الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري قسنطينة

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الرقم التسلسلي ....

دور البرلمان في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

فرع الديمقراطية والرشادة

إعدادالطالبة :

فلاح أمينة

إشراف الدكتور :

رياض بوريش

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د/ طاشور عبد الحفيظ	رئيسا	**جامعة منتوري قسنطينة**
أ.د/ رياض بوريش	**مشرفا و مقررا**	**جامعة منتوري قسنطينة**
أ.د/ كيبش عبد الكريم	**عضوا مناقشا**	**جامعة منتوري قسنطينة**

قال الله تعالى في محكم تنزيله:

"إنما يخشى الله من عباده العلماء إن الله عزيز غفور"

فاطر الآية 28

و قال أيضا:

"هل يستوي الذين يعلمون و الذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب"

الزمر الآية 09

كما قال:

" يرفع الله الذين أمنوا منكم و الذين أوتوا العلم درجات و الله بما تعملون خبير"

المجادلة الآية 11

صدق الله العظيم

:

إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أهدي هذا العمل

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلها

إلى من ربتني و أنارت دربي و أعانتني بالصلوات و الدعوات

إلى أغلى إنسان في هذا الوجود و أثمن كنز عرفته

أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي و علمني و أوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم

.

إلى أفراد أسرتي سندي في الدنيا و لا أحصي لهم فضل

نعيمة, حسام ,راشدة ,ساعد لؤي

إلى كل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء

إلى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة

و الحمد لله الذي وفقني لهذا و لم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

.

شكر و عرفان

أشكر الله سبحانه و تعالى الذي ألهمني الطموح و سدد خطاي

و أتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذ الدكتور رياض بوريش الذي أشرف على هذا العمل و لم يبخل بجهد أو نصيحة و كان مثالا للعالم المتواضع , كما أشكر الأستاذ الدكتور سعود صالح الذي أبدى النصح حول هذا العمل

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة

أ.د طاشور عبد الحفيظ	. رئيسا	جامعة منتوري قسنطينة
أ.د كيبش عبد الكريم	عضوا مناقشا	جامعة منتوري قسنطينة
أ.د بوحنية قوي	عضوا مناقشا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة

و لا يفوتني كذلك أن أشكر الأساتذة الأفاضل الذين أشرفوا على تأطيرنا خلال كل مراحل الدراسة و أخص بالذكر أساتذة الدراسات العليا.كما أشكر الآنسات سارة و الهام و سهيلة لتحملهن مشاق طباعة الرسالة و التعديلات المتكررة عليهن

وأقدم أصدق التشكرات لكل زملاء و زميلات الدراسة

.

و الله الموفق

خطة البحث

المقدمة

الفصل الأول:النيباد ,الحكم الراشد,التنمية المستدامة :المفاهيم و الاتجاهات النظرية

المبحث الأول:الإطار النظري لمبادرة النيباد

المطلب الأول:الحدود النظرية لمفهوم التكامل

المطلب الثاني:مسار التكامل الإقليمي في إفريقيا

المطلب الثالث:الإطار النظري للنيباد

المبحث الثاني: مفهوم الحكم الراشد

المطلب الأول:أسباب ظهور المفهوم

المطلب الثاني:مفهوم الحكم الراشد

المطلب الثالث:أطراف و أبعاد الحكم الراشد

المبحث الثالث :مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الأول:مفهوم التنمية و مدلولاته

المطلب الثاني :ماهية التنمية المستدامة

المطلب الثالث:التنمية المستدامة في الألفية الجديدة

خلاصة الفصل الأول

خطة البحث

الفصل الثاني: تفعيل النيباد للحكم الراشد و التنمية المستدامة

المبحث الأول:الحكم الراشد في مبادرة النيباد

المطلب الأول :مصادر الحكم الراشد في مبادرة النيباد

المطلب الثاني:الحكم الراشد في آلية مراجعة النظراء

المطلب الثالث:تحديات آلية مراجعة النظراء

المبحث الثاني :التنمية المستدامة في مبادرة النيباد

المطلب الأول:المسار التاريخي لمبادرات التنمية الإفريقية

المطلب الثاني:الحكم الراشد و دور الدولة في مبادرات التنمية الإفريقية

المطلب الثالث:الحكم الراشد و التنمية المستدامة في مبادرة النيباد

المبحث الثالث:خطة عمل النيباد و التحديات المستقبلية

المطلب الأول :خطة عمل النيباد للقرن الواحد و العشرين 21

المطلب الثاني :النيباد و ردود الفعل الإفريقية و الدولية

المطلب الثالث:تحديات النيباد

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث:قراءات في واقع و أفاق مبادرة النيباد

المبحث الأول:واقع الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا

المطلب الأول:واقع الحكم الراشد في إفريقيا

المطلب الثاني :واقع التنمية المستدامة في إفريقيا

خطة البحث

المقدمة

لقد بشرت حقبة ما بعد الحرب الباردة بظهور تحديات على الساحة الدولية فتغيرت بذلك مسار الاتجاهات في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في جميع أنحاء العالم.

وقد صاحب هذه التحولات الجديدة في النظام العالمي الموسوم بالعولمة تغيرات هيكلية جديـــدة في النظم الإقليمية الفرعية و في أنماط تفاعلاتها استجابة للمتغيرات التي أحدثها النظام العالمي الجديد نفسه ,و على الصعيد الإفريقي شهدت القارة تصعيد لحركة الإقليمية الجديدة كمـــدخل

لإعادة بنائها في مرحلة العولمة في شكل محاولات لإنشاء تجمعات إقليمية جديدة متعددة الأغراض أو تطوير القديم منها ذي الطابع السياسي ليصبح متوافقا مع النظم الاقتصادية العالمية و هو ما يعني إحياء لحركة الوحدة الإفريقية في أشكال تنظيمية جديدة , و في هذا السياق برزت تجمعات جهوية عديدة مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا **(الايكواس)** السوق المشتركة لشرق و جنوب إفريقيا **(الكوميسا)**,جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي **(السادك)** ,الهيئة الحكومية للتنمية **(إيجاد)** و الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا **(ايكاس)** و أخيرا مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا **(النيباد)**.و قد حاولت هذه التجمعات إرساء إطارا للتكامل على المستوى القاري متجاوزة فوارق اللغة والتاريخ و الانتماءات و المؤسسات القديمة ,إلا أنها شهدت تعثرا في تحقيق الأهداف التي رسمتها و لم ينعكس ظهورها ايجابيا على اقتصاديات الدول الإفريقية و ذلك قياسا على ما تضمنته مواثيقها الأصلية و لعل ذلك يرجع إلى عدة عقبات منها:رفض الدول الإفريقية إلغاء التعريفة الجمركية فيما بينها ,تعددية الانتماءات الإقليمية ,التباين في مستويات التطور الاقتصادي و الاجتماعي بين أغلبية دول التجمعات الإفريقية و هو ما أدى إلى سيطرة دول قوية على بعض تلك التجمعات إضافة إلى جانب عدم الاستقرار السياسي.

و من هنا جاءت الحاجة إلى ظهور منظمة جديدة تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية فكانت مبادرة النيباد نتاج البحث المستمر و السعي الحثيث من جانب بعض الزعماء الأفارقة لإنشاء هياكل لعموم إفريقيا التي يمكن أن تؤدي إلى التحول الاقتصادي و الاجتماعي للقارة بسرعة نحو العولمة.

أهمية الموضوع :

لقد أصبح موضوع الحكم الراشد حديث الساعة و قضية هذا العصر نظرا لأهميته لتقدم الدول وتطورها وسار من المفاهيم الواسعة الانتشار و كثيرة الاستعمال في مجالات متعددة و لغة مشتركة بين الباحثين الاكادميين و الاقتصاديين ,و لتدليل على الأهمية المزايدة التي أصبحت تحتلها مبادئ الحكم الراشد هو الاهتمام الذي أولته مختلف الدول النامية لهذه المبادئ و أصبحت جزء من برامج عملها و منها مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا المعروفة ب"النيباد" و التي تعتبر أحد المبادرات الجادة التي أصبحت تعرف بسعيها الحثيث لإرساء دعائم الحكم الراشد في القارة الإفريقية لأجل تحقيق تنمية مستدامة انطلاقا من الخصوصية الإفريقية .

المبررات الموضوعية و الذاتية لاختيار الموضوع:

المبررات الموضوعية :لقد زخر الميدان الفكري في السنوات الأخيرة بدراسات عن الحكم الراشد و علاقته بشتى مؤشرات التنمية و كذا العلاقة بين المجتمع المدني ,الدولة و القطاع الخاص و علاقة كل فاعل من الفواعل بالتنمية في المجتمعات النامية إضافة إلى بعض الدراسات التي ربطت الحكم الراشد بالتنمية المستدامة.

إلا أن وجود دراسات سواء العربية منها أو الإفريقية و التي تربط موضوع الحكم الراشد بالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا قليلة إلا لم تكن نادرة جدا و هو ما جعلني أحاول أن أقدم إطارا نظريا لمحاولة التعريف بالمبادرة و مبادئها و أهدافها و محتواها النظري و تحليل تجربتها و كيف أنها جعلت من تطبيق مفهوم الحكم الراشد شرطا أساسيا لتحقيق أهدافها.

المبررات الذاتية:

في ظل التطورات و الرهانات التي تعرفها القارة الإفريقية و الحديث الجاري حول مساعي إصلاح الحكم فيها أصبحت مبادرة النيباد تكتسي أهمية كبيرة باعتبارها الإطار النظري و الاستراتيجي الذي اعتمده القادة الأفارقة من أجل النهوض التنموي بالقارة و هذا بجعل الحكم الراشد و السلم و الأمن ضمن أولوياتها بغية الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة للقارة السمراء و هو ما جعلني أدرس الدور الذي يمكن أن يؤديه الحكم الراشد في تحقيق الأهداف التنموية للمبادرة.

الإشكالية:

من المتعارف عليه أن الدول الإفريقية التي في معظمها حديثة الاستقلال تواجه العديد من التحديات و العوائق التي تحول بينها و بين تحقيق تنمية مستدامة في القارة فكان لازما على القادة الأفارقة التفكير في بلورة توجه مشترك ينطلق من الخصوصية الإفريقية و يعتمد على الذات لمواجهة هذه التحديات فكانت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا حوصلة لتلك الجهود المبذولة و هذا من أجل مستقبل أفضل للقارة الإفريقية .

انطلاقا من هذه الفكرة نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى قدرة النيباد على تطبيق مبادئ الحكم الراشد كما جاءت في أدبيات المؤسسات الدولية وفقا للخصوصية الإفريقية من أجل تحقيق تنمية مستدامة لإفريقيا ؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- إلى أي مدى التزمت الدول الإفريقية بمبادئ الحكم الراشد كما وردت في وثائق النيباد ؟

- كيف يمكن أن يؤثر هذا الالتزام على مستقبل المبادرة و على موقف الدول المانحة ؟

- ما هي أهمية المبادرة في تحقيق تنمية مستدامة للقارة الإفريقية ؟

- ما هو التصور المستقبلي للمبادرة في ظل الواقع الإفريقي و الدولي ؟

الفرضيات:

تحاول هذه الدراسة إثبات أو نفي الفرضية الرئيسية التالية:

قدرة المبادرة على النجاح في تحقيق تنمية مستدامة للقارة متوقف بالدرجة الأولى على الإرادة السياسية لقادة المبادرة و مدى التزامهم الحقيق بمبادئ المبادرة إضافة إلى آليات التنفيذ و التطبيق.

كما تندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الجزئية التالية:

- تفاوت درجة الالتزام من دولة إلى أخرى بما يتوافق و مصالحها و خصوصيتها قد يؤثر سلبا على مستقبل المبادرة و على الدول المانحة التي تضع التزام الدول بمبادئ الحكم الراشد شرطا لمنح مساعداتها الإنمائية .

- المبادرة تمثل فرصة فريدة للدول الإفريقية لتحقيق تنمية مستدامة للقارة من خلال إثبات ملكيتها و قيادتها لبرامج التنمية و تنظيم أهدافها التنموية بما يتماشى و الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

- مستقبل المبادرة في ظل الواقع الإفريقي متوقف بالدرجة الأولى على الإرادة السياسية للقادة الأفارقة و توضيح مسؤوليات هياكل المبادرة و الدول الأعضاء و ذلك لتحقيق تناسق عملية التنفيذ داخل المبادرة , و نجاحها في ظل الواقع الدولي متوقف على التقليل من الاعتماد على المساعدات الخارجية و الاعتماد على مواردها الذاتية.

أدبيات الدراسة(الدراسات السابقة) :

إن موضوع الرسالة هو ليس تكرارا لما كتب و إنما هو محاولة لكشف نقاط جديدة و إثراء لحقل علم السياسة و بخاصة الدراسات المتعلقة بإفريقيا و من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

- **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا :دراسة تحليلية لمبادرة النيباد:** كتاب لراوية توفيق صدر عن معهد البحوث و الدراسات الإفريقية عام **2005** حيث تطرقت الكاتبة فيه إلى دراسة العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية في إفريقيا في إطار مبادرة النيباد في أربعة فصول :الفصل الأول تطرق إلى المفاهيم و الاتجاهات النظرية للحم الراشد و التنمية ,و الفصل الثاني تناول الحكم الراشد و التنمية في أدبيات المؤسسات الدولية و الحكم الراشد و التنمية في مبادرة النيباد و الفصل الأخير تناول الحكم الراشد و التنمية في الفكر التنموي الإفريقي.

- **الحكمانية :قضايا و تطبيقات:** كتاب للدكتور زهير عبد الكريم الكايد صدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية عام **2003** . تناول هذا الكتاب الحكمانية في سبعة فصول:مفهوم و أبعاد وقضايا الحكمانية ,دور منظومة الحكمانية في تفعيل المشاركة ,علاقة الحكمانية الجيدة باللامركزية ,الممارسات و التجارب الدولية في الحكمانية الجيدة و دلالات التجارب العلمية و متطلبات التطبيق في الوطن العربي .

- **إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة ..أي مستقبل:** كتاب لحمدي عبد الرحمن صدر عام **2007** تم الإشارة في جزء منه إلى أحد التحديات التي تواجه تحقيق مطلب التنمية في إفريقيا و هي الصراعات الاثنية و التي تعتبر الصفة المميزة للقارة الإفريقية .

و في مقالة له بعنوان "**إفريقيا و تحديات الألفية الثالثة** " أشار الكاتب إلى تحدي الديون والفقر التي تعيق عملية التنمية الأفريقية و قد رأى الكاتب أن الحل الأمثل يكمن في إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية التنمية و تسريع عمليات التكامل على المستوى الإقليمي و قبل كل هذا نوه الكاتب إلى ضرورة توافر الإرادة السياسية الأفريقية و حسب رأيه فان مبادرة النيباد هي التجسيد الحقيقي للإرادة الأفريقية .

-Challenges and Prospects in the Implementation of Nepad:

و هو عبارة عن تقرير أعدته آلية التنسيق الإقليمية للأمم المتحدة عام **2007** تعرض في الجزء الأول منه لاستعراض التقدم الذي تحقق حتى الآن في المجالات الأساسية للمبادرة ,و الجزء الثاني ركز على القيود و التحديات التي تواجه تنفيذ مبادئ الشراكة الجديدة أما الجزء الثالث قدم بعض المقترحات لتحسين تنفيذ النيباد .

- The New Partnership For Africa's Development (Nepad) Will it succeed or fail?

هذه الورقة البحثية التي أعدتها كلية الحرب للولايات المتحدة الأمريكية تقيم الحـواجز الـتي تحول دون نجاح الشراكة الجدية و قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأساسـية نتيجـة لوجـود حواجز داخلية و خارجية و التي تم تحديدها في :نقص مشاركة المجتمع المدني ,تقليد السلطة و المحسوبية في السياسات الأفريقية , المساعدات و بيئة الاستثمار , قضايا المصداقية , القوى الخارجية و التزامات السلام في إفريقيا .

:الإطار المنهجي

إن المتطلبات الأساسية للبحث العلمي بمختلف المراحل تستدعي الاستعانة بجملة من المناهـج المختلفة لتسهيل عملية الدراسة و ليتسنى للباحث بلوغ الأهداف التي يتوخاها من دراسته ومن بين المناهج التي تم استخدامها في الدراسة ما يلي:

المنهج الوصفي :فالباحث حين دراسته لظاهرة ما فانه يقوم بوصف الظاهرة محل الدراسة و يقوم بجمع المعلومات الدقيقة عنها و هذا المنهج يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي و يهتـم بوصفها وصفا دقيقا و يعبر عنها تعبيرا كميا و كيفيا .

و من ثم تم الاستعانة بهذا المنهج في وصف كيفية تطور مفهوم التنمية و الحكم الراشد إضافة إلى وصف أهم مراحل عملية مراجعة النظراء كما يساعد هذا المنهج على وصف الأوضـاع الاقتصادية و الاجتماعية للقارة الإفريقية و التي دفعت بالقادة الأفارقة إلى التفكير الجدي مـن أجل تغييرها نحو الأفضل .

المنهج التاريخي: إن فهم الحاضر لا يمكن أن يكون دون فهم الماضـي فلا يمكـن دراسـة الظاهرة بعزلها عن ماضيها و يساعد المنهج التاريخي في دراسة التطور التاريخي لمختلـف المفاهيم الواردة في الدراسة.

منهج تحليل المضمون :استخدم هذا المنهج من خلال تحليل المواثيق التأسيسية للمبادرة و ألية مراجعة النظراء الإفريقية .

:الإطار الايتمولوجي

- **الحكم الراشد:** عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية و الإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات لأنه يعبر عن حالة تطور الإدارة و تقدمها من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المـواطنين و

تستخدم الآليات و العمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية و مسؤولية أمام المواطنين

- **النيباد** :كما جاء في توطئة "وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" الصادرة **بأبوجا** في **أكتوبر 2001** بأن النيباد هي "تعهد بين القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون فيه القناعة بضرورة تعجيل القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على خط النمو المستدام و التنمية و في نفس الوقت المشاركة النشطة في الاقتصاد و الحياة السياسية العالمية ".

- **التنمية المستدامة** : في عام **1987** صدر تقرير من طرف اللجنة الدولية حول التنمية و البيئة بعنوان "مستقبلنا المشترك" و هو يعتبر أول من أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي حيث عرفه بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم ".

- **آلية مراجعة النظراء** : مصدر هذه الفكرة يرجع إلى منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي التي تطبقها على المستوى الاقتصادي فقط لحوالي أربعين عاما .و من للمنظمة تم تحديد سمات هذه الآلية و تبلور معنى عملية **PAGANI 2002**خلال **وثيقة** مراجعة النظراء بأنها "الفحص و التقييم المنظم لأداء دولة معينة من طرف دول أخرى بهدف دعم قدرتها على صياغة سياسات ناجعة و الامتثال بتأسيس معايير و مبادئ متفق عليها ".

- **الإقليمية الجديدة:** و هي تلك الحالة الوسيطة بين المحلية و التي تدفع بالأفراد و الجماعات و المؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية بحماية صناعتها ,و بين العولمة التي تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية و الجمركية و تسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كونية .

- **التكامل** : قد يفهم التكامل على أنه حالة أو عملية على أنه وصف لنظام و عناصره أو على انه شرح للكيفية التي يتم بها تعزيز نظام سياسي و تطويره باتجاه معين .

أقسام الدراسة:

تتقسم هذه الدراسة في ثلاثة فصول بالمحتويات التالية:

الفصل الأول تطرق الدراسة فيه إلى الإطار النظري لمبادرة النيباد من خلال الحدود النظرية لمفهوم التكامل ثم التطرق إلى مسار التكامل الإقليمي في إفريقيا ثم إلى دراسة الإطار النظري للنيباد. من ثم يتم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للحكم الراشد من خلال إبراز مختلف التعاريف المعطاة للمفهوم مع الإشارة للاختلافات في التاريخ و الترجمات و ذكر أهم أطرافه و خصائصه و أبعاده.

ثم يتم الانتقال إلى الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة من خلال تعريف التنمية و مدلولاته ثم تعريف التنمية المستدامة و أبعادها ثم التطرق إلى التنمية المستدامة في الألفية الجديدة.

الفصل الثاني يتناول دراسة الحكم الراشد و التنمية في مبادرة النيباد عبر استعراض مصادر الحكم الراشد في مبادرة النيباد و المسار التاريخي لمبادرات التنمية الإفريقية و دور الدولة في هذه المبادرات ,و من ثم دراسة خطة عمل النيباد و تحديات المبادرة .

الفصل الثالث تناولت فيه الدراسة قراءات في واقع و أفاق مبادرة النيباد من خلال واقع الحكم الراشد و التنمية في إفريقيا و تأثير النيباد على هذا الواقع ثم قراءة في مستقبل المبادرة في ظل الواقع الإفريقي و الدولي .

الفصل الأول:

النيباد ,الحكم الراشد ,التنمية المستدامة

المفاهيم و الاتجاهات النظرية

الفصل الأول : النيباد ,الحكم الراشد ,التنمية المستدامة

كان النموذج التنموي المناسب للنظم الإفريقية محل جدل بين المحللين الأفارقة و غير الأفارقة الذين لم يختلفوا كثيرا حول تأثير الأبعاد السياسية على التنمية المستدامة في القارة ,و أدى ظهور مفهوم الحكم الراشد

إلى إضافة أبعاد جديدة أصبحت محلا للخلاف و قد اكتسب الجدل المتعلق بالحكم الراشد في إفريقيا زخما قويا خاصة بعد الإعلان عن ظهور مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) و التي جعلت من المفهوم أحد مبادئها الرئيسية لأجل تحقيق تنمية مستدامة للقارة .فحسب الوثيقة التأسيسية للمبادرة فان الشراكة تعتبر خطة لتجديد إفريقيا على المستوى السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و هي بذلك تختلف في نهجها و إستراتيجيتها عن خطط التنمية السابقة . فقد اعتبرت الدول المؤسسة لهذه المبادرة و الاتجاهات الأكاديمية المؤيدة لها أن تضمين مبدأ الحكم الراشد في المبادرة يعبر عن الاعتقاد بان التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها في ظل غياب هذا النمط من الحكم .

المبحث الأول: الإطار النظري لمبادرة النيباد

قبل التطرق للإطار النظري لمبادرة النيباد تجدر الإشارة إلى أنه من الناحية التاريخية لم تكن مبادرة النيباد هي الأولى من حيث الاهتمام بالبعد التكاملي لتنمية إفريقيا, فلقد عرفت القارة الإفريقية ظاهرة الإقليمية أو التكامل الإقليمي منذ فترة زمنية طويلة ففي أثناء نضال الدول الإفريقية للحصول على استقلالها نظر إلى التكامل الإقليمي وإلى الوحدة القارية في إفريقيا باعتبارهما إستراتيجية لمحاربة التبعية الخارجية والتخلف الاقتصادي[1] انطلاقا من هذا سنقوم باستعراض موجز للإطار النظري لمفهوم التكامل ومن ثم سنلقي الضوء على مسار التكامل الإقليمي في إفريقيا.

المطلب الأول: الحدود النظرية لمفهوم التكامل

على الرغم من أن مفهوم التكامل* هو من أكثر المفاهيم السياسية ارتباطا بمعناه اللغوي الذي يعني توحد الأجزاء في كل واحد، إلى أنه يعاني الكثير من المشكلات النظرية المتعلقة بعدم وجود اتفاق حول تعريف له، فقد يفهم التكامل على أنه حالة أو عملية أو على أنه وصف لنظام وعناصره، أو على أنه شرح للكيفية التي يتم بها تعزيز نظام سياسي وتطويره باتجاه معين. [2]

وعليه فإن النظرية التكاملية تعاني من بعض النقائص لا سيما في عدم وجود تعريف مشترك لمفهوم التكامل أو اتفاق عام على مؤشراته وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن موضوع التكامل أسبق من النظرية و التي كانت وليدة العصر الحديث فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وقد كانت الدعوة لصياغة الظاهرة التكاملية في إطار نظري راجعة إلى تزايد الاهتمام بالمؤسسات والمنظمات على المستويين الإقليمي والدولي خلال هذه الفترة.[3]

أولا:المقاربات النظرية لمفهوم التكامل

يرى **جوزيف ناي** أن مفهوم التكامل من أكثر المفاهيم خلطا وتشويشا ما أدى إلى عدم الاتفاق على تعريف مشترك لهذا المفهوم وهذا راجع إلى أن بعض الباحثين يضع نموذجه التكاملي من خلال دراسته أسباب التكامل أو ديناميكية التكامل، بينما يضع آخرون نماذجهم استنادا لدراسة التكامل بعد إنجازه ومن هنا فإن اختلاف مؤشرات التكامل تؤثر على تباين التعريفات ,

---

(1) رانيا حسين, خفاجة, المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على مساعي التكامل الإقليمي، أعمال المؤتمر الدولي الأولى لشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة 2005، ص 50.

* التكامل مشتقة من الكلمة اليونانية INTEGRARE التي تعني: التجديد.

(2) جون بيليس ,ستيف سميث,عولمة السياسة العالمية ,مركز الخليج للأبحاث ,الطبعة الأولى ,دبي 2004 ,ص 854.

(3) جندلى عبد الناصر، "نظرية التكامل الدولي"، محاضرة في مقياس نظرية العلاقات الدولية لطلبة السنة ثانية علوم سياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية (30-04-2005).

لهذا فقد تعددت المقاربات النظرية للتكامل إذ أنه في الواقع لا توجد نظرية واحدة للتكامل بل هناك العديد من النظريات تختلف فيما بينها في التحديد المتغير أو المتغيرات المستقلة التي تفسر عملية التكامل:

أ-النظريات الاتحادية (الدستورية):

هي الأولى من الناحية التاريخية التي تناولت التكامل والاندماج، إذ تعتمد على متغير القار الحكومي للدول المتكاملة، وينطلق المنهج الدستوري من فرضية أساسية وهي أن توفير الإدارة السياسية لدى النخب والإدارات السياسية الحاكمة تعتبر المحدد الرئيسي للوحدة سواء كانت فيدرالية أو كونفدرالية و ينبع من ذلك قبول هذه القيادات التنازل عن جزء من سيادتها و صلاحيتها لأجهزة الاتحاد الجديدة والقبول بمبدأ المشاركة في السلطة.[1]

فالكونفدرالية: تعتبر أضعف درجات التكامل والاندماج والارتباط بين الدول، فهي عبارة عن اتفاق مشترك بين دولتين أو أكثر بهدف التكوين مؤسسات وأجهزة مشتركة في مجالات يتم تحديدها بواسطة هذا الاتفاق، فهي تعتمد أساسا على توفر الإرادة السياسية وعقلانية السلطة من حيث تقييمها لعملية التكامل فعليه فالاتجاه الكونفدرالي يمثل مدخلا مؤسساتيا مباشرا في عملية التكامل.

الفيدرالية: تعتبر أكثر مراحل التكامل دقة فهي تقوم على أساس دستور مكتوب الذي يهدف إلى تكوين وحدة سياسية جديدة والمتمثلة في الدولة الفيدرالية، ويحدد صلاحيتها واختصاصاتها وسلطات الدول الأعضاء.

كما أنه يحدد طريقة التعامل بين السلطات المركزية والإقليمية، ما يؤدي إلى ذوبان الشخصية القانونية الدولية في شخص قانوني دولي جديد، ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها الفيدرالية.[2]

1- **مبدأ الاستقلالية:** كل وحدة في الاتحاد الفيدرالي لها درجة إدارة شؤونها الداخلية بنفسها وهو ما يطلق عليه "الإثبات الشخصي".

2- **مبدأ توزيع الصلاحيات:** توزيع الاختصاصات بشكل عقلاني وعادل على مجموع الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي.

3- **مبدأ المشاركة:** يقصد به مشاركة المواطنين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في ممارسة السلطة في الأجهزة المركزية.

(1) زغدار عبد الحق،" تطور نظرية التكامل", محاضرة في مقياس نظرية التكامل والاندماج لطلبة السنة الرابعة علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية (06-04-2008).

(2) زغدار عبد الحق، مرجع سابق.

ب- النظرية الوظيفية:

ظهرت بوادرها بعد الحرب العالمية الثانية و تتجلى من خلال كتابات "**دافيد ميتراني**" الذي وضع اللبنات الأساسية لهذه المدرسة وبرزت الوظيفة ليس كنظرية فقط وإنما كفلسفة تحاول القضاء على الخلافات والمشاكل المعرقلة لدعم العلاقات الدولية كالحرب مثلا، **فميتراني** يعتبر الصراع والحرب هما نتيجة تقسيم العالم إلى وحدات قومية منفصلة متناحرة , لهذا اقترح **ميتراني** الإنشاء التدريجي لشبكة المنظمان الاقتصادية والاجتماعية عبر القومية لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لكل شعوب العالم وبهذا يتم تحويل الولادات تدريجيا لهذه المنظمات والوصول لتكوين حكومة عالمية والقضاء على الدولة القطرية, لهذا نجد **ميتراني** يعارض فكرة التكامل الإقليمي لأنه يؤدي حسب رأيه إلى زيادة قوة البنية التنظيمية الجديدة الإقليمية وبالتالي يزيد من القدرة على استعمال القوة في العلاقات الدولية مما ينقل الصراعات بين الدول إلى صراعات بين الإقليم.[1]

ويركز الوظيفيون على صفة التراكمية ويبرز هذا في نظرية **ميتراني** بمبدأ "**الانتشار Ramification** "الذي يعني أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى، لهذا فهم يرون أن انتشار مثل هذه النشاطات يساهم في توجيه النشاطات الدولية وتدعيم الاتجاه نحو خلق سلام عالمي.[2] فحسب الوظيفيون يجب التركيز على التكامل في الميادين الثقافية والاقتصادية والفنية لأنها لا تتمتع بحساسية عكس المسائل المتعلقة بالسيادة التي يعتبرونها من المسائل الحساسة التي ينبغي تفاديها على الأقل في المراحل الأولى من التكامل وبهذا عرف "**دافيد ميتراني**" التكامل بأنه نوع من الاستقراء لطبيعة التطور الذي تشهده المجتمعات مركزا على عامل التخصص في الجانب الفني والتقني وعليه فالوظيفيون يميزون بين نوعين من السياسات:[3]

- **السياسات العليا:** هي الميادين الحساسة المتعلقة بالسيادة مثل الدفاع والسياسات الخارجية.
- **السياسات الدنيا:** هي الأقل حساسية وأكثر قابلية للاندماج مثل الميادين الاقتصادية والعلمية والرياضية.

فالوظيفيون بهذا يرون أن النجاح المتزايد للدول المتكاملة في نطاق السياسات الدنيا يدفع بالقيادات السياسية إلى توسيع وتنسيق التكامل في السياسات العليا.

---

(1) عبد الله جاد فودة، نظريات التكامل الدولي، دراسة حالة للخبرة التكاملية العربية:
.(http://www.umranyat.blogspot.com](26-03-2009]

(2) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف , ترجمة وليد عبد الحي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1985، ص 271.

(3) عبد الله جاد فودة، المرجع السابق, ص 2.

ج- النظرية الوظيفية الجديدة:

جل تحاليل المدرسة الوظيفية الجديدة بدأت في منتصف الخمسينات من القرن الماضي وكان التركيز على التكامل الجهوي والإقليمي بدلا من التكامل الدولي وهذا نتيجة فشل الأطروحات التي تقوم على اجتماع الدول وتجميع مصالحها من منظمات دولية، وهذا من منطلق أن المنظمات الإقليمية أكثر قابلية لإحلال التكامل من المنظمات العالمية بسبب التقارب القيمي والثقافي بين مجتمعات الإقليم الواحد، الوظيفيون الجدد يركزون بشكل كبير على الطبيعة التعددية للمجتمع الحديث التي تتنافس فيها وتتصارع النخب والمصالح فيها لكن من دون أن تكون متناقضة، ومن ثم فهم يرون أن التكامل عملية تعيد فيها النخب بطريقة سياسية متدرجة صياغة مصالحها بمصطلحات وأساليب تعبر عن توجه إقليمي أكثر من توجه وطني.

فنجاح عملية التكامل متوقف على مدى الاتفاق بيمن الجماعات المنخرطة في عملية التكامل وعلى الأهداف والإجراءات المتبعة في هذه العملية، وعلى هذا فقد عرف" **أرنست هاس**" التكامل بأنه "العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القويمة القائمة".

واستنادا إلى تعريف هاس عرف" **ليون ليندبرغ**" التكامل بأنه "العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية أو الخارجية باستقلالية عن بعضها البعض وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة".[1]

نجد الوظيفيون الجدد لهم أسس مشتركة مع الوظيفيون خاصة فيما يتعلق بالفصل بين السياستين العليا والدنيا وبالتركيز على أسس التكامل الاقتصادي الذي يدعم عملية التكامل السياسي في الانتقال من مجال وظيفي إلى آخر وهو ما يعرف عند "**هاس**" بمبدأ "**الانتشار**" أو "**التعميم**" **Spillover**.

وباختصار فإن الوظيفة الجديدة قامت بالتأكيد على أهمية الإدارة السياسية للنخب التعددية وجماعات المصالح في دفع العملية التكاملية وهذا وفق منهج تراكمي إضافة إلى أهمية عملية توزيع المهام داخل مؤسسات التكامل حتى لا تتعثر عملية التكامل.

(1) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، المرجع السابق, ص 272.

د- **النظرية الاتصالية:**

تعتبر من أهم النظريات، فحسب نظرية **كارل دوتش** "**Karl Deutsch**" "**الاتصالات الاجتماعية**" كثافة الاتصالات تشكل العامل التكاملي الأكثر تأكيدا فالتكامل وفق هذا المنهج قائم على تكثيف المعاملات (**Transaction**) دون الالتزام بمراحل محددة ويتم استبعاد كل ما من شأنه أن يثير حساسية الدول وتخوفها من فقدان سيادتها والاكتفاء فقط بأطر مؤسسية قائمة على المعاملات التي يجري تكثيفها، فهذه الأخيرة ترفع من درجة التشابك الذي يحدث نشوء شعور بالجماعة.[1]

وقد وضع كارل دوتش "جملة من الشروط لقيم مجتمع متكامل منها: [2]

- أهمية الوحدات إحداها للأخرى.
- تشابه واتفاق القيم.
- وجود درجة معينة من التطابق والولاء المشترك.

كما طرح "**كارل دوتش**" نظرية المبادلات التي أصبح يعرف بها نتيجة لما تحتويه من نظرة دقيقة حول الظاهرة التكاملية، وحسب اعتقاده فإن نجاح أي تنظيم سواء كان دوليا أو جهويا يتم عن طريق قياس محتوى أو مجال التبادل الذي يتم بين أعضائه من أجل تحديد فشل أو نجاح عملية التكامل.

وعليه فإن النظرية الاتصالية تعتبر أقرب النظريات إلى معنى النظرية لأنها اعتمدت على استقراء حالات واقعية محددة للتكامل وأوضحت من خلالها أهداف التكامل وشروطه وأنواعه وعوامل استقراره و انهياره ومراحل تكوينه، فانفردت بذلك عن بقية نظريات التكامل بطابع واقعي شمولي أكثر قدرة على التفسير والتعميم والتنبؤ وهي وظائف هامة للمنظرين.[3]

مما سبق يمكن استخلاص أنه وبالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى نظرية التكامل والنقائص التي تعاني منها خاصة ما يتعلق بعدم وجود تعريف مشترك للتكامل، أو اتفاق عام على مؤشراته إلى أن نظرية التكامل تعتبر من بين المحاولات الجادة والإيجابية التي حاولت بناء نظرية عامة كفيلة بدراسة أهم ظاهرة في العلاقات الدولية ألا وهي ظاهرة التعاون والتبادل السلمي، وهذا من خلال إطار نظري متناسق يعتمد على تفسير واستقراء نماذج واقعية لحالات التكامل وتعتبر مسيرة التكامل الإقليمي الإفريقي أحد أقدم نماذج التكامل التي عرفها تاريخ العلاقات الدولية وهذا ما سنتطرق إليه في الجزء الموالي.

---

(1) شليحي إيمان، التكامل الاقتصادي الإقليمي وإمكانيات التنمية بين النظرية والتطبيق، بحث لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة 2006، ص 42.

(2) عبد الله جاد فودة، نظريات التكامل الدولي، المرجع السابق, ص 4.

(3) عبد الله جاد فودة ، نظريات التكامل الدولي، المرجع السابق, ص 6.

المطلب الثاني: مسار التكامل الإقليمي في إفريقيا

يعد التكامل من بين الاهتمامات الرئيسية التقليدية في العلاقات الاجتماعية فيمكن أن يكون في ميادين متعددة كما يمكن أن يتم في جميع المستويات ابتداءا من هيئات أقل من الدول,و التكامل في سياقه العام يعني قيام مجموعة من الدول المستقلة بالسعي لإقامة علاقات قوية فيما بينها، بما يؤدي إلى تصرفها كدولة واحدة في واحد أو أكثر من أوجه النشاط الإنساني وعادة ما يحدث. التكامل فيه إقليم جغرافي معين وهذا ما يطلق عليه بالتكامل الإقليمي[1] , فالتكامل الإقليمي هو العملية التي تقوم فيها الدول بالدخول في اتفاق إقليمي حتى تعزز التعاون الإقليمي وهذا من خلال المؤسسات والقوانين الإقليمية.[2]

فالتكامل الإقليمي هو اتفاقية اختيارية ما بين الدول لتقليص الحواجز فيها بينها، لهذا فقد يأخذ هذا التنظيم عدة أشكال:

منظمة التجارة التفضيلية: تطبق فيها الدول الأعضاء تعاريف جمركية منخفضة مع وجود معاملات تفضيلية بينها عند الاستيراد أو التصدير.

منظمة التجارة الحرة: تتسم هذه المرحلة بإلغاء التعريفات الجمركية، والإجراءات التقيدية للتجارة بين الدول الأعضاء مثل رابطة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **(NAFTA)**.

الاتحاد الجمركي: وهي مرحلة متقدمة عن المرحلتين السابقتين تتسم بتوحيد التعريفات الجمركية ووضع سياسات تجارية موحدة.

السوق المشتركة: وتضيف إلى سابقتها من المراحل الحرية في انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء مثل: **الاتحاد الأوروبي.**

الاتحاد الاقتصادي: وتتميز بتوحيد وتنسيق السياسات المالية والنقدية بين الدول الأعضاء.

الاتحاد السياسي: وهو آخر مراحل التكامل تصبح الدول الأعضاء أمة واحدة تتخلى بحكمها عن سيادتها لصالح سلطات فوق قومية، وتؤسس مؤسسات مشتركة وبرلمان مشترك مثل: توحيد ألمانيا الشرقية والغربية.

---

(1) محمد نور وأحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا: رؤى وأفاق، أعمال المؤتمر الدولي الأولى لشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة 2005, ص 480.

(2) Régional intégration:

[http://en.wikipedia.org/wiki/régional-intérgation](28-03-2009).

إذا فالدول تستهدف في إطار دخولها عملية التكامل الإقليمي تحقيق مجموعة الأهداف منها:

- ❖ تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود، وهو ما تسمح به الاقتصاديات ذات الحجم الكبير نظرا لاتساع السوق وتنوع الإمكانيات.(1)
- ❖ زيادة معدل النمو الاقتصادي، وتعزيز قوة الدول الأعضاء لعقد الاتفاقيات الاقتصادية الدولية.
- ❖ تقليص مخاطر النزاعات وهذا بزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء.

وعليه فإن بنجاح عملية التكامل الإقليمي إنما هو متوقف على مدى تناسق و انسجام السياسات بين الدول الأعضاء، إضافة إلى عاملي الزمن والإدارة السياسية للدول اللذان هما ركيزتا بنجاح عملية التكامل الإقليمي.

أولا: تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية على مسار التكامل الإقليمي الإفريقي

لقد تنوعت وتعددت محاولات التكامل الإقليمي بين وحدات القارة الإفريقية وهذا لأجل مواجهة المشكلات التي واجهتها أعقاب باستقلالها (مشكلة الحدود، الصراعات العرقية، التخلف الاقتصادي) وتحسين وضعية القارة وقدرت الدراسات عدد الترتيبات الإقليمية الموجودة على الساحة الإفريقية بنحو 200 منظمة منها 40 في منطقة غرب إفريقيا(2) وفي نفس السياق تضافرت جملة من المتغيرات الدولية والإقليمية في التأثير على مساعي التكامل الإقليمي الإفريقي:

أ–دوليا: فمع انتهاء الحرب الباردة عرفت القارة الإفريقية تهميشا داخل المنظومة العالمية لصالح دول أوربا الشرقية والوسطى التي باتت أكثر أهمية بالنسبة للقوى الغربية من الدول الإفريقية وذلك بحكم تقدمها في المجال الاقتصادي والتنموي، وقد تجلى هذا التهميش من خلال:

–الانخفاض الحاد في المساعدات الممنوحة للدول الإفريقية لصالح دول شرق أوربا.

–ظهور المشروطية بشقيها السياسي و الاقتصادي .

– قلة الاستجابة الغربية للأزمات التي عصفت بالقارة مع بداية التسعينات مثل: **أزمة الصومال، ليبيريا سيراليون.**(3)

---

(1) أسامة مجذوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية،ط 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2002 ,ص 54.

(2) حلمي محروس إسماعيل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر: من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2004, ص 84.

(3) نيفين حليم صبري، التأثيرات السياسة للعولمة على إفريقيا، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة، 12-14 فبراير 2004 ,ص 57.

لهذا أملت ظروف عالم ما بعد الحرب الباردة على القارة الإفريقية الاتجاه للانخراط بصورة أكبر في عمليات التكامل الاقتصادي وهذا لتجنب مزيدا من التهميش الذي رأى فيه البعض أنه ربما كان لصالح القارة ومن بينهم الرئيس الأوغندي" **يوري موسيفيني** "الذي رأى أن قليلا من التجاهل لن يكون بالأمر السيئ وأنه كلما شعرنا باليتم كلما كان ذلك أفضل لإفريقيا لأننا سوف نعتمد على أنفسنا.[1]

إنه وعلى الرغم من أن متغير عالم ما بعد الحرب الباردة قد انطوى على أثر سلبي والمتمثل في تهميش القارة الإفريقية على الساحة العالمية، إلا أنه في الوقت نفسه قد كان له أثر إيجابي بدفع القارة الإفريقية نحو الإقليمية والتكامل الإقليمي فأسهمت نهاية الحرب الباردة بإحداث تقارب بين القوى الكبرى خاصة **فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، الصين** هاته الأخيرة التي بلغت قيمة استثمارات شركاتها في إفريقيا **15 بليون دولار** معظمها في حقول النفط[2] والاتجاه نحو مزيد من التنسيق في سياساتها الخارجية، على عكس مناخ الشك في دوافع بعضها البعض الذي ساد فترة طويلة فمثلا أعلنت كل من بريطانيا وفرنسا التنسيق بينهما في الشؤون الإفريقية وذلك في **قمة سانت مالو في ديسمبر 1998.**

<u>ثانيا : تحديات التكامل الإقليمي الإفريقي</u>

فبعد متغير عالم ما بعد الحرب الباردة كان للعولمة الأثر الكبير على مسار التكامل الإقليمي في إفريقيا وذلك من خلال تحدياتها والآثار السلبية التي تركتها على القارة والتي كانت سببا ودافعا في توجه الدول الإفريقية نحو الوحدة وهذا بتكثيف جهود التعاون فيما بينها في شتى المجالات كسبيل لمواجهة هذه التحديات و التي نذكر منها:

<u>*التحديات الاقتصادية:</u>

وهي أهم وأخطر التحديات التي تواجهها القارة والمتمثلة في كيفية تحقيق معدل نمو اقتصادي معقول وما ينجر عنها من مشكلات الفقر, وانعدام الاستقرار السياسي، إنتشار الحروب والصراعات ما بين أقاليم القارة وضعف الأداء السياسي للدولة الإفريقية.

فلقد تسببت العولمة في: تراجع عدد كبير من اقتصاديات الدول الإفريقية ,و تهميشها في الاقتصاد العالمي ,ضعف جذب الاستثمارات الاحنبية المباشرة (إفريقيا تجذب سوى 10من 100مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية), ضعف التكامل الإقليمي.[3]

---

(1) نفس المرجع, ص 58.

(2) عبد المجيد بوناب، ثروات إفريقيا..... صراع على النفوذ وحروب على المصالح، مجلة العلم والإيمان، مؤسسة المعالي للنشر والإعلام, العدد 28، ديسمبر 2008، ص 27.

Philippe Hugon, l'Afrique dans la mondialisation, ESPRIT vue d'Afrique, N°317, Aout – (3) .septembre, 2005, p.p159 ,160

***التحديات السياسية:**

المتمثلة في الكيفية التي يمكن بها فهم طبيعة النظام العالمي الجديد الناتج عن العولمة وكيفية التكيف معه وعن الدور المحتمل لإفريقيا وذلك لن يتأتى إلا بمواجهة إفريقيا للتحديات السياسية الداخلية والتي من أهمها: التحول الديمقراطي والناتج عن البيئة السياسية الداخلية وعن المشروطية السياسية الدولية ويلاحظ **صامويل هانتنجتون** أنه في إفريقيا و الشرق الأوسط كان التحرك باتجاه الديمقراطية محدودا في الثمانينات بالرغم من أنه بصورة عامة كان التحرك نحو الديمقراطية ظاهرة عالمية.[1]

وفي هذا الإطار تعتبر تجربة التحول الديمقراطي في **جنوب إفريقيا 1994** نموذج ناجح يحتذى به فلقد أدى هذا التحول الجذري إلى سقوط نظام الفصل العنصري واتجاه إلى حكم الأغلبية السوداء.

***التحديات الاجتماعية والثقافية:**

يتمثل هذا النوع في عمليات التفتيت والتآكل التي تتعرض لها الهوية الإفريقية والعادات والتقاليد ونمط الحياة الاجتماعية ذات الطابع الإفريقي[2] وهو ما يقود إلى غياب السلام والأمن الثقافي وانتشار موجات الحروب والصراعات الاثنية والتي أصبحت عائقا في وجه التنمية والتعاون الإفريقي.

إنه وعلى الرغم من الآثار السلبية التي تركتها العولمة على القارة الإفريقية إلا أنه قد كان لها بعض الأثر الإيجابي على مسيرة التكامل الإقليمي، فالعولمة أدت إلى دعم النظريات الوظيفية في التكامل الإقليمي إلى أن أصبحت واقعا قائما بحد ذاته في العالم، فشهد القرن العشرين إبرام ما يقارب من 109 اتفاقية للتعاون الاقتصادي الإقليمي خلال الفترة ما بين 1948و 1994 تركز معظمها خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن[3]، **(الاتحاد الأوروبي، مجموعة دول الكاريبي و 1973؛ مجموعة جنوب شرق آسيا 1988، مجموعة دول جنوب إفريقيا SADCC 1980، مجلس التعاون الخليجي 1981).**

إن الرهان المستقبلي للقارة من هذا القرن هو سبل مواجهة التحديات وآثارها المحتملة، لهذا فانه يتوجب على القارة الإفريقية إعادة النظر في التفكير السياسي الاستراتيجي الإفريقي وتكثيف التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية عن طريق وضع نظرية سياسية إفريقية للتكامل والاندماج القاري على المدى الطويل[4]

---

(1) صامويل هانتنجتون, الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ترجمة عبد الرحمن علوب، تقديم، د سعد الدين إبراهيم، دار سعاد الصباح، الكويت 1993 ,ص.ص 84,85.

(2) محمود محمد خلف، التحديات التي تواجهها إفريقيا في عصر العولمة: منظور متعدد المداخل، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، المرجع السابق ,ص 118.

(3) ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 2003 ص 59.

(4) محمود محمد خلف، المرجع السابق, ص 112.

تكون قادرة على تقديم بناء سياسي واقتصادي واجتماعي أفضل للقارة، والمقدرة على التكيف مع الظروف الجديدة التي تفرضها العولمة، إضافة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أهمية النزعة الإقليمية والوحدة الإفريقية لضمان مكانة أفضل للقارة في ظل الاقتصادي العالمي.

بالإضافة إلى متغيري الحرب الباردة والعولمة، يعتبر الدعم الدولي متغيرا مهما ومحددا لنجاح تجارب التكامل الإقليمي، ويعتبر هذا المتغير وثيق الصلة بالمتغير السابق، فإزاء التهميش الذي تعرضت له القارة الإفريقية، ظهر توجه غربي جديد يؤيد اتجاهات التكامل الإفريقي ويدعمها فعلى سبيل المثال تلقى **مؤتمر تنسيق التنمية لدول الجنوب الإفريقي (SADCC)** دعما خارجيا قويا منذ إنشائه عام **1980** وحتى بداية التسعينات وهو ما اعتبر أحد العوامل التي ساعدت هذا التنظيم على البقاء والاستمرار.[1]

وفي هذا الإطار يأتي الاتحاد الأوروبي على رأس الأطراف الخارجية الداعمة لمسيرة التكامل الإفريقي فالطرفين يجمعهما العديد من اتفاقيات الشراكة مثل: اتفاقيات لوهي أو ما يطلق عليها علاقات الاتحاد الأوروبي بدول إفريقيا و الباسيفيكي **(EU-ACP)** وتم التوقيع عليها في **لومي** عاصمة **طوغو عام 1975** وتم تجديدها عدة مرات منها عام 1995(**اتفاقية لومي الرابعة**) وانتهت عام **2000**, إضافة إلى الشراكة الأوروبية المتوسطية، والشراكة الإستراتيجية الأوروبية الإفريقية والتي انعقد من خلالها أول مؤتمر قمة **إفريقي/ أوروبي بالقاهرة أفريل 2000** وصدر عنه " **إعلان القاهرة**".[2]

من ناحية أخرى قدم الاتحاد الأوروبي دعما ماليا وفنيا لمشروعات التكامل الإقليمي الإفريقي كالدعم المالي المقدم للآلية الأمنية التابعة للإيكواس الذي قدر بنحو مليوني يورو، برنامج التعاون مع دول الكوميسا بحوالي **46.7 مليون يورو**، وفي إطار الجهود الرامية للتخفيف من أزمة المديونية عهد ببرنامج عمل يحث جميع المانحين على إلغاء ديون البلدان الأقل نموا إلى "**الأونكتاد**" **UNCTAD مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** خلال المؤتمر الذي عقد بباريس شهر **سبتمبر 1990**[3]، إضافة إلى **مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون "HIPC" (Highly Indebted Poor Countries)**.

(1) رانيا حسين خفاجة, المتغيرات الدولية والإقليمية و أثارها على مساعي التكامل الإقليمي, المرجع السابق, ص 59.
(2) أحمد طه محمد, الأبعاد السياسية للشراكة بين أوروبا و إفريقيا, مجلة السياسة الدولية, مؤسسة الأهرام للنشر, العدد 141, يوليو 2000, ص 166.
(3) سامية بيبرس, قمة إفريقيا ...أوروبا و مسألة المديونية الإفريقية, مجلة السياسة الدولية, المرجع السابق, ص 212.

وعلى صعيد توجهات القوى الغربية تعتبر فرنسا نموذجا لأعلى التوجه الجديد للقوى الغربية الداعمة لعمليات التكامل الإقليمي في إفريقيا، ويظهر ذلك من خلال دعمها لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ودفع التعاون بينها وبين مجموعة دول الثمانية ,هاته الأخيرة التي يظهر موقفها المؤيد للمبادرة من خلال الاجتماع الذي عقد في **كناناسكس في كندا 2002**.وهو ما تضمنته وثيقة "**خطة العمل الإفريقية**" التي أعلنت سعى دول المجموعة لإقامة شركات مع الدول الإفريقية [1] , كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين القوى الغربية التي انتهجت سياسة مغايرة اتجاه إفريقيا يظهره ذلك من خلال تطبيقها لمفاهيم **الشراكة الأمريكية الإفريقية 1948**، وقانون النمو والفرص في إفريقيا الذي يعد منافسا لاتفاقية لومي.[2]

إنه وعلى الرغم من أن الدعم الدولي يمكنه أن يمثل فرصة أمام جهود التكامل الإقليمي في القارة الإفريقية إلى أن الأمر لا يخلو من القيود والأثر السلبي على التكتلات الإقليمية الإفريقية والمنافسة على ولاء الدول الإفريقية، كما أن الاعتماد بشكل كبير على دعم القوى الغربية التي هي بالأساس دول استعمارية سابقة من شأنه ترسيخ المشروطية وتعميقها، ويجعل نجاح مساعي التكامل الإفريقية مرهونة بسلوك هاته الدول .

ب-إقليميا: لقد كان للتجربة التحول الديمقراطي التي عرفتها القارة الإفريقية عموما وجنوب إفريقيا خصوصا تأثير كبير على مسار التكامل الإقليمي الإفريقي، فلقد أسهم خروج جنوب إفريقيا من عزلتها في تسارع وتيرة التكامل الإقليمي في المنطقة فأنظمة جنوب إفريقيا إلى تجمع سادك، وإلى الجماعة الاقتصادية لإفريقيا 1997 وهذا بحكم مكانة جنوب إفريقيا في القارة وكبر حجم اقتصادها الذي من شأنه تقوية وتعزيز مكانة إفريقيا في عالم تتصاعد فيه أهمية التكتلات الاقتصادية. كما كان للتوجهات النخب الإفريقية بوجه عام عاملا معزز أو دافعا لمسيرة التكامل الإقليمي في القارة و هذا من خلال الالتفاف الرسمي حول مبادرات التكامل فقام مثلا الرئيس "تابومبيكي" بطرح **فكرة النهضة الإفريقية African Renaissance** التي تعني تعزيز السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة، والحكم الجيد في إفريقيا[3]

(1) Ernest Harsh, Endoreses Nepad World Body, February2003 :
[http://www.ALRIYADH.com.] (01-09-2009).
(2) حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للنشر، العدد 144، أفريل 2001, ص 193.
(3) رانيا حسين خفاجة، المرجع السابق، ص 65.

وفيما يخص نيجيريا قامت بطرح **برنامج الألفية لإنعاش القارة MAP** والتي تم دمجها مع **مبادرة OMEGA** التي طرحها الرئيس السينغالي من وثيقة **مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد"**.[1]

وما يمكن أن نخلص إليه أن القارة الإفريقية قد نجحت في إعطاء دفعا لمساعي التكامل الإقليمي مستفيدة في ذلك من الفرص التي أتاحتها متغيرات البيئتين الدولية والإقليمية على الرغم من التحديات التي تضمنتها هاته المتغيرات هذا و لقد أصبح هناك قناعة وإجماع على الصعيد الإفريقي والدولي بجدوى وصلاحية مبادئ الإقليمية والتكامل الإقليمي كأحد أكثر الوسائل فعالية لتحقيق الاعتماد على الذات لهذا شهدت حركة التكامل الإقليمي على المستوى العالمي نهضة جديدة منذ بداية التسعينات إذ انطلقت موجة جديدة عرفت **بالإقليمية الجديدة** وبطبيعة الحال لم تكن القارة الإفريقية بمنء عن هاته التغيرات.

ثالثا: الإقليمية الجديدة في إفريقيا

لقد شهدت القارة الإفريقية اتجاها متزايدا نحو إنشاء تجمعات إقليمية أو تفعيل القائم منها لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها حالة تهميش القارة من قبل القوى الكبرى وكذلك مواجهة التداعيات السلبية للعولمة , فمع انتهاء الحرب الباردة بدأت نزعة جديدة نحو الإقليمية ذات طباع اقتصادي أو ما أسماه البعض **الإقليمية الجديدة Neo-Regionalism** وهي تلك الحالة الوسيطة بين المحلية والتي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية بحماية صناعتها، وبين العولمة التي تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كونية.[2]
فالإقليمية الجديدة هي عملية مأسسة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على نحو يتواءم مع المتغيرات العالمية الجديدة بحيث يجعل من الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة وسيطة بين الدولة القومية من ناحية و النظام العالمي من ناحية أخرى,ومن ثم فهي تجديد أو إعادة إحياء للنظم الإقليمية التي أصيبت بانتكاسة كبيرة مع المتغيرات الجديدة في النظام العالمي ,و لكنه إحياء من منظور اقتصادي ,معنى ذلك أن الإقليمية الجديدة تختلف عن إقليمية الستينات في أنها ليست امتدادا أو تعبيرا عن مصالح إقليمية بقدر ما هي استجابة للتطورات العالمية.[3]

(1) محمد محمود إمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004, ص 93.

(2) خالد حنفي على, الإقليمية الجديدة في إفريقيا، أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء و السادك، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للنشر، العدد 144، أفريل 2001، ص 185.

(3) محمد السعيد إدريس, الإقليمية الجديدة و مستقبل النظم الإقليمية, مجلة السياسة الدولية, مؤسسة الأهرام للنشر, العدد 138, أكتوبر 1999, ص 34.

و إن وصفها بالجديدة ينصرف إلى توجه مفاده: إنشاء تجمعات إقليمية ترتكز على الأسس الاقتصادية دون الإيديولوجية، وهذه الحالة الوسيطة تنصرف إلى التفاعلات الإقليمية، سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية، وتتسم هذه التفاعلات بأنها اختيارية.[1]

ولقد جاءت ظاهرة الإقليمية الجديدة كمحصلة وإفراز لواقع اقتصادي خاص في منطقة آسيا الباسفيك تميز بمحورية القطاع الخاص وقوى السوق كموجه رئيسي للتكامل الاقتصادي، وارتفاع نسبة التجارة الإقليمية البيئية، لقد شهدت القارة الإفريقية اتجاها نحو الإقليمية في الستينات أي إقليمية ذات طابع إيديولوجي وسياسي(**الدار البيضاء، منروفيا، برازافيل**) لكنها آلت إلى الفشل بين عدم التركيز على ضرورة وحدة عمليات التكامل الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي.

وخلال الموجة الثانية التي بدأت في منتصف الثمانينات اتجهت القارة نحو إحياء التجمعات الإقليمية القديمة أو الساكنة مثلا تم إحياء **جماعة شرق إفريقيا في مارس 1996**، كما تم إعادة تسمية **مؤتمر التنسيق للشرق والجنوب الإفريقي SADCC** إلى **الجماعة الإنمائية لجنوب إفريقيا SADC 1992**، كما استحدثت منظمات إقليمية جديدة مثل: **الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا** عام **1994**، كما تم إضافة مضامين عسكرية وأمنية وسياسية لعدد من التجمعات، كما تم التوقيع على اتفاقية **إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية في أبوجا 1991**.[1]

إنه وعلى الرغم من امتلاك القارة لكل مقومات نجاح التجمعات الاقتصادية إلا أن نجاح الإقليمية الجديدة في إفريقيا تعترضها بعض الصعوبات: كضعف حجم التجارة البينية الإفريقية (لا تتجاوز **6%**) التبعية الشديدة للغرب: تباين استفادة الدول الإفريقية من مزايا الإقليمية الجديدة، ضعف الالتزام السياسي والتعددية في الانتماءات الإقليمية. وسعيا من الدول الإفريقية لتخطي تلك العقبات ومن أجل تفعيل التجمعات الإقليمية وتقوية مركزها التساومي في عالم التكتلات الاقتصادية، وضرورة مواءمة أوضاع القارة مع التغيرات الجديدة، جاء التفكير بضرورة إيجاد إستراتيجية تكون نابعة من داخل القارة، ومنه جاءت النيباد كثمرة لسعي

الحثيث والمتواصل للقادة الأفارقة لحل مشكلات القارة، وقناعتهم بضرورة ضمان مستقبل أفضل للقارة الإفريقية في الألفية الجديدة.

(1) خالد حنفي، الإقليمية الجديدة في إفريقيا... ومواجهة العولمة:
[http://www.islamonline.net/sewed/satellito.articlep.1.] (15-05-2009).

(2) محمد فايز فرحات، هل تصلح الإقليمية الجديدة كإطار للتعاون الإقليمي العربي:
[http://www.acpss.ahram.rg.eg/ahram/2001/01/1/ANAL57.htmp2.] (15-05-2009).

الجدول رقم(01): مقارنة بين مناهج الاقليمية التقليدية و الجديدة

الخصائص	المنهج التقليدي للتكامل	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	تجانس و تقارب المستويات الاقتصادية	التباين،أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الخصائص الاجتماعية و الثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات و تبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن و السلام و إيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي و تحجيم الأصولية
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة أو/و اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المتخلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز مع تعويض الدول الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا المنتجات الصناعية بهدف إحلالها محل الواردات على المستوى الإقليمي .	السلع و الخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
العناصر: رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
العمل	يؤجل إلى مرحلة وسطى و يستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية تشارك فيها كل الأعضاء	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات و الأعضاء أكثر تقدما
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية تؤدي إلى وحدة سياسية	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير

		التجارة و حركة رأس المال
القائم بالدعوة و التوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال و عابرات القوميات

المصدر: محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، المرجع السابق ، ص ص 51, 52 .

المطلب الثالث: الإطار النظري للنيباد

لقد كانت الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا نتاج لمجموعة متنوعة من الأفكار و المبادرات الناشئة الماضية في وقت سابق و التي تعتبر الأصول الفكرية و الإيديولوجية للمبادرة .

أولا: الأصول الفكرية و الإيديولوجية لمبادرة النيباد

لقد نمت فكرة المبادرة في وقت كان النقاش حول "**النهضة الإفريقية**" و التي تم الترويج لها أول مرة من طرف الرئيس السابق لجنوب إفريقيا "**نيلسون مانديلا**" من خلال كلمته التي ألقاها في المنتدى الاقتصادي العالمي في **دافوس (سويسرا)** في **29 جانفي 1999** و هذا مقتطف منها:"قد تجاوزت إفريقيا مرحلة التحسر على مشاكل الماضي ومن مسؤوليتنا إصلاح الماضي و ذلك بدعم من أولئك الذين يرغبون في الانضمام إلينا في تجديد القارة ,لدينا جيل جديد من القادة الذين يعرفون أننا يجب أن نتحمل مسؤولية مصيرنا بأنفسنا و لن نرفع أنفسنا إلا من خلال الجهود التي نبذلها في إطار شراكة مع أولئك الذين يريدون لنا النجاح ".[1]و من ثم تبناها خليفته "**ثامومبيكي**" و الذي عمل بجد لإحياء القيم الإفريقية و تجديد الأمل في الشعوب الإفريقية فلقد أطلق على القرن الواحد والعشرين "**القرن الإفريقي**". فمبادرة النيباد ما هي إلا خطة للوصول إلى هدف النهضة الإفريقية ,هذا البرنامج الإفريقي الذي وجد الإلهام الفكري في الحماس الذي تم إظهاره لزيادة مناطق التجارة الحرة الإقليمية و لا سيما في **اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)** و **الاتحاد الأوروبي** .كما أن هذه الخطة هي نتاج الفكر الوحدوي الإفريقي للسنوات الأولى للقرن العشرين و الذي يدعو إلى إفريقيا موحدة ,إلا أنه و على الرغم من هذا التوجه الفكري للوحدة الإفريقية ظهر انقسام حول كيفية بناء الوحدة الوطنية و ذلك منذ فترة ما بعد الاستعمار فظهرت ثلاث كتل فلسفية **:مجموعة الدار البيضاء** المتطرفة ,**جماعة برازافيل** و **منروفيا** الأكثر اعتدالا .و ظل هذا التوتر جزءا من مناقشة الوحدة الوطنية على مدى أربعة عقود , وفي عام **1980** اعتمدت منظمة الوحدة الإفريقية **خطة عمل لاغوس** التي تهدف

إلى تشكيل كتلة اقتصادية موحدة وفي عام 1991 تم اعتماد رسميا معاهدة لاغوس لتشكيل الجماعة الاقتصادية الإفريقية **(AEC)** و تم التصديق عليها في 1994.

---

(1) Patrice Moundounga Mouity,Le GABON et Le Nouveau Partenariat Pour Le Developpment De L'Afrique (NEPAD) ,Thése pour le Doctorat en Science Politique ,Décembre 2008 : (http://www.publibook.com/librairies/publibook/images/4630d.pdf] (17-05-2009].

مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا المعروفة بـــ "**النيباد**" هي رؤية و إطار إستراتيجي لتحديث إفريقيا تـــم إعداده وإجازته بناء على تفويض من منظمة الوحدة الإفريقية خلال قمة **لوساكا في يوليو 2001**، وقد أطلق عليها في البداية **المبادرة الإفريقية الجديدة (NAI)** في **أكتوبر 2001**، كإطار لصياغة البيانات والبرامـــج التي تحقق نهضة إفريقيا والتي تعني إطار متكاملا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا، وقـــد ســـبقتها طرح مبادرة "**مؤتمر الاستقرار والأمن والتنمية والتعاون في إفريقيا**"، ثم تم تغير اسم المبادرة "**الشـــراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا**" ,و تم إقرار الصيغة النهائية للمبادرة في اجتماعات **أبوجا في أكتوبر 2001**، وقد تبلورت المبادرة بتوحيد ثلاث مبادرات هي: [1]

المبادرة الأولى والتي عرفت باسم **برنامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا "MAP"** وقد تـــم تبنـــي هـــذه المبادرة كل من رئيس الجنوب الإفريقي "**تامومبيكي**" مع الرئيـــس النيجيـــري "**أوليســـيجيون أوباســـانجو**" والجزائري "**عبد العزيز بوتفليقة**" وتم كشف النقاب عنها في مؤتمر **دافوس بسويسرا** في **يناير 2001**.

أما **المبادرة الثانية** فأعدت بواسطة الرئيس السنغالي "عبد الله واد" وأطلق عليها **مخطط أوميغا " OMEGA Plan**" التي أعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية المنعقدة في **ياوندي في جانفي 2001**، حيث تركز هذه المبادرة على تطوير البنية التحتية وتطوير وتحديث القطاعات الاقتصادية المختلفة التي من شأنها إحداث تنمية شاملة ومستدامة. ورحب القادة الأفارقة في قمة "**سرت**" الاستثنائية المنعقدة في **مارس 2001** بالوثيقتين "**MAP**" و"**OMEGA**"، وتقرر دمجهما في مبادرة واحدة تتقدم بها إفريقيا إلى شركائها الدوليين و تعبر عن موقف إفريقي موحد تجاه القضايا الملحة وتم ضم مصر والسنيغال إلى لجنة التسيير التي تضم دول المـــاب الثلاثة .

ثم كانت **المبادرة التالية** والتي عرفت **بالتعاهد لإنعاش إفريقيا Compact For African Recovery** التي صاغتها سكرتارية اللجنة الاقتصاديةلافريقيا التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر 2001 [2] و طرحتها

الجزائر في **ماي 2001** وتم دمج المبادرات الثلاثة في صفة نهائية لمبادرة إفريقية موحدة هي **مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا**" المعروفة باختصار باسم **النيباد** "**NEPAD**".

(1) علاء جمعة، قمة النيباد: مبادرة ثلاث سنوات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للنشر, العدد 159، 2005، ص 220.

(2) رواية توفيق، دول الشمال الإفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، المرجع السابق, ص 311.

ثانيا: مفهوم النيباد

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للمفهوم نذكر من أهمها:

- **النيباد:** دعوة ونداء لبقية العالم إقامة الشراكة مع إفريقيا في تنميتها الخاصة بالتركيز على برنامج العمل الخاص بها إفريقيا في شراكة جديدة مع الدول المتقدمة بفتح الحوار مع العديد من شركاتها، كما أنه دعوة لشراكة جديدة مع الدول المتقدمة بفتح الحوار مع العديد من شركائها, إذ هي فرصة لإقامة علاقات تعاون جديدة قائمة على مبدأ المسؤولية الجماعية فيما يخص تحقيق أهداف التنمية في القارة.[1]
- كما جاء في توطئة "وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" الصادرة **بأبوجا أكتوبر 2001** بأن النيباد هي "تعهد بين القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلاله القناعة بضرورة تعجيل القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على خطى النمو المستدام والتنمية، وفي نفس الوقت المشاركة النشطة في الاقتصاد والحياة السياسية العالمية".[2]

وبهذا الخصوص سنورد تعريفا لمصطلح الشراكة:

– عرف قاموس"**NEW WEBSTER**" الشراكة بأنها "رابطة بين الأشخاص الذين يشتركون في المخاطر والأرباح في عمل ما أو أية مشاريع مشتركة أخرى بموجب عقد قانوني ملزم".[3]

وقد استنبط **KOLZOW** بعض الشروط لنجاح الشراكة:

- توفر ثقافة مجتمعية داعمة للشراكة تشجع القيادة، ومشاركة المواطنين في أنشطة الشراكة ذات الاهتمام التنموي بعيد المدى.
- وجود تطور مجتمعي مشترك وواقعي للشراكة مبنى على نقاط القوة و الضعف للمجتمع، وفهم مشترك لإمكانات المنطقة المراد تنميتها.

- الاستمرارية في السياسات المتعلقة بالشراكة، بما فيها القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة.[4]

والشراكة بهذا المعنى تختلف عن:

(1) New Partnership For African development: [http://www.nepad.org](26-02-2009)

(2) Document of The New partnership for Africa's Development (NEPAD), ABUJA, NIGERIA October 2001, Article 1.

(3) سمير محمد عبد العزيز ,التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة ,مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ,الإسكندرية , 2001 ,ص 3.

(4) نفس المرجع السابق, ص 21.

التعاون Coopération:

يهدف لتقريب السياسات بين الدول في مجالات عديدة لا تؤدي حتما إلى إقامة نوع من البناء المؤسساتي الغرض منه تحقيق اتفاق في ميدان معين ولأهداف محددة ليست بالضرورة مشتركة، دون الرغبة في توسيع هذا التعاون مثل: **اتفاق الجزائر مع الدول الأوروبية في مجال تصدير الغاز.**

التنسيق Coordination:

وهي عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل لسياسات الدول في مجالات معينة عن طريق الاتصال والمشاورات والمفاوضات وهذا من أجل تحقيق أهداف رئيسية لهذه الدول لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة.
وقد تضمنت المبادرة أولويات تمثلت في:

1- تحقيق الشروط اللازمة للتنمية المستدامة وهي السلام والأمن والديمقراطية وصلاح الحكم والاقتصاد والسياسة والتعاون والتكامل الإقليمي وبناء القدرات.

2- إصلاح السياسات وزيادة الاستثمار في قطاعات كالزراعة، التنمية البشرية، العلوم والتكنولوجيا، تنمية المهارات، بناء و تحسين البنى التحتية وخصوصا تقنية المعلومات والاتصالات والطاقة، زيادة وتيرة التبادل التجاري بين دول القارة و فتح أسواق الدول المتقدمة.

3- تعبئة الموارد بزيادة الادخار والاستثمار المحليين، وتحسين إدارة الدخل وزيادة حصة التجارة الداخلية، والتجارة العالمية، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، زيادة تدفق رأس المال بتخفيض الدين وزيادة مساعدات التنمية الدولية للقارة.

أما عن المبادئ التي تقوم عليها المبادرة فهي:[1]

- الحكم الراشد كمطلب أساس للأمن والسلام والتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

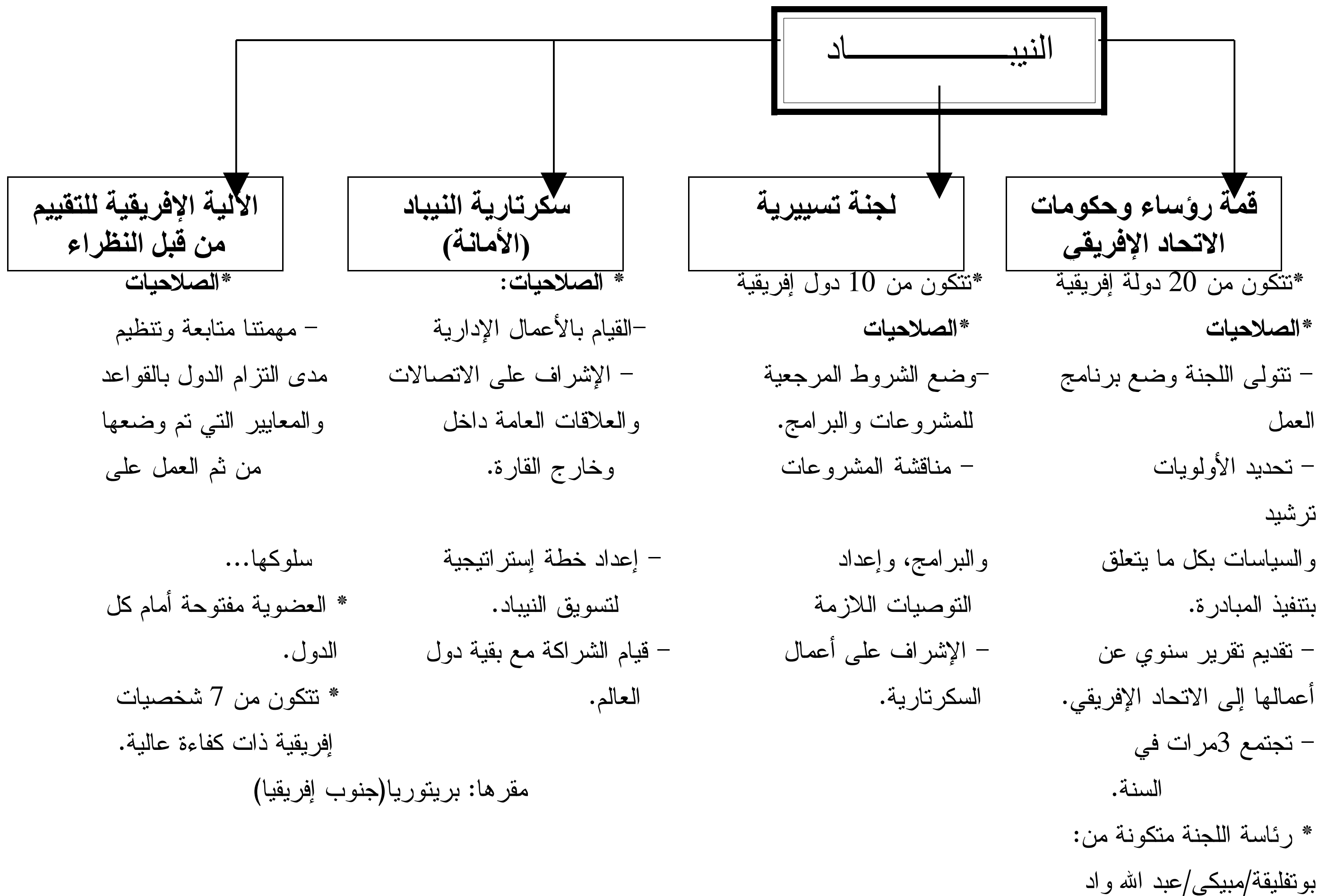
- الملكة والزعامة الإفريقية مع المشاركة الواسعة لكل قطاعات المجتمع.
- مسارعة التكامل الإقليمي والقاري، وبناء قدرات وميزات تنافسية للقارة.
- قيام الشراكة مع بقية دول العالم على أسس عادية.

---

(1) انطلاقة بدأت بقمة ديربان: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تمضي إلى الأمام:
.(http://www.smc.net.] (16-04-2009]

الشكل رقم (01):هيكل النيباد

تعمل النيباد على تنفيذ سياستها استنادا إلى الفروع التالية:(1)



(1) أحمد التبتي، قمتنا: النيباد قضايا ساخنة وآمال كبيرة, ص 2:

.(http ://www.aliss.net] (16-04-2009]

إن مبادرة النيباد تهدف بالأساس إلى استغلال موارد القارة و القضاء على الفقر و لأجل هذا قامت بتوزيع المهام حسب المجالات ذات الأولوية على خمس مجموعات إقليمية هي كالتوالي[1] :

- جنوب إفريقيا مع الاتحاد الإفريقي: قضايا السلم والأمن.
- الجزائر مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا: الحكم الجيد للاقتصاد والمشروعات.
- مصر والاتحاد الإفريقي: الزارعة والنفاذ إلى الأسواق العالمية.
- نيجيريا مع بنك التنمية الإفريقي: التكامل الاقتصادي.
- السينيغال مع بنك التنمية الإفريقي: البنية الأساسية.

كما تم إنشاء لجنة فرعية للسلم والأمن. تركز على الأمور المتعلقة بمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها وتولى رئاستها الرئيس **ثامومبيكي**.[2]

ثانيا: أهداف المبادرة وشروط تحقيقها

***أهداف المبادرة:**

***تخفيف عبء الديون:** إذ تعتبر الديون أحد التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية، فمع نهاية عام **2004** قدرت قيمة الديون بـــ: **330 بليون دولار** وعلى الدول الإفريقية مواصلة دفع أكثر من **30 مليون دولار** يوميا للدول الدائنة على مر 30 سنة القادمة[3]، وفي هذا السياق وقام قادة المبادرة بالتفاوض مع الحكومات الدائنة لتخفيض هذه الديون إلى أقل من **10%** من مدا خيل كل حكومة إفريقية وفي هذا الإطار ظهرت عدة مبادرات لمواجهة مشكلة الديون منها: المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المتعلقة بالديون **(HIPC)**، وقمة **Gheneagles جويلية 2005** التي تقرر فيها إلغاء ديون **18** من الدول المتعلقة بالديون، من بينها **14** دولة إفريقية.

***زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية:** تسعى المبادرة لتحقيق هذا الهدف على المدى المتوسط، وهذا بإصلاح نظام تسليم المساعدات من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بشكل أفضل، وترمي المبادرة في هذا السياق إلى تشكيل مجموعة دراسة لإعداد وثيقة بشأن إستراتيجيتها لتخفيف حدة الفقر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[4]

(1) عبد القادر رزيق المخادمي, التعاون العربي الإفريقي : ضرورة حيوية لمواجهة العولمة, دار الفجر للنشر و التوزيع, القاهرة, ط 1, 2007, ص 91.

(2) محمود أبو العنين, السيد فليفل, التقرير الاستراتيجي الإفريقي, مركز البحوث الإفريقية, القاهرة 2001–2002 ,ص 125.

(3) MAXWELL M.MKWEZALAMBA, EMMANUEL J.CHINYA, Implementation of Africa's integration and development agenda : challenges and prospects, African Integration Review, Department of Economic Affairs, volume1, No1, January 2007, p6.

(4) Résolution108/25/02 de l'Union Partenaire Africaine, Khartoum le 24/10/2002.

***تشجيع التجارة، الاستثمار، النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة:**

يعد النمو الاقتصادي الركيزة السياسية لإنشاء مبادرة النيباد وهذا لتحقيق الأهداف التالية:

***زيادة تعبئة الموارد المحلية:** لتحقيق مستويات نمو أعلى وتخفيف حدة الفقر، والحاجة إلى أنظمة فعالة لتحصيل الضرائب وكذا تزيد المصاريف الحكومية.

***تشجيع تدفقات رأس المال الخاص(الاستثمارات):** وذلك من أجل تحقيق معدل سقف نمو للناتج الداخلي الخام (**PIB**) بنسبة **70**% سنويا، وهي النسبة المطلوبة لبلوغ أهداف التنمية الدولية ولتقليص عدد الفقراء في إفريقيا إلى النصف عام **2015**[1] ولن يأتي هذا إلا بزيادة المدخرات المحلية، و تحسين المناخ الاستثماري وتشجيع التعاون بين القطاع العام والخاص، وعصرنة البنية التشريعية والتنظيمية للنظام المالي.

– **العمل على إدخال المنتوجات الإفريقية إلى الأسواق:** وذلك بتحرير المبادلات بينها وبين شركاتها في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

– **إنعاش الاندماج الاقتصادي الجهوي وتطوير التجارة بين الدول الإفريقية:** وذلك بتعزيز المبادلات الجهوية بين القطاعات الحيوية المؤثرة في الإنتاج الجهوي مثل: الهياكل القاعدية، الأمن الغذائي الماء.

– **مضاعفة الإنتاج الزراعي:** عن طريق ما يسمى: "**بالمبادرات الزراعية لتنمية مستدامة**" قائمة أساسا على تخفيف حدة الفقر بتدعيم الإنتاج الزراعي وتنويعه مع تنميته الهياكل الزراعية (إنتاج، نقل، أسواق).[2]

– **العمل على مضاعفة الأمن الغذائي:** وهو هدف يدخل ضمن إستراتيجية مضاعفة الإنتاج الزراعي للتخفيف من الفقر وتمكين الطبقة الفقيرة من العيش الحسن.

– **الاستفادة المثلى من تكنولوجيات الإعلام والاتصال (TIC)** لخدمة التنمية الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وجب تكوين شراكة بين القطاعات العامة والخاصة للإسراع بإنشاء الهياكل القاعدية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

*** مضاعفة المعارف، تحسين وترقية التربية ونشر استعمال النظام الرقمي:** تعتبر المبادرة التكنولوجيات الجديدة هدفا أساسيا للتنمية الاقتصادية و الإنسانية لإفريقيا ذلك بإعداد وتنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني المطابقة لأهداف "**دكار**" فيما يخص التربية للجميع[3]

---

(1) Rapport de la conférence sur le financement du NEPAD : Dakar ,15.17Avril 2002.

(2) ZO RANDRIMARO, «The Nepad gender and the poverty trap: the Nepad and the challenges of financing for development in Africa:

[http://www.nepad.org] (21-06-2009).

(3) ناجي عبد النور , الاتحاد الأفريقي و تحقيق الحكم الراشد , دراسة مبادرة النيباد ص 2 :

[http://www.nadjiabdenour.maktoobblog.com] (21-06-2009).

وكمثال على ذلك تعتبر الجامعة الاتصالية الإفريقية أول شبكة اتصالات تعليمية تفاعلية يجري إنشاؤها خدمة لبلدان إفريقيا وهي بذلك تخطط لإقامة شراكة مع مبادرة النيباد لتحسين القدرات البشرية من أجل التنمية القابلة للاستمرار.[1]

***تحسين الصحة ومحاربة داء السيدا:** يعاني سكان القارة الإفريقية من الأمراض المعدية، الملا ريا، داء السيدا، فحسب إحصائيات عام **2005** ما بين **2.4** مليون **و 3.9 مليون نسمة** في إفريقيا مصاب جديد بداء المناعة، وكلها تساهم سلبيا في عرقلة التنمية في القارة, وفي إطار الجهود الإفريقية للقضاء على المشاكل الصحية هناك حوالي **25**% من الدول الإفريقية أسست هيئات تنسيقية وطنية لـــ **HIV/AIDS**.

إن الأهداف السابقة رغم تنوعها إلا أنها تتقارب في تحقيق الهدف الأسمى الذي تنشده النيباد، وهو تحقيق التنمية المستدامة والتي تؤدي بالضرورة إلى التخفيف من حدة الفقر، الحرمان واللامساواة، هاته الأهداف التي لها أثار إيجابية مباشرة أو غير مباشرة على المدى القصير أو الطويل على كل من الحياة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الصحية سواء للدولة أو الأفراد.

***شروط تحقيقها:**

تعتبر النيباد أن تحقيق الأهداف السالفة الذكر مرهون بتحقيق عدد من الشروط على خلاف المبادرات السابقة ويسميها "**شروط التنمية المستدامة**" ونلخصها في:

1- توفير السلام والأمن في إفريقيا:

إن السلام والأمن شرطان أساسيان لا يمكن دونهما الحديث عن التنمية، في أي بلد كان فإفريقيا المشبعة بالنزاعات والخلافات والانقلابات، والمختنقة بالفقر والجوع والأمراض، تكون لدى قادتها قناعة بأن السلم،

الأمن والديمقراطية، والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان هي السبيل الوحيد أمامهم لمواجهة هذه التحديات وغيرها.

انطلاقا من هذه القناعة جاءت مبادرة السلام و الأمن و التي تتكون من ثلاثة عناصر أساسية و هي: [2]

1- منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.

2- صنع سلام وحفظ السلام وتعزيزه.

3- المصالحة وإعادة التأهيل وإعادة بناء المجتمعات فيما بعد النزاعات كحالة: **كمبوديا ورواند.** [3]

(1) التقرير السنوي للبنك الدولي 2003, ص 93.

(2) Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (document), EL Moudjahid, 20 janvier 2002, p13.

(3) World Development Rapport 200/2001, attracting poverty, World Bank partnership for development, Spring2001, p 44.

4- مكافحة الانتشار الغير مشروع للأسلحة الصغيرة والمتوسطة والخفيفة والألغام الأرضية.

ومن أجل هذه الجهود أجمع القادة المبادرين إلى إنشاء محفل لرؤساء الدول على أساس دعم قدرات المؤسسات الإفريقية لتعزيز السلام والأمن في إفريقيا وهو ما تقرر فعلا في **قمة "لوساكا"** للاتحاد الإفريقي باتخاذ إجراءات صارمة لتنشيط وتفعيل الأجهزة الإفريقية للأمن و السلم و الذي تبلور حقيقة بإنشاء جهاز الأمن و السلم الإفريقي ومقره بجنوب إفريقيا.

2- <u>الديمقراطية والحكم الراشد:</u>

أصبح من المعلوم أن التنمية مستحيلة بغياب الديمقراطية الحقيقية، احترام حقوق الإنسان، السلم والحكم الراشد، وبالنسبة لمبادرة النيباد فقد أخذت على عاتقها تعهد القارة الإفريقية باحترام المعايير العالمية للديمقراطية وبعناصرها الجوهرية من تعددية سياسية وحزبية ونقابية، انتخابات عادلة وشفافة ومنتظمة، مشاركة جماهيرية واحترام اختياراتها الحرة، إن الغرض من هاته المبادرة هو المساهمة في تعزيز الإطار السياسي والإداري للبلدان المشاركة في إطار مبادئ الديمقراطية، الثقافية، المساءلة، النزاهة احترام حقوق الإنسان، تعزيز سيادة القانون.

وقد أشار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في القمة الخامسة لأبوجا إلى محورية الحكم الراشد في تعجيل التنمية واندماج البلدان الإفريقية في العولمة، واعتبار أن موضوع الحكم الراشد يشكل لب انشغالات الحكومة.[1]

وتتكون مبادرة الديمقراطية والحكم الراشد من العناصر التالية:

- سلسلة من الالتزامات بواسطة البلدان المشتركة في استحداث أو تعزيز عمليات وممارسة الحكم السياسي.

- تعهد من جانب البلدان المشاركة بلعب دور طلائعي في دعم المبادرات التي تشجع الحكم الراشد.

إضفاء الصبغة المؤسساتية على الالتزامات عن طريق قيادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا لضمان الالتزام بالقيم الجوهرية للمبادرة.

3 – مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المؤسسات:

إن القدرة والمساعدات الدولية تلعب دورا كبيرا في تهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق التنمية، وتلعب الدولة دورها الأساسي أيضا في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية، لكن الواقع أن الكثير من البلدان والحكومات تفتقر إلى الإمكانيات لإنجاز هذا الدور لهذا وجب التركيز على أولوية بناء القدرات المستهدفة ويسبق البرامج في كل مجال تقييم للقدرات، يتبعها الدعم الملائم

Djamel Kaouane, sur la voie de la bonne gouvernance, EL MOUDJAHID, 5november2002, (1) .p10

والهدف من هذه المبادرة هو أن تشجع دول النيباد البرامج التي ترمي إلى تعزيز نوعية الإدارة الاقتصادية والمالية العامة، وهذا عن طريق الإجراءات التالية:[1]

- كليف فريق عمل من وزارات المالية والبنوك المركزية باستعراض ممارسات الإدارة الاقتصادية في مختلف البلدان والأقاليم، وتقديم توصيات بشأن معايير الممارسات الجيدة لدراستها بواسطة لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول خلال ستة أشهر.
- إحالة لجنة التنفيذ توصياتها إلى الدول الإفريقية لتنفيذها.
- تقوم لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول بتعبئة الموارد لبناء القدرات، بغية تمكين جميع البلدان في الالتزام بالحد الأدنى من المعايير ومدونات (تقارير) السلوك المتفق عليها بصورة متبادلة.

Document of The New partnership for Africa's developpement (NEPAD), op.cit .articles 89, (1) .90, 91, 92

المبحث الثاني: مفهوم الحكم الراشد

لقد استحوذ مصطلح الحكم الراشد على جل اهتمام المختصين و الدارسين خاصة في حقل السياسة و الاقتصاد فاثأر بذلك جدلا واسعا حول أسباب ظهوره ,مفهومه و مضمونه .

ولنحاول في هذا المبحث الوقوف عند هاته الإشكاليات و ذلك من خلال إطار فكري شامل .

فما هو مفهوم الحكم الراشد ؟ و ما هي أسباب ظهوره؟ و لماذا جلب إلى حيز الممارسات و الدراسات الأكاديمية ؟

المطلب الأول:أسباب ظهور المفهوم

إن مصطلح الحكم (**governance**) ليس جديدا بل هو قديم قدم الحضارات البشرية نفسها، فكلمة الحكم مستمدة من الفعل اليوناني ***kubernáo*** **[κυβερνάω]** الذي يعني توجيه، وقد استخدم للمرة الأولى في المعنى المجازي من طرف أفلاطون ثم نقل إلى اللاتينية و إلى لغات عديدة.[1]

أولا : الأسباب الأكاديمية

على الرغم من مرور فترة طويلة على طرحه فما يزال يفتقر إلى ترجمة دقيقة فعلى سبيل المثال تم ترجمة المصطلح في اللغة العربية إلى : إدارة الحكم الحكمانية ، الحكم ،إدارة شؤون الدولة و المجتمع ، و الحاكمية . و في هذا الإطار فان الترجمة الحرفية باللغة العربية قد لا تعكس المعنى نفسه أو الدلالات نفسها التي تعكسها باللغة الانجليزية و الفرنسية.

و وفقا للمعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية، القاهرة) يقال: [2]

حكم: أي قضى، و يقال: حكم له، و حكم عليه، وحكم بينهم، فالحكم يقوم على القضاء بين الناس.

- يعني الحكم: العلم، و التفقه أي العلم العميق بالقواعد القانونية و بتفسيرها.
- يعني الحكم:الحكمة أو المصلحة العامة في القضاء.

أما عن أصل الكلمة (**governance**) في الفرنسية فانه يعود إلى القرن الثالث عشر عندما أستعمل كمصطلح مرادف للحكومة ثم كمصطلح قانوني (**1478**) ليتوسع استعماله بعدئذ في التعبير عن تكاليف التسيير (**1679**).[3] كما تم استخدام الكلمة كمصطلح تعني في فرنسا في القرن الثاني عشر و الذي كان يقصد به آنذاك حكم أو إدارة الإقليم **la direction des bailliges**

(Governance: [http://en.wiripedia .org/wiki/governance] (01-06-2009) (1

(2) زهير عبد الكريم كايد ، الحكمانية قضايا و تطبيقات ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة 2003 ،ص 148 .

(3) وحيدة بورغدة ،حقوق الإنسان و إشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد و التنمية الإنسانية ،رسالة ماجستير , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ،2008 ص 58.

الذي هو تحت تصرف مسؤول يعين من طرف الملك أو من طرف السلطات يكون من مهامه الأمور القضائية و المالية و القانونية.و في عام **1840** قام ملك **سردينيا Albert-Charlles** باستعمال كلمة "**Buono Governo**" للتعبير عن مصطلح الحكم و هذا كوسيلة للخروج من المشاكل التي كان يعيشها المجتمع الايطالي.[1]

وفي الانجليزية يجد اللفظ (**governance**) أصوله بداية في علم الاقتصاد في بداية القرن العشرين عندما استعمل للدلالة على إدارة المؤسسة (**corporate governance**) كتقنية تسيير خاصة هادفة إلى التوفيق بين مصالح المالكين و مصطلح المديرين في نظام متوازن من السلطة و الرقابة خاصة مع ظهور المؤسسات الضخمة و الفصل بين الملكية و الإدارة هذا الفصل كثيرا ما أدى إلى صراعات بين الجانبين على مختلف الأصعدة .[2] و نفهم من الحكم عموما كترجمة **ل governance** : فعل القيادة و التوجيه أو حكم (**action de gouverner, piloter, diriger**) شؤون منظمة هذه الأخيرة قد تكون دولة، مجموعة دول، جهة، جماعة إقليمية، أو مؤسسة عمومية أو خاصة.[3]

و يقصد بالحاكمية (**gouvernance**) أسلوب و طريقة الحكم و القيادة ،تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة ،مجموعة من الدول ،منظمة ،مجموعات محلية ،مؤسسات عمومية أو خاصة ,فالحاكمية تركز على أشكال التنسيق ،التشاور ،المشاركة ، و الشفافية في القرار.[4]

أما مصدر المفهوم في حقل العلوم السياسية فيعود إلى المصطلح الانجليزي **governability** الذي استعمل في نهاية السبعينات كأداة للتسيير الاجتماعي و السياسي و أدخل في تقرير اللجنة الثلاثية (**ماي 75**) التي

تناولت موضوع قابلية الحكم للديمقراطيات (Governbility of Democracies) الذي طبق من أوروبا ،الولايات المتحدة الأمريكية ، و اليابان و دعا التقرير إلى ضمان نمط جديد من التسيير للنظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية و التطلعات التوزيعية في الأنظمة الرأسمالية الغربية عن طريق ضمان منهج جديد للتسيير و النظام الاجتماعي .(5)

---

(1) رياض بوريش ، la gouvernance ،ملتقى الحكم الرشيد و استراتجيات التغير عن العالم النامي ، ج 1 ،كلية الآداب و العلوم الاجتماعية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،ص 213 .

(2) وحيدة بورغدة ،المرجع السابق ،ص 59.

(3) Mohammed Cherif Belmihoub, « les institutions de l'économie de marche a l'epreuve de la Bonne Gouvernance » Revue IDARA, N30, 2005, P 11.

(4)الأخضر عزي ،غانم جلطي ،قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد :إسقاط على التجربة الجزائرية ،مجلة العلوم السياسية ،العدد 25, نوفمبر 2005 ،ص 06: 2009-06-01) [http://www.uluminsania.net) .
[

(5) Ranne Camp Bell, « gouvernance :un concept a politique » séminaire du HCCI le développement : pour un débat politique Dourdan (France)2000 : ([http://wwww.er,uqquan,ca/nobel] (01-06-2009).

فالحكم يعبر عن أن شيئا ما يتقرر كنظام حكم دون تخطيط مسبق و دون رسم أو تحديد لنظام معين سابق فهو ينطلق من أن مجتمعا ما له قواعد معينة هو الدولة القومية أو الحكومة يتحول إلى مجتمع عولمي لا تكون فيه الدولة هي الفاعل الوحيد بل واحدة من مجموعة فواعل،لذا فان أي نظام ذاتي الانضباط لا يستطيع أن يعالج بكفاءة الواقع العولمي عند الالتزام بالحكومة فقط كعامل وحيد فجاء الحكم ليفتح الباب أمام مدخلات جديدة هي القطاع الخاص و المجتمع المدني.(1)

إن تميز الحكم و انعتاقه عن فكرة الحكومة يبدأ بالظهور عندما تتسم هذه الأخيرة بأنها مؤسسة أكثر انعزالا عن المواطنين و تقيدها بالعمليات الإدارية ،كما أدى اتساع حجم المجتمعات من مضاعفة عزلة الحكومة عن المواطنين ، مما أدى إلى ضرورة وجود ممثلين لهؤلاء المواطنين يتولون مهمة تمثيل المواطنين و هنا يأتي دور الحكم ليعكس عملية تفاعل الحكومة مع المؤسسات الأخرى و كيف ترتبط تلك الأطراف بالمواطنين و كيف يتم اتخاذ القرارات في عالم يزداد تعقيدا .

إن الاهتمام و العناية بالشؤون العامة لم يعد حكرا على الحكومة ،فهناك عناصر أخرى كالصحافة ،المؤسسات المدنية ،المؤسسات العسكرية و الدينية و المؤسسات الربحية و التي أخذت دورها في طرح الأمور العامة ، وفي هذا الإطار وجد عدة باحثين تتبعوا جذور المفهوم إلى القرنين السابع عشر و الثامن عشر في انجلترا . إن التغيير في دور الحكومة و تغير البيئة التي على الحكومة أن تمارس دورها فيها قد

تمخض عنه جلب الحكم إلى الاستخدام من قبل العامة كعملية حيث لم تعد كلمة حكومة كافية [2] خاصة مع ازدياد أهمية البيئة الدولية و العوامل الخارجية في عمليات صنع السياسات ،مما يعني تحول عن دور الدولة كفاعل رئيسي في صنع السياسات العامة و وضعها على جدول أولويات الدول ، و الضغوطات الدولية التي تعرضها العولمة ،أو على مستوى البيئة الداخلية بتقليص دور الحكومة و تحديد اختصاصاتها فأصبح دورها هو التوجيه و الإشراف و ليس التنفيذ بحيث تتخلى عن القيام بتنفيذ العديد من الخدمات العامة و خاصة بعد ظهور كتابات "**أوزبورن**" **OSBORNE** و "**جيبلر**"**GEALBER** الداعية إلى إعادة اختراع حكومة تستطيع أن تؤدي وظائفها بكفاءة أعلى و بتكاليف أقل. [3]

---

(1) سلوى شعراوي جمعة ،مفهوم إدارة الدولة و المجتمع ،المستقبل العربي ،مركز دراسات للوحدة العربية ،لبنان ،العدد 249 ،نوفمبر 1999 ،ص 12 .

CorkeyJoan, Introductory Report in governance: concept and applications, International (2) .Institute for Administrative Studies, Brussels, 1999, p12

(3) سلوى شعراوي جمعة ،المرجع السابق ,ص,ص, 109,110.

و لقد بادرت المنظمات الدولية إلى استخدام مضامين الحكم بشكل واسع كآلية لإدامة التنمية في كل القطاعات الحكومية و المجتمعية ، و انطلاقا من هذا التوجه تم تعريف الحكم من قبل البنك الدولي بأنها " الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية .. ".[1]

كما عرف **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** الحكم بأنه "ممارسة السلطة السياسية و الاقتصادية الإدارية لإدارة شؤون البلاد ، وهي آليات و عمليات و مؤسسات معقدة و التي يقوم من خلالها المواطنون و الجماعات بالتعبير عن مصالحهم ،و الممارسة القانونية لحقوقهم و واجباتهم و التوسط بينهما في الخلافات ".[2]

و منذ ظهور تعريف البنك الدولي لم تتوقف الأدبيات عن محاولة تحسين أو تجويد التعريف حتى يصبح أكثر شمولا و أكثر تحديدا. و في هذا الإطار خلص **رودز (R.A.ROHDES)** إلى أن تعريف **GOVERNANCE** يمكن أن يشتمل عل العناصر التالية: [3]

–التنسيق بين التنظيمات الحكومية و تنظيمات قطاع الأعمال الخاص و العام و المنظمات غير الحكومية.

– أن الحدود بين أنشطة مختلف التنظيمات ليست ثابتة و لا واضحة.

– أن قواعد التعامل بين مختلف التنظيمات تستند إلى التفاوض.

– تمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال .

–قدرة الدولة على توجيه باقي أعضاء الشبكة بمالها من موارد.

و ما يمكن أن يلاحظ بعد هذا التتبع أن المقاربات النظرية للحكم تصب في: [4]

– وجود أزمة حكم بفقدان مركزية الدولة و ضعف الفعالية و النجاعة في الفعل أو العمل العمومي فالمجتمعات الحديثة لم تعد تقبل الخضوع لأنظمة الحكم التقليدية التي تخول للحكومة وحدها مسؤولية إدارة الشؤون العمومية .

–تعكس هذه الأزمة فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في الفعل العمومي.

–ظهور شكل جديد للحكم أكثر ملائمة للمعطيات الحالية.

The World Bank, Governance and Development, The World Bank Publication, (1)
.Washington DC, 1992, p1

:Definition of governance (2)
http//www.adbi.org/discussion –paper/2005/09/26, 1379 governance Indonesia]
. .(.comments/definition of governance] (01-06-2009

(3) سلوى شعراوي جمعة ،المرجع السابق, ص 114.

(4) وحيدة بورغدة ،المرجع السابق ،ص 63.

انطلاقا من هذا و إيمانا بضرورة و أهمية الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية و الحكم من الحالة التقليدية إلى الحالة أكثر تفاعلا وتكاملا بين إدارة القطاع العام و إدارة القطاع الخاص و إدارة المجتمع المدني و التي تتسم فيما بينها بالتباعد و عدم التكامل فيما بينها إضافة إلى ضعف الإدارة في كل منها ، انبثق **الحكم الراشد** و ذلك لإحداث نقلة نوعية في مستوى الأداء الإداري على المستوى المحلي و الإقليمي و العالمي و تحقيق أفضل النتائج في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

ثانيا: الأسباب الممارستية

هذا من الجانب الأكاديمي أما على صعيد الممارسات فيمكن تفسير ظهور المفهوم بجملة من العوامل أهمها : رغبة المؤسسات " **بروتن وودز**" في إيجاد مبررات لفشل سياساتها التنموية بدول الجنوب ، فمع بداية التسعينات أولت دول الشمال اهتماما خاصا بدول الجنوب و هذا بتبنيها الجيل الأول للنظريات التي كانت عبارة عن توجيهات وظيفية إستراتجية تهدف إلى بناء اقتصاديات هذه الدول من خلال آليات الإصلاح الاقتصادي ، لكن هذه الأخيرة أظهرت قصورها و جرت معها جملة من الأزمات الاقتصادية , و في ظل هذه الأزمات و على رأسها أزمة المديونية لجأت دول الجنوب لإبرام برامج اقتصادية بالاتفاق مع المؤسسات الاقتصادية العالمية (**البنك الدولي ،صندوق النقد الدولي**) فكانت برامج التثبيت و التكييف

الهيكلي كشرط أساسي أملاته هاته المؤسسات كمقابل لإعادة جدولة ديونها و تنطوي هذه البرامج على عدة منطلقات أهمها :[1]

-**تخفيض المصاريف الحكومية:** بحجة مواجهة الحجز و هذا التخفيض موجه إلى كل القطاعات النشاط الحكومي.

-**إزالة العوائق أمام التجارة الدولية :**مما يؤدي إلى منافسة السلع المستوردة للمنتجات المحلية .

-رفع الدعم على السلع الأساسية .

-خصخصة المؤسسات العامة من خلال بيعها للقطاع الخاص و الأجنبي

-دعم عمليات التصدير .

-رفع معدلات الفائدة حيث تصبح القروض صعبة المنال على المؤسسات المحلية الصغيرة و المتوسطة.

-خفض سعر العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع السلع المستوردة.

إن التأمل بعمق في منطلقات برامج التكيف الهيكلي يسمح باستخلاص العديد من الأهداف الفعلية من بينها:

---

(1) بضياف عبد المالك ,التكامل الاقتصادي الإقليمي في إطار العولمة ,رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير,جامعة عنابة ,2004 ص, ص 41, 42.

– طرد الدولة من الحقل الاقتصادي ،مما يفتح الطريق أمام رؤوس الأموال الأجنبية للسيطرة على النشاط الاقتصادي المحلي .

- العمل على التدمير المنظم و التدريجي للطاقات الإنتاجية المحلية .
- التأثير على العلاقات الاجتماعية المحلية و هذا بخلق فئات اجتماعية جديدة تعمل لصالح استمرار تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي.

و لقد ترتب عنه هاته البرامج :**خفض الإنفاق العام ،التدهور الملحوظ في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، خفض معدلات الاستثمار ،التباينات الشديدة في مستويات الاستهلاك و التوظيف و الدخل لمختلف طبقات المجتمع** ، و أخطر هاته التأثيرات :فقدان الدول لطبيعتها و استقلالها النسبي الذي كانت تتمتع به في السنوات الأولى لاستقلالها ،فالدعامتان الرئيسيتان التي تعتمد عليها السياسات الليبرالية الجديدة هما :إضعاف جهاز الدولة و حرمانه من الفائض الاقتصادي بدليل الضغوطات المستمرة التي مورست على الدول لبيع مؤسسات القطاع العام لصالح الشركات متعددة الجنسيات إلى جانب تغير طبيعة تحالفات جهاز الدولة ، فبعد أن كانت محصورة في البيروقراطية العسكرية و الرأسمالية المحلية توسعت لتشمل كبار

الأغنياء و التجار و ممثلي الشركات و الوكالات الأجنبية ،كما أن صنع القرار الاقتصادي و الاجتماعي قد انتقل من مستواه الوطني إلى المستوى الدولي و بهذا خلقت هذه البرامج مايسمى ب " **الإدارة المركزية الخارجية**" لاقتصاديات هذه البلدان و تلك في الحقيقة هي قمة نزع السيادة .[1]

إذن و أمام الفعالية المحدودة لهاته البرامج قامت المؤسسات الدولية بطرح مقاربة جديدة لمعالجة المشاكل المطروحة في الدول النامية تعالج كل الجوانب وهكذا تم استعمال مصطلح " **الحكم الراشد**" ابتداء من منتصف التسعينيات و هذا لأجل إعادة النظر في المعايير الخاصة بالتدخلات العمومية في هذه الدول ،بعد أن فسرت أسباب فشل هذه الإصلاحات على أنها أخطاء في تسيير الشؤون العامة ،انطلاقا من هذا فان مفهوم الحكم الراشد حسب هذه المؤسسات يتطلب مايلي :[2]

- **الاستقرار السياسي:** حيث تطالب المؤسسات الدولية صناع القرار بضرورة وجود ديمقراطية حقيقية بإعادة النظر في النظام السياسي بإدراج عنصر الكفاءة.

(1) نفس المرجع ،ص 44.

(2) بوريش رياض ،تقييم السياسات الخاصة بالتعديل الهيكلي ،محاضرة في مقياس الحكم الراشد لطلبة السنة أولى ماجستير ،جامعة قسنطينة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية, 19-02-2007.

- **فعالية تدخل الدولة:**بأن تكون قراراتها ذات فعالية.
- **فعالية الإدارة العامة:** محاولة إعادة النظر في كيفية التسيير و التنظيم داخل الإدارة و التوزيع العادل للموارد البشرية و المالية.
- **دولة القانون:** إمكانية حماية الدولة لمواطنيها بما يؤدي بهم لاحترام القانون .
- **المسؤولية و الشفافية:** بالتركيز على دور المسؤول في التسيير ،الشفافية في تسيير أمور الدولة .
- **دمقرطة الدول النامية** :فحسب المؤسسات الدولية هذه الدول غير ديمقراطية و مع استعمال المؤسسات مفهوم الحكم الراشد كمعيار للإدارة العمومية الجيدة أصبح أداة مفهومية ميدانية في يد الهيئات المالية الدولية تستعمله لتقييم مدى نجاح هذه البرامج ومدى نجاح سياساتها الاقتصادية .[1]

و ما يمكن استخلاصه في النهاية أن مفهوم الحكم الراشد في الحقيقية ماهو إلا انعكاس لتطورات و تغيرات حديثة تجلت في :

– التغير الواضح الذي حصل في طبيعة دور الحكومة، فلقد أظهرت عجزها و عدم قدرتها على القيام بأدوارها لنقص المهارات، البعد المالي، و القدرات الإدارية.

– العولمة كمسار و ما تضمنه من عمليات تتعلق أساسا ب : [2]

– عولمة القيم الديمقراطية و حقوق الإنسان .

– تزايد دور المنظمات الغير الحكومية على المستوى الدولي و الوطني.

– عولمة آليات و أفكار اقتصادية السوق ،مما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص

– شيوع ظاهرة الفساد عالميا مما أدى إلى ضرورة التفكير في آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية .

– تغير الدور التقليدي للدولة كفاعل رئيسي عن ضع السياسات العامة و وضع الخطط و تنفيذها، للتحول إلى مجرد شريك بين شركاء متعددين في إطار نوع من الحكم القائم على المشاركة بين الحكومات الوطنية، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني. [3]

---

(1) وحيدة بورغدة ،المرجع السابق ،ص 64.

(2) الطيب بلوصيف الحكم الراشد :المفهوم و المكونات ،ملتقى الحكم الرشيد و استراتجيات التغير في العالم النامي ، ج 2،المرجع السابق, ص 08 .

(3) راوية توفيق ، الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا :دراسة تحليلية لمبادرة النيباد ،معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ،القاهرة ،2005, ص 63-64.

المطلب الثاني:مفهوم الحكم الراشد

في الواقع فانه لا يوجد اتفاق على تحديد معنى و مضمون الحكم الراشد و حتى العوامل و الأسباب التي أدت إلى نشأته إلا أنه يمكن تنظيم مختلف التعاريف في مجموعتين واضحتين استنادا إلى التقييم الذي جاء به " **مارتن دورنبوس**" حيث ميز بين تعريفات أكاديمية سعت إلى تطوير فهم أفضل للمفهوم و مايرتبط به من دراسة العلاقات المؤسسية بين الدولة و المجتمع ، و التعريفات الموجهة للسياسة و التي سعت إلى إفساح المجال للمؤسسات الدولية للتدخل في السياسات الداخلية للدول النامية مما يعد تأسيس أنماط جديدة من الهيمنة عن طريق تشكيل هياكل لسياسات الدول تتوافق مع مبادئ تفرضها المؤسسات المانحة. [1]

أولا : تعريفات المؤسسات الدولية

إن المؤسسات الدولية لم تتفق على مقاربة واحدة للحكم الراشد إذا يمكن التعرف على مقاربة اقتصادية يمثلها البنك الدولي و مقاربة سياسية تمثلها نظرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كنموذج عنها.

أ- تعريف البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي صاحب مبادرة الأولى في طرح مصطلح " **أسلوب الحكم**" و ذلك عام **1989** عن دراسة له عن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء، و قد عرف البنك المصطلح تعريفا عاما على أنه "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة ".[2]

و مع بداية التسعينات قام خبراء البنك الدولي بتطوير المفهوم ليصبح أكثر دقة فعرفه من خلال الدراسة التي أجراها عام **1992** عن أسلوب الحكم و التنمية بأنه " أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للدولة من أجل التنمية".[3]

و يقترب هذا المفهوم من تعريف " "**دافيد ايستون**" لعلم السياسية باعتباره " **التوزيع السلطوي للقيم**" فكلا التعريفين اشتملا على ممارسة السلطة أو القوة في توزيع القيم ،بينما استخدم" **اسيتون** " **السلطة** " استخدم البنك الدولي "**القوة**" التي تشمل السلطة و النفوذ معا، وتعتبر أيضا من الأساليب الرسمية و غير الرسمية في الإدارة و الحكم. [4]

---

(1) Martin Doornbos, Good Governance: the rise and decline of a policy metaphor, Journal of Development Studies, vol37, August 2001, p.p95.96.

(2) World Bank, sub-Saharan Africa: from crisis to sustainable growth, Washington DC, THE World Bank, 1989, p.p, 60.61.

(3) سلوى شعراوي جمعة ،مفهوم إدارة شؤون الدولة و المجتمع ،المرجع السابق ،ص 111.

(4) نفس المرجع, ص 112.

و قد حدد البنك ثلاثة أبعاد لهذا المفهوم و هي :شكل النظام السياسي أسلوب إدارة المـــوارد الاقتصـــادية و الاجتماعية للدولة لتحقيق التنمية مدى قدرة الحكومات على صياغة و بلورة و تنفيـــذ السياســـات و القيـــام بالوظائف المكلفة بها و يقترب هذا التعريف بهذا المضمون من التعريف الذي وضعته **منظمـــة التنميـــة و التعاون الاقتصادي** عام **1995** حيث اعتبرت أن أسلوب الحكم هو استخدام السلطة السياســـية و ممارســـة السيطرة على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.[1]

فالحكم الراشد في نظر البنك الدولي يتطابق مع فكرة تطوير الإدارة ،خاصة بعد خبراته التنموية في العـــالم الثالث ،فالحكم الراشد حسبه هو أساسي لخلق و إدامة بيئة مواتية داعمة للتنمية.[2]

و لقد أشار البنك الدولي إلى بعض سمات الحكم السيء أو غير الرشيد **BAD GOVERNANCE** أهمها :[3]

– الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح و الصريح بين المصالح الخاصة و المصلحة العامة، و بين العام و الخاص و يستخدم الموارد العامة للصالح الخاص.

– الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني ،لا يطبق مفهوم القانون, يعفى المسؤولين من تطبيق القوانين .

– الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية و الإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي.

– الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية ما يدفع بهدر الموارد المتاحة و سوء استخدامها .

– الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة أو مغلقة غير شفافة للمعلومات و لعمليات صنع القرار و وضع السياسات العامة.

– الحكم الذي يتميز بوجود الفساد و انتشار آلياته، ثقافته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

– الحكم الذي يتميز باهتزاز شرعية الحكم و ضعف ثقة المواطنين به ربما يدفع إلى انتشار القمع و مصادرة الحريات و انتهاك حقوق الإنسان و سيادة التسلط.

---

(1) Organization of Economic Cooperation and Development, Participatory Development and good governance, OECD, Paris, 1995, p14.

(2) The World Bank, Governance and Development, op, cit, p1.

(3) حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، المستقبل العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية، لبنان، العدد 309، نوفمبر 2004, ص 45.

لقد ظل البنك حريصا على الأقل من الناحية النظرية عند تعامله مع مفهوم الحكم الراشد على عدم مناقشته كمفهوم سياسي بل حصره في إطار ضيق مقتصر على الجوانب الفنية الإدارية ،و يتضح ذلك من خلال دراساته المتعلقة بأسلوب الحكم و التي لم تخرج عن إطار قضايا إصلاح الخدمة المدنية ،و تحسين أداء القطاع العام و تطوير الإطار القانوني الحاكم لعمل القطاعين العام و الخاص ،و تطوير إدارة شركات الأعمال و الإشارة إلى الأبعاد و الآثار الاقتصادية لقضايا المشاركة و الإنفاق العسكري ... .[1]

و في أواخر التسعينات حاول البنك تطوير مفهوم الحكم الراشد و مؤشرات قياسه مع تعرضه للبعد السياسي و قد حدد في هذا الإطار بستة مجموعات من المؤشرات لقياسه من أهمها معيارين أساسين متعلقين بمراقبة و تغيير الحكومات أو ينقسمان إلى مؤشرات متعلقة بالمشاركة المساءلة و التي تقيس أبعادها مضامين

سياسية مختلفة كالحقوق السياسية و المدنية ، و مؤشرات متعلقة بالاستقرار السياسي و تتضمن مؤشـــرات متعلقة باحتمال استعمال الوسائل العنيفة لتهديد وضع الحكومة .

يمكن التمييز بين المفهوم الذي تبناه البنك الدولي للحكم الرشيد في بداية التسعينات و المفهوم الذي طـــوره البرنامج مع نهاية التسعينات: [2]

عدل البنك من مفهوم الحكم الراشد، حيث تحولت نظرته إلى الدولة " من مفهوم الحد الأدنى من الدولة إلـــى مفهوم أقل و أفضل قدر من دور الدولة"، بما يضمن التسيير الفعال في المجال الاقتصادي.

سياسيا: تخلى البنك عن تناول الأبعاد السياسية للحكم الراشد فجاءت الحريات المدنية و السياسية و المشاركة الشعبية و استغلال وسائل الإعلام لتحقيق المساءلة و مراقبة القائمين على السلطة و الاستقرار السياسي على رأس المؤشرات الجديدة التي يتم قياس سياسات و أداء الدول بناء عليها و تبني بذلك اقترابا جديدا يقوم على التركيز على أهمية المعلومات و الشفافية ،ضرورة الفهم الصحيح للأبعاد و القوى السياسية التي تؤثر علـــى عملية صنع القرار مساءلة القيادة السياسية داخليا و خارجيا, دعم العمل الجماعي الذي يقوم على مشاركة كل المعنيين بالقرار من جهاز تنفيذي و تشريعي، ومجتمع مدني، و قطاع خاص. كما تراجع تركيز البنك الدولي على قضية الخصوصيات و تأثيرها على مؤشرات الحكم الرشيد و معناه و قياسه.

و رغم هذا التطور في النظرة إلى المفهوم تبقى حقيقة أساسية و هي أن الحكم الرشـيد و مؤشـراته سـواء اقتصرت على الجانب الإداري أو شملت المعنى السياسي ليست قيمة أساسية تسعى المؤسسات الليبرالية إلى تحقيقها في حد ذاتها بل تلك المؤسسات تربط مابين مفهوم الحكم الراشد و النمو الاقتصادي و كذا بالحـــد من الفقر

(1) راوية توفيق، المرجع السابق, ص 65.

(2) وحيدة بورغدة ، المرجع السابق, ص 65.

و هذا في إطار رؤيتها للعلاقة الموجودة مابين المفهوم و التنمية و بذلك يكون المفهوم قد تحول من مفهـــوم يشار به إلى الجوانب الاقتصادية الإدارية إلى معنى أخر تكون السياسة في إطاره مجرد إطار يخدم التنميـــة أو النمو الاقتصادي.[1]

ب-تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لقد وضع البرنامج تعريفا أكثر شمولا للحكم الراشد فعرفه على أنه "ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية و الإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات و يشمل ذلك الآليات و العمليات و المؤسسات التي يمكن

للأفراد و الجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم و ممارسة حقوقهم القانونية ، و الوفاء بالتزاماتهم و تسوية خلافاتهم "[2]

فالسلطة الاقتصادية :تشمل عمليات صنع القرارات التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لبلد ما و على-علاقاته بالاقتصاديات الأخرى ، وهو يترك صورة واضحة و آثار رئيسية على الجوانب المتعلقة بالفقر،العدالة ،و نوعية الحياة .

و تشمل السلطة السياسية عملية صنع القرار من أجل صياغة السياسات و تتطلب أن تكون للدولة سلطات تنفيذية، تشريعية، و قضائية مستقلة تمثل مصالح التعددية, أما السلطة الإدارية فهي تقوم بتنفيذ هذه السياسات.

ويضم الحكم الراشد هذه الأضلع الثلاث و يحدد العمليات و الهياكل التي توجه العلاقات السياسية ،الاجتماعية و الاقتصادية الهادفة إلى حماية المعتقدات الثقافية و الدينية و القيمية ،و خلق و حماية بيئة صحية و أمنة وفرص ممارسة القدرات الشخصية التي تؤدي إلى حياة أفضل للناس.[3]

---

(1) راوية توفيق، نفس المرجع السابق, ص 67.

(2) United Nations Development Programme, governance for sustainable human development, UNDP, New York, 1997.

(3) UNDP, Governance for Sustainable Human Developpement:
http//: www.popogar .org/publications /other found p/governance/ und policy doc 97a.pdf] p01] (01-06-2009).

و بذلك فان الحكم الراشد وفقا لتعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يقوم على مجموعة من الخصائص أهمها: [1]

أ- **المشاركة:** أن يكون للمواطنين رأي في اتخاذ القرار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ب- **حكم القانون:** أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة، و أن تطبق دون تحيز.

ج- **الشفافية:** التدفق الحر للمعلومات و إتاحتها، و توفيرها.

د- **الاستجابة:** توجيه العمليات لخدمة أصحاب المصلحة.

ه- **بناء التوافق**:التوفيق الواسع للمصالح المختلفة بشان المصلحة العامة.

و- **المساءلة** :مسؤولية صناع القرار أمام الجماهير و مؤسسات الأطراف المعنية.

ز- **الفاعلية و الكفاءة** :باستهداف العمليات و المؤسسات لتلبية الاحتياجات بالاستخدام الأفضل للموارد.

ح- **الرؤية الإستراتيجية** : امتلاك القادة و الأفراد منظورا واسعا للحكم الرشيد و التنمية الإنسانية و متطلباتها.

و من وجهة نظر مشروع الأمم المتحدة الإنمائي فالحكم الراشد يعكس تقدم الإدارة و تطويرها أيضا من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين و تستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية و مسؤولية أمام المواطنين.[2] بعد تعريفاته الأولية التي أعطاها البرنامج لمفهوم الحكم الراشد قام البرنامج ببلورة المفهوم إلى مفاهيم أخرى تتفق مع مفهوم التنمية البشرية فطرح بذلك مفهوم الحكم الإنساني و الذي يهدف إلى جعل الحكم الراشد موجها إلى تلبية احتياجات الأفراد و هذا من خلال مجموعة من الترتيبات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و بهذا فان البرنامج أضفى طابعا اجتماعيا إلى جانب الطابع السياسي لمفهوم الحكم الراشد.

و بالنسبة للبرنامج فان للحكم الراشد أهدافا كثيرة منها ثلاثة أساسية: [3]

- تحقيق الانسجام و العدالة الاجتماعية، و ذلك بتحقيق حياة كريمة لكافة المواطنين.
- تحقيق و إدامة حالة من الشرعية في المجتمع.
- الكفاية في تحقيق التنمية الاقتصادية و في تخصيص و استغلال الموارد العامة .

(1) United Nations Development Programme, good governance and sustainable Human Development , UNDP Policy Document, UNDP, June1998.
(2) Thomas Weiss, governance, good governance and global governance: conceptual and actual challenges, Third World Quarterly, vol21, N°05, October 2000, p800.
(3) A UNDP Regional Report, The shrinking State, New York, 1997, p5.

فالحكم الراشد يعني بالضرورة وجود شبكة من مؤسسات الحكومة تستخدم القوانين و الإجراءات و التي بدورها تعمل على خلق و إدامة بيئة اجتماعية تسمح بتنمية بشرية جيدة لتشمل كافة الجماعات في المجتمع .

و في الأخير فانه هناك جملة من الملاحظات الأساسية المتعلقة برؤية المؤسسات الدولية للمفهوم:

- عدم وجود توجه واحد حول مضمون و مؤشرات المفهوم بين هذه المؤسسات ،ففي حين ركز البنك الدولي على الجانب الإداري للمفهوم قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتركيز على الجانب السياسي الاجتماعي للمفهوم .

. ارتباط رؤية المؤسسات الدولية لمفهوم الحكم الراشد بمفهوم التنمية -

اختلاف المؤسسات في توظيفها لمفهوم الحكم الراشد ،فلقد وظفت المؤسسات الليبرالية الجديدة المفهوم - لإخضاع العوامل السياسية كالمشاركة و المساءلة للإستراتجية التنموية فهي لا تتعامل مع هذه المؤشرات . كهدف بل كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي

.تراجع الحديث في قضية الخصوصية تزامن على تطوير المؤسسات الدولية لمفهوم الحكم الرشيد -

ثانيا :التعريفات الأكاديمية

منذ ظهور تعريف البنك الدولي لم تتوقف الأدبيات عن محاولة تحسين أو تجويد التعريف حتى يصبح أكثر شمولا و أكثر تحديدا ،و ركزت التعريفات الأكاديمية على بعض الأبعاد التي تم طرحها في التعريفات المنظمات الدولية فأبرزت بعضها عنصر التفاعل بين الحكومة و المجتمع المدني كأحد العناصر الأساسية في التعريف و في هذا الإطار لذكر تعريف " **مورتن بوس**" "**MORTEN BOOS**" الذي اعتبر أن الحكم الراشد يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة و يتضمن بذلك المؤسسات الحكومية و المؤسسات الغير الرسمية التي تعمل في المجال العام.

وتعريف" **هرميت السنهانس** " الذي اعتبر الحكم الراشد هو فن إدارة التفاعلات بين الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني .[1]

و من جهة أخرى فلقد تم تطوير مجموعة من التعاريف بخصوص الحكم الراشد و ذلك لأجل مجابهة الاختلال في السير المتزايد للنشاط العمومي نذكر منها: [2]

– **تعريف Bagnaswt et le galbes** الحكم الراشد يسعى إلى تنسيق الأحوال و الجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة و المعرفة بصفة جماعية في محيط و فضاءات غير مؤكدة و مجزأة.

(1) Hermut Elsenhans, The Political Economy of good governance, Journal of developing societies, vol17, Issue2, November2001.

(2) الاخضرعزي ،غانم جلطي ،المرجع السابق ،ص 13.

– **تعريف Marcou,Rangeon et Thiebault**

الحكم الراشد هو الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية و التي من خلالها يكون الأعوان الخواص و كذا المنظمات العمومية و التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسية.

– **تعريف François Xavier Meriem**

الحكم الراشد يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت و كذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض و تجعل مواردها و بصفة مشتركة و كـل خبراتهـا و قـدراتها و كـذلك مشاريعها تخلق تحالف جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات .

- **تعريف** **(commission sur la gouvernance(crée par.w.brant ,1992**

ترى أن الحكم الراشد مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الإفراد و المؤسسـات العموميـة و الخواص بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون و المصالحة و التوفيـق بيـن المصـالح المختلفة و تلك المتنازع حولها.

و لقد كانت هناك محاولة من طرف "**أدريان لفتويتش**"A.LEFTWICH لوضع تعريف شامل للمفهوم عـن طريق تحديد مستوياته و جمعها في ثلاث مستويات :[1]

- **المستوى الأول:** مستوى هيكلي ينصرف إلى القواعد العامة التي تحدد توزيع السـلطة السياسـية و الاقتصادية في المجتمع.
- **المستوى الثاني:** مستوى سياسي ينصرف إلى القواعد الحاكمة للنظام السياسي، ويفترض أن يتسم الحكم الراشد على هذا المستوى بوجود نظام يتمتع بالمشروعية و يعتمد في سلطاته على تفويض ديمقراطي من الجماهير و يقوم على مبادئ التعددية و الفصل بين السلطات.
- **المستوى الثالث:** مستوى إداري يقتضي وجود نمط رشيد من الإدارة، و وجود جهاز للخدمة المدنية يتمتع بالكفاءة، و الاستقلالية، و الشفافية، ويخضع للمساءلة.

و يؤكد " **مصطفى كامل السيد**" على أهمية وجود و كفاءة المستويات الثلاثة ،و أن الحكم الراشـد هـو بالأساس عملية سياسية تتعلق بأسلوب صنع القرار و إذا كانت القـرارات غيـر رشـيدة فـي أعلـى المستويات فلن تستطيع أية تنظيمات إدارية تجنب آثارها السلبية .

---

(1) Adrian Leftwich, governance, the state and the politics of development, development and change, vol25, N°2, April 1994, p371.

و بالنسبة ل "**فرانسوا كاستين**" F.CASTING فان الحكم الراشد يكشف عن طريقة اتخاذ القرار بفعالية في إطار جماعة ما أين يفترض وجود و الاعتراف بتعدد مواقع السلطة. [2]

و عليه فان التعريف يمكن أن يحلل إلى مجموعة عناصر:

- الحكم الراشد هو طريقة اتخاذ القرارات .

- تؤخذ هذه القرارات في إطار منظمة جماعية .
- تشمل المنظمة تنوع مواقع السلطة .
- تهدف إلى ضمان الفاعلية .

أما "**ماكس فيبر**" فذهب إلى أن الحكم الراشد هو ذلك الحكم الذي يحقق فيه النسق السياسي استقلالا حقيقيا عن بقية الأنساق الأخرى ،حيث يقوم على أسس ديمقراطية تعددية ،و تعتمد على العقلانية القانونية كأساس لجميع العمليات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية .[2]

أما "**جيري ستوكر**"**G.STOCKER** فيركز في تعريفه على أهمية التداخل بين المؤسسات و بين مختلف الفاعلين و الجماعات من خلال خمس مبادئ: [3]

- يشتمل الحكم الراشد على ثلاث فاعلين و مؤسسات لا تنتمي بالضرورة إلى الحكومة، ولكنهم بحاجة إلى شرعية و قبول عام من اجل أداء أدوارهم بفاعلية.
- الحدود غير واضحة بين وظائف و مسؤوليات هؤلاء الفاعلين في مجال الفعل الاقتصادي و الاجتماعي.
- تكامل و تداخل مهام القطاع العام و القطاع الخاص و المجتمع المدني في قيامهم بأداء وظائفهم .
- جلب مفهوم الحكم الراشد شبكات فاعلين مستقلين ذاتيا كجماعات المصالح التي تتدخل بطريقة غير مباشرة أو مباشرة في ممارسة السلطة ، وهذا التدخل بطرح مسالة أساسية تتعلق بالمسؤولية كمبدأ أساسي في تعريف الحكم الراشد.

(1) وحيدة بورغدة ،المرجع السابق, ص 68 .

(2) نعيمة نصيب , " الحكم الراشد و إشكالية حقوق الإنسان" ملتقى الحكم الرشيد و استراتجيات التغيير من العالم النامي ،ج 1،المرجع السابق, ص 64،65.

(3) بورغدة وحيدة ،المرجع السابق ،ص 69.

و يتضح من خلال هذا التعريف التداخل الواضح بين مختلف المكونات و كما أن الدولة تمارس مهامها السياسية و الاقتصادية ،والاجتماعية إلى جانب المنظمات غير الحكومية ، و يعتبر الفعل خارج الدولة عنصر جديد مؤسس لعبارة الرشادة التي تعطي الشرعية لهذه الفواعل لتحقيق الصالح العام .

و يرتبط مفهوم الحكم عند "**هايدن**"**G.HAYDAN** بالنظام (**REGIME**) فهو ينصرف إلى قواعد اللعبة السياسية و يحدد مجموعة القواعد الأساسية التي تنظم المجال السياسي ، وهو بذلك يختلف عن مفهوم الدولة و الحكومة و يحل مشكلة الفصل التعسفي بين الدولة و المجتمع لأنه يهدف إلى صياغة و إدارة مجموعة من القواعد التي تعمل في إطارها الدولة و المجتمع المدني معا و هذه القواعد هي التي تترجم فيما بعد إلى دساتير و قوانين و تنظيمات إدارية ،و يحدد **هايدن** الأبعاد الامبيريقية للحكم الراشد في ثلاثة مجموعات :

-**المجموعة الأولى:** تتعلق بتأثير المواطنين و تتضمن المشاركة السياسية و الاستجابة لتفصيلات الأفراد و المساءلة العامة.

-**المجموعة الثانية :** تتعلق بالقيادة المسؤولة المستجيبة و تتضمن انفتاح عملية صنع القرار و الالتزام بحكم القانون .

-**المجموعة الثالثة :**تشمل العلاقة بين مختلف الجماعات المختلفة داخل المجتمع ،و تضمن المساواة السياسية و التسامح بين الجماعات المختلفة و تعدى التنظيمات الطوعية عوامل الإثنية و العرق و غيرها من الانتماءات الأولية. [1]

Goran Hyden,governance and the study of politics in : Goran Hydenand Michael Bratton (1) .,governance and politics in Africa ,Lynne Rienner Publisher, London ,1992,p20

المطلب الثالث:أطراف و أبعاد الحكم الراشد

أولا:أطراف الحكم الراشد يتضمن الحكم الراشد ثلاثة روافد رئيسية:

أ- الحكومة:

و هي مجموع المؤسسات التنظيمية التنفيذية و التشريعية و القضائية ،سواء الوطنية أو المحلية و التي تشكل في جوهرها الأجزاء الرئيسية للحكومة و هي المسؤولة عن رسم السياسات و تنفيذها و الإلزام بها

وهي تعمل على تهيئة البيئة السياسية و القانونية المساعدة على تشكل المنظمات غير الحكومية و منظمات المجتمع المدني ،و إعطاء الصلاحيات الإدارية و المالية المناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها و إلى خلق الأطر الحوارية بينها .

إن الحكم الراشد للقرن الواحد و العشرين يحتم على الحكومات أن تعمل على لا مركزية الأنظمة الاقتصادية و السياسية، و إعادة النظر في مهامها الاقتصادية و السياسية لتكون أكثر تجاوبا لمتطلبات المواطنين و لتغير الظروف الاقتصادية بشكل سريع و مناسب.[1]

ب-المجتمع المدني:

يتضمن المؤسسات الإعلامية الصحافة ،الاتحادات ،المؤسسات المحلية السكنية ،جمعيات الآباء و المعلمين ،جمعيات أعمال القطاع الخاص و عدد كبير من المؤسسات الرسمية و غير الرسمية و التي تكون خارج نطاق القطاع العام ، و تكمن حيوية المجتمع المدني في قدراته على تأطير الأفراد و إشراكهم للعمل التطوعي في الشأن العام ،وتنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة و الحصول على حق الدخول للموارد العامة ،و عليها أن تعتمد على الشفافية في عملها و أن تعتمد على نظم المحاسبة و المساءلة الداخلية فهي بذلك تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيد للحكم من خلال علاقاتها بين الفرد و الحكومة .

إن ضمان استمرار هذه المؤسسات في أداء مهامها و إنتاجيتها متوقف في قدرتها على الاستمرار في الاستقلالية و على تنوع مصادر تمويلها، و على تطوير قدراتها و بذلك تنتقل من مفهوم المنظمات الخيرية الرعائية إلى منظمات التنمية و تساهم في الحكم الصالح. [2]

(1) زهير عبد الكريم كايد ،المرجع السابق ،ص 46.
(2) كمال بلخيري ،عادل غزالي ،المرجع السابق, ص 359.

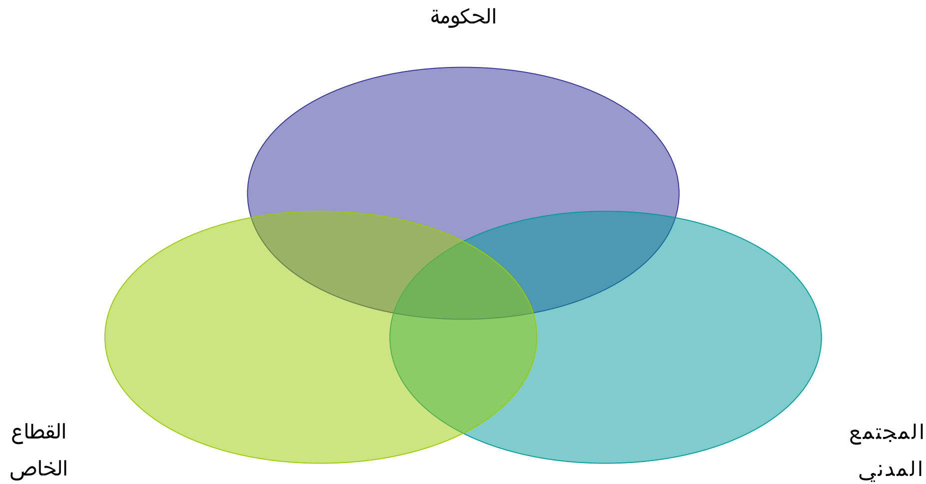
ج- القطاع الخاص:

يشمل القطاع الخاص المشاريع الخاصة للتصنيع و التجارة و المصارف و كذلك القطاع الغير المؤطر في السوق [1] فالقطاع الخاص يعمل إلى جانب الحكومة و المجتمع المدني على تحقيق التنمية البشرية المستدامة و هذا من خلال توفيره لفرص العمل و التخفيف من البطالة و يستطيع توفير الخبرة و المال و المعرفة

اللازمة في العمليات التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي أو أجهزة الدولة الرسمية و منظمات المجتمع المدني .

و كمثال على ذلك الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تأمين القروض للإسكان و لتأمين التدريب و التعليم و المنح التعليمية ،كما أنه من الضروري أن يكون هناك إطار للتفاعل و الحوار بين القطاع الخاص و مؤسسات الدولة فيما يخص التنمية ومن اجل نجاح السياسات العامة ويستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الثقافية في الكثير من القطاعات و هذا لقدرته على نشر المعلومات و تسهيل الحصول عليها. [2] و الشكل رقم 02 يوضح مكونات الحكم الراشد .

الشكل رقم (02): مكونات الحكم الراشد



المصدر: زهير عبد الكريم كايد ،المرجع السابق ,ص 44 .

(1) الطيب بلوصيف ،الحكم الراشد ،المفهوم ،المكونات ،ملتقى الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي ،المرجع السابق ,ص 24.

(2) بوجدرة ياسين ،واقع و متطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي ،ملتقى الحكم الرشيد و استراتيجيات التعبير في العالم النامي ،المرجع السابق ،ص 360.

ثانيا:معايير الحكم الراشد

يتميز الحكم الراشد بوجود معايير عديدة و متنوعة تختلف وفقا لاختلاف وجهات نظر الدارسين و وفقا لاختلاف أولويات تطبيق هذه المعايير من بلد لأخر ، و مايميز هذا الحكم أن معاييره لا تشمل أداء الدولة و

مؤسساتها المركزية و اللامركزية و المجتمع المدني و القطاع الخاص فحسب بل تتعدى هذا لتشمل المواطنين باعتبارهم فاعلين و ناشطين اجتماعيين و على العموم خلص الخبراء إلى تجديد معايير الحكم الراشد على النحو التالي :

***المشاركة:**

تعتبر المشاركة من أبرز آليات الحكم الراشد و هي حق الجميع للمشاركة في اتخاذ القرار إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم و تركز المشاركة على حرية التعبير و التجمع، و تنظيم المجتمع المدني.(1)

و يعرف برنامج الأمم المتحدة المشاركة بأن تكون لجميع الفئات من رجال و نساء رأي في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، ويتطلب تحقيق المشاركة توزيع القوة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية على نطاق واسع في المجتمع و يعتبر الكثير أن المشاركة وسيلة و غاية في نفس الوقت.(2)

إن المشاركة الايجابية و الفعالة تعتبر من المميزات الأساسية للحكم الراشد كونها من جهة تتيح للمواطنين المشاركة في عملية صنع القرار بما يحقق قدر من الثقافة أو ما يعرف "**بالتنشئة السياسية**"

political socialization و التي هي عبارة عن عملية اجتماعية تربوية اطرادية متواصلة تهدف إلى تلقين الفرد ،الجماعة قيما و توجهات سياسية صريحة للمساهمة في ممارسة العمل السياسي و هو ما يؤدي بدوره إلى تطوير ثقافة سياسية جديدة تتواءم مع مقتضيات العصر و متطلبات جهود التنمية و التحديث و من جهة أخرى تساعد في إعطاء شرعية للقرارات المتخذة سواء على مستوى السلطة السياسية أو على مستوى اتخاذ القرار داخل المؤسسة (3) , و هو مايترجم على أرض الواقع بمشروعية النظام السياسي أي مدى قبول الشعب لمن يحكمه.

---

(1) حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح, المستقبل العربي، المرجع السابق, ص,ص 47، 48.

(2) Understanding the concept of governance, un escape, what's good governance: ([http://www.gdrc.org/u-gov/governance-understand.html p8.] (01-06-2009).

(3) كمال بلخيري ،عادل غزالي ، متطلبات الرشوة و التنمية في الوطن العربي, ملتقى الحكم الراشد و استراتجيات التغيير في العالم النامي ،المرجع السابق, ص,ص 425-426.

إن المشاركة ضرورية ليس على المستوى المجتمعي الواحد فقط، بل على المستوى العالمي و ذلك لخدمة المواطن و المجتمع، فهناك ترابط قوي بين الحكم الراشد العالمي **GLOBAL**

GOVERNANCE و الحكم الراشد المحلي **NATIONAL GOVERNANCE** بحيث أنه بدون حكم راشد عالمي فان غياب العدالة على المستوى الوطني سيزداد سوءا ،كما أن الحكم الراشد المحلي يزود الدولة بالقواعد الرئيسية الضرورية لمراجعة و تحويل الاتجاهات المالية للعولمة. [1]

***المساءلة:**

تعتبر المساءلة إحدى المعايير المهمة في الحكم الرشيد مما يحقق التنمية في المجتمع ذلك لكونها معيار للضبط و فعل تقويمي هام للمؤسسات ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فالمساءلة هي" الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم و تصريف واجباتهم ، و الأخذ بالانتقادات التي توجه لهم و تلبية المتطلبات المطلوبة منهم" .[2]

و للمساءلة عدة أنواع حسب تصنيف الدارسين لآليات الحكم الراشد طبقا لطبيعة المؤسسات و تتمثل فيما يلي: [3]

*** المساءلة التنفيذية:**

و يقصد بها مسؤولية الجهاز التنفيذي الحكومي على محاسبة نفسه بواسطة سبل إدارية من خلال استخدام التدابير الوقائية و برامج التوعية و فتح قنوات الاتصال مع الجمهور للتعبير عن صوته لهذا فقد استحدثت بقية الحكومة الالكترونية

*** المساءلة القضائية:**

و تعتبر من أبرز المساءلات، فالسلطة القضائية أساس النهوض بتقدم الدول و تقييم الحكم الراشد من خلال مراقبتها لعمل السلطتين التشريعية و التنفيذية. لهذا فان هذه السلطة لابد أن تتميز بالمساءلة حتى تضمن تطبيق القانون و إقامة العدل.

(1) زهير عبد الكريم كايد ،الحكمانية قضايا و تطبيقات ،المرجع السابق ،ص 59.

(2) الحكم الرشيد:الشفافية و المساءلة:

] . (http://www.pogar.org/arabic /governance/ traspanency.asp] (01-06-2009

(3) كمال بلخيري، عادل غزالي، المرجع السابق ،ص,ص 423, 424.

*** المساءلة بالسلطة الرابعة :**

و يقصد بها سلطة الرأي العام الذي يعبر عن مختلف الفئات الاجتماعية، و المعنية بالرقابة المستمرة على مؤسسات الدولة و حسن سيرها و ذلك لمجموعة من الوسائل كمنظمات المجتمع المدني، وسائل الإعلام بمختلف أشكالها التي تشكل حجر الزاوية في عمل السلطة الرابعة في مساءلة الدولة و مؤسساتها .

***الشفافية:**

أو ما يسمى" **سياسات خلف الكواليس**" و التي ترتكز على حرية تدفق المعلومات بحيث تكون العمليات و المؤسسات و المعلومات في متناول المعنيين بها، و تكون المعلومات المتوفرة كافية لفهم و متابعة العملية في المؤسسات.[1]

***حكم القانون :**

يعني مرجعية القانون و سيادته على الجميع دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي و هو الإطار المنظم للعلاقات بين المواطنين من جهة و بينهم و بين الدولة و من جهة ثانية ، كما انه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة و يحترم فصل السلطات و استقلالية القضاء و تؤمن بذلك هذه القواعد حقوق العدالة و المساواة بين المواطنين و هذا ما يتطلب وضوح القوانين و شفافيتها.[2]

***الفعالية:** هي القدرة على تنفيذ المشاريع وفقا لاحتياجات المواطنين و تطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية ورشيدة للموارد.

***حسن الاستجابة:** فيعني قدرة المؤسسات و الآليات على خدمة الجميع و تلبية الجميع دون استثناء.

***التوافق:** يرمز إلى القدرة على التوسط و التحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع.

***المساواة:** تهدف إلى إعطاء حق لجميع النساء و الرجال في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم.

***الرؤية الإستراتيجية:**

فهي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية و الاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس و تنمية المجتمع و القدرات البشرية.

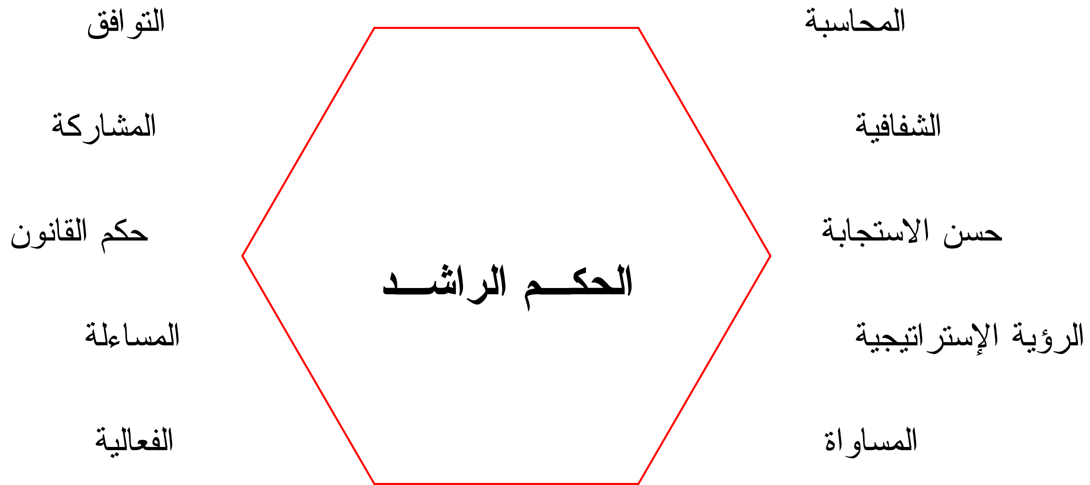
و يوضح الشكل رقم 03 معايير الحكم الراشد :

(1) زهير عبد الكريم كايد، المرجع السابق, ص 50 .

(2) كمال بلخيري , عادل غزالي ، المرجع السابق ، ص 426 .

الشكل رقم (03) : معايير الحكم الراشد

معاييــر الحكــم الراشــد



المصدر:

:What is Good Govemance » UN .Escape .p 3 »

] .(http://www.gdrc.rg / u.gov/escape- govemance .html.] (01-06-2009

ثالثا: أبعاد الحكم الراشد

إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الراشد تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة متكاملة غيـــر قابلـــة للتجـــزئة حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتتأثر هذه الأبعاد و تترابط مع بعضها البعض في إنتاج الحكم الراشد.

1-البعد السياسي:

يكمن البعد السياسي للرشادة في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا أساسيا لتجسيد الحكم الراشد و ذلك من خلال:[1]

- تنظيم انتخابات حرة و نزيهة و شفافة تسمح بمشاركة أحزاب سياسية و مواطنين في إطار القانون.
- مشاركة سياسية واسعة النطاق ليس فقط في إطار الميكانيزمات الانتخابية (المشاركة الدورية) بل في إطار إتاحة الفرصة للجماعات و المجتمع المدني لممارسة السلطة ،سواء من خلال الحصول على المعلومات أو المشاركة في عملية اتخاذ القرارات .
- دولة الحق التي تفترض ليس فقط خضوع المواطنين و الحكام للقانون بل و وجود سلطة قضائية مستقلة و قادرة على تطبيق القانون.
- صحافة مستقلة و منافسة قادرة على تشكيل رأي عام نامي وواعي.
- هيئة برلمانية مسؤولة تتمتع بإمكانية القيام بعملية التحقيق و تعتبر الرشادة السياسية أهم مفهوم في إطار البعد السياسي و التي يقصد بها نمط و طبيعة الحكم السياسي (اتخاذ القرارات و تطبيقها) و كيفية عمله و علاقته بالمجتمع المدني و تعتبر المشروعية السياسية و المحاسبية من أهم مفاهيم الرشادة السياسية .

2- البعد الاقتصادي:

يكمن البعد الاقتصادي للحكم الراشد في تحقيق الرشادة الاقتصادية و هذا من الإجراءات و القرارات التي تكون لها تأثير على النشاطات الاقتصادية للدولة و علاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى يتضح ذلك من خلال بعد الشفافية، فالحكم الراشد من خلال التدقيق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية يعتبر عاملا مخفضا لمخاطر الاستثمار.

فالدولة من خلال تهيئتها لمناخ السياسات القوية تساهم في تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية ويبرز البعد الاقتصادي للحكم الراشد كذلك من خلال الدعوة إلى مرونة القوانين و الإصلاحات الاقتصادية ، و هذا من خلال الدعوة إلى مرونة القوانين و الإصلاحات الاقتصادية

(1) وحيدة بورغدة ،المرجع السابق, ص ,73 .

و هذا من خلال الدعوة للالتزام الحكومات بالمعايير الدولية لمراحل التفاوض ، و محاربة كل مظاهر الفساد الاقتصادي ، وضمان تدفق المعلومات بكل شفافية في الوضع الاقتصادي للرأي العام و احترام قواعد لمنافسة الاقتصادية و النصوص المحددة لخلق الاستقرار الاجتماعي .

3- البعد الإداري:

يعني البعد الإداري للرشادة التسيير العقلاني ،الشفاف ،العادل للموارد المالية و البشرية للمجتمع يهدف القضاء على أشكال الفساد الاجتماعي و المحسوبية ،بتشجيع الديمقراطية المحلية الخاصة و تستهدف الرشادة الإدارية مجموع قطاع الوظيف العمومي .

و تتطلب الرشادة الإدارية لاستقلال عن السلطتين السياسية و الاقتصادية أن البعد الإداري و البشري للرشادة يكمن في :

- تطوير الفعالية في تسيير القطاع العام .
- تفعيل طرق و وسائل إسناد الوظائف .
- إنشاء بيئة قانونية قابلة لتحقيق التنمية الإنسانية المستديمة ،و تفعيل الإعلام و الاتصال و الشفافية. [1]

(1) المرجع السابق ،ص 72.

خلاصة :

على ضوء ما تقدم يمكن أن نخلص أن ظهور الاهتمام بمفهوم الحكم الراشد لم يكن من قبيل الصدفة و إنما كانت له مبرراته و دوافعه الذاتية و الموضوعية ، و رغم الاختلاف الكبير حول مفهومه ،أهدافه و تحديد أبعاده و علاقته بالتنمية إلا أنه هناك إجماع مطلق على ثلاثية القطاع العام ،القطاع الخاص ، المجتمع المدني كشروط لتحقيق التنمية المستدامة . فالحكم الراشد ليس هدفا في حد ذاته فحسب بل و شرطا ضروريا لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة بتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون النيل من حق الأجيال القادمة في تلبية

احتياجاتها لأنه يرتبط بمعيار أساسي في تقسيم الأنظمة السياسية في دول العالم خاصة العالم النامي و هـــو مفهوم الجودة السياسية الذي يشمل بدوره ثلاث عناصر :

الفعالية: و هي قدرة النظام على أداء الوظائف المجتمعية و بصورة متميزة و بذلك تتحقق طاعـــة المجتمـــع للسلطة بالقبول و الرضا دون الحاجة إلى الإكراه ، و تتحقق الفعالية عندما يحقق النظام عامل الاســـتقرار باحتواء كل مصادر للاستقرار السياسي و بتحقيق الرفاه عن طريق ترقية الحقـــوق الأساســـية للإنســـان و ضمان الأمن الإنساني بالقضاء على مصادر الجهل و الفقر و المرض و الخوف .

المشروعية : هي مدى قبول الشعب لمن يحكمه وهي عملية سياسية مستمرة و معبرة عن طبيعـــة العلاقـــة الرابطة للنظام السياسي مع وسطه المجتمعي ، وهي محددة أيضا بدرجة الفعالية إذ هناك علاقة طردية بين المشروعية و الفعالية ،فكلما زادت الفعالية زادت المشروعية و اتجهت نحو الفائض و كلما قلـــت الفعاليـــة اتجه النظام نحو اللامشروعية ،ألاستقرار أو اللاتجانس .

التداول:أي أن عمر الحكومة و الهيئات المحلية محدد بالمشاركة السياسية و بالتالي فالتداول مضـــمون فـــي حالة توفر بعض الشروط:

- وضوح دستوري حول عمر الحكومة و الهيئات الأخرى.
- وجود انتخابات منتظمة حرة، نزيهة و تعددية.
- وجود و وضوح إجرائه في تنظيم التداول .

و في الأخير فانه بتوفر و اجتماع هذه العناصر الثلاث يتحقق التجانس المجتمعي و الاســـتقرار و تتكـــرس فكرة الحكم الراشد و يتحقق الهدف الأسمى ألا وهو تنمية إنسانية مستدامة ، وهذا ما ســـنتطرق إليـــه فـــي المبحث التالي.

(1) نسيمة عكا، دور الحكم الرشيد في التنمية , ملتقى الحكم الرشيد و استراتجيات التغيير في العالم النامي ،ج 2 ،المرجع السابق ،ص 56.

المبحث الثالث : مفهوم التنمية المستدامة

إن مفهوم الحكم الراشد قد جاء أساسا في سياق البحث عن سبل و آليات لتحقيـــق التنميـــة، إذ أن ظهـــور المفهوم بمضامينه التي تشير إلى الأبعاد السياسية اللازمة لإحداث التنمية يعكس تطورا طبيعيا في النظرة إلى مفهوم التنمية ذاته و في التنظير له.

الفصل الأول : المبادئ، الحكم الراشد،التنمية المستدامة

المفاهيم و الاتجاهات النظرية

فمصطلح التنمية حديث النشأة غير أن الاهتمام بمفهوم التنمية حتى المواقع قديم قدم التاريخ الإنساني خضع إلى تطورات و إلى إدخال إبعاد جديدة عليه منذئذ و إلى يومنا هذا و بهذا سوف نتطرق إلى مصطلح التنمية و مدلولاته إلى غاية استحواذ موضوع التنمية المستدامة على الاهتمام العالمي .

المطلب الأول: مفهوم التنمية و مدلولاته

التنمية لغة هي النمو: أي ارتفاع الشيء من موضع إلى أخر, و في المال تعني زاد و كثر – و في الانجليزية يأتي مصطلح **development** (من الفعل(**to develop**) بمعنى: يوسع،يوضح،يكشف عن، ينمى،يبسط تدريجيا، يكسب تدريجيا، يتجلى، ينشئ ...

و يتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الانجليزية , حيث يشتق لفظ " التنمية من " نما" بمعنى الزيادة و الانتشار أما لفظ " النمو" من "نما" ينمو نماء فانه يعني الزيادة و منه ينمو نمو.[1] فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالا بعد حال من نفسه لا بالإضافة إليه.[2]

و يرمز كذلك مصطلح " **development**"إلى التغير الجذري للنظام القائم و استبداله بنظام أخر أكثر كفاءة و قدرة على تحقيق الأهداف و ذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي و ليس وفق رؤية جماهير الشعب و ثقافتها و مصالحها الوطنية بالضرورة.

و بهذا مصطلح التنمية يختلف عن النمو الذي يعني الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة و يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء و التحول التدريجي[3] ,في حين تخضع التنمية للإرادة البشرية و تحتاج إلى دفعة قوية لتخرج المجتمع من حالة الركود و التخلف إلى حالة التقدم و النمو، و مع هذه الاختلافات بين النمو و التنمية إلا إنهما يتفقان في ذات الوقت على الاتجاه و الغاية و الهدف ألا و هو الارتقاء بالمجتمع.[4]

---

(1) نصر عارف، مفهوم التنمية :

.(http: //www. Islamonline.net/iol-arabic/ dowalia /mafaheem.2.esp] (19-06-2009]

(2) محمد منير حجاب، الإعلام و التنمية الشاملة، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة 2003, ص 32.

(3) وحيدة بورغدة، حقوق الإنسان و إشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد و التنمية الإنسانية، المرجع السابق ,ص 29.

(4) الشباب و التنمية:

.(http: //www. Shamspal.org /pages/-Arabic/ researches /tanmga.2.pdf] (19-06-2009]

أولا:مفهوم التنمية

هناك عدة تعريفات للتنمية، تختلف باختلاف سياقها التاريخي والتوجيه الإيديولوجي، وتباين أراء من يوردها و نعرض فيما يلي بعضها:

عرفت الأمم المتحدة عام **1955** التنمية بأنها " العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا، معتمدا على مساهمة المجتمعات المحلية ، ثم أضافة الهيئة عام **1956** أن التنمية هي "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية ، و لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع". [1]

و أقرت عام **1986** تعريفا أخر ضمن إعلان "**الحق في التنمية**" حيث عرفت التنمية أيضا بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية و ثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان و كل الأفراد و التي يمكن عن طرقها إعمال حقوق الإنسان و حرياته الأساسية".[2]

و ما يلاحظ على تعريف الأمم المتحدة أن التعريف الأول اقتصر على البعد الاقتصادي و الاجتماعي ، أما التعريف الثاني أضاف البعد الثقافي للتنمية و أضاف التعريف الثالث بعدا أهمله التعريفين السابقين وهو البعد السياسي للتنمية و يعود ذلك كما يقول **مطاوع إبراهيم عصمت** إلى كون العالم يعيش ثورة ديمقراطية.

و لقد عرف **البنك الدولي** التنمية بأنها " تحسن قابل للاستمرار في مستوى المعيشة، و يشمل تحسين الاستهلاك المادي و الخدمات التعليمية و الصحية و المادية و حماية البيئة إضافة إلى المساواة في الفرص و الحريات السياسية و المدنية, أما بالنسبة للعناصر الفاعلة في عملية التنمية فهي أربع عناصر:

1- الحكومات: و هي الدولة و المحافظات و المدن و البلدان و القطاع المعاصر داخل كل بلد إضافة إلى الهيئات البرلمانية التي تعد من عناصر الحكم و تمثل المجتمع المدني.

2- الهيئات الثنائية أو المتعددة الأطراف.

3- المجتمع المدني بكافة أشكاله.

4- القطاع الخاص.[3]

---

(1) مطاوع إبراهيم عصمت , التنمية البشرية بالتعليم و التعلم في الوطن العربي, ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة 2002, ص 10 .

(2) معهد فائق، حقوق الإنسان و التنمية ، المستقبل العربي ،مركز الدراسات للوحدة العربية, لبنان، العدد 251 ، جانفي 2000,ص 101 .

(3) مصطفى العبد الله الكفري، الإصلاح الاقتصادي و التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية حسب المحافظات لعام 2002 : دراسة تحليلية، منشورات اتحاد الكتاب العرب, دمشق 2004 , ص 17.

أما **على خليفة الكواري** فيري أن التنمية هي" العملية المجتمعية الموجهة نحو إيجاد التحولات في البناء الاقتصادي و الاجتماعي ، تكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتية تؤدي إلى تخفيف زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، و تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية – سياسية تكفل زيادة الارتباط

بين المكافأة و بين كل من الجهد و الإنتاجية كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد و ضمان حقيقي في المشاركة و تعميق متطلبات أمنة في المدى الطويل". [1]

و يعرف **حامد القرنشاوي** في كتابة " **تساؤلات حول اقتصاديات التعليم و قضايا التنمية في الوطن العربي**" التنمية على أنها " إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده . بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية و الحاجات المتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق كفاءته على مختلف المستويات من ناحية، و تقود إلى أنماط متطورة من السلوك الاقتصادي و الاجتماعي من ناحية أخرى".[2]

أما جهود اليونسكو فلقد توجت بفكرة "**فرانسوا بيرو**" **FRANCOIS PERROUX** أحدا الخبراء المكلفين بالموضوع التي تضمنها كتاب " **فلسفة لتنمية جديدة**" و نظر فيها للتنمية كعملية "إعادة صنع الأمم لنفسها و للجماهير الإنسانية".[3]

كما طرح **Goulet** تعريف موسعا للتنمية و أعتبرها "تحرر الإنسان من عبودية الطبيعة و التخلف الاقتصادي، و من استبداد المؤسسات التقنية و من البناء الطبقي غير العادل و من الاستغلال السياسي، و من الاغتراب الثقافي و النفسي، و باختصار من الوكالات اللاإنسانية كافة في الحياة".

عموما فان معظم التعاريف قد أشارت إلى النقاط التالية :

1-التنمية عملية مستمرة و متصاعدة تعبر عن تعدد احتياجات المجتمع و تزايدها.

2- التنمية عملية مجتمعية تساهم فيها كل الفئات.

3- التنمية عملية موجهة تعي الغايات و السبل الكفيلة لتحقيقها.

(1) يوسف زدام، دور الحكم الراشد من تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية (2002-2004)، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2006- 2007 , ص 50 .

(2) نفس المرجع ,ص 51 .

(3) وحيدة بورغدة،المرجع السابق,ص 32 .

4- تهدف التنمية إلى تحولات هيكلية، في الإطار السياسي، و الاقتصادي و الاجتماعي، و الثقافي بناء على قاعدة إنتاجية و طاقة مجتمعية متجددة.

5- يتضمن مفهوم التنمية عملية تحرر من واقع معين و التطلع إلى غايات مرجوة.[1]

من التعريفات السابق ذكرها يتضح لنا أن مفهوم التنمية مفهوم واسع و فضفاض بدليل عدم وجـــود إجمـــاع على تعريف له فمثلا ركزت بعض التعريفات على الجوانب الاقتصـــادية و الاجتماعيـــة وأهملـــت الثقافيـــة والسياسية منها ، في حين أوحت بعض التعاريف إلى تعريف التنمية باعتبارها تنمية اقتصادية ، بينما ركزت بعضها على الأهداف دون التطرق إلى الآليات و العملية في حد ذاتها .

خلاصة القول فالتنمية تعني تلك التغيرات الهيكلية التي يعرفها المجتمع في جميـــع نـــواحيه السياســـية و الاجتماعية و الثقافية ،و الاقتصادية فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضـــاع جديـــدة و متطـــورة، بالتساوي مع جميع الأبعاد دونما أن يكون هناك تركيزا على جانب دون الأخر. [2]

ثانيا: تطور مضامين مفهوم التنمية

إن تناول مفهوم التنمية يكون بتحديد التعاريف و الأهداف و تقسيم الوسائل و المعـــايير و باعتبـــار تغيـــر و تطور المفهوم في حد ذاته، فان ذلك سيؤدي حتما إلى تغير و تطور في عناصر المفهوم،فإذا كانت التنمية تم تناولها في البداية كمفهوم اقتصادي نتيجة لظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، و موجة التحرر فان تلـــك الظروف تغيرت ما أدى إلى تغيير في أهداف التنمية ووسائل و معايير تحقيقها و قياسها .

لقد كان الاهتمام بالتنمية في البداية من الناحية التاريخية منصبا على الجانب الاقتصادي إلـــى حـــد كـــبير باعتباره العنصر الوحيد للتنمية، و تعود هذه الفترة إلى نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية الحرب البـــاردة، فكان ظهور مصطلح التنمية على يد الاقتصادي " **أدم سميث** " و ذلك في الرابع الأخير من القـــرن الثـــامن عشر فأطلق هذا المفهوم على عملية تأسيس نظم اقتصادية و سياسية متماسكة تسمى في مجملها عملية التنمية غير أنه لم يستعمل منذ ذلك الحين و إلى غاية الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحات السائدة آنذاك كانت **التقدم المادي** **Material Progress** و **التقدم الاقتصادي** **Economic Progress** اللذان استخدما للإشارة إلى حدوث التطور في المجتمع.[3]

(1) محمد منير حجاب ، المرجع السابق , ص 53 .
(2) الشباب و التنمية, المرجع السابق, ص 2.
(3) ناصر عارف، مفهوم التنمية، المرجع السابق .

و عند إثارة مســألة تطـــوير بعـــض اقتصـــاديات أوروبـــا الشـــرقية تـــم اســـتعمال عبـــارات **التصـــنيع** **Industrialization** [1] و **التحديث** **Modernalization** و اصطلاحات التنمية و الصحوة في أدبيات

الفكر الإسلامي. و بمعنى أخر فان مفهوم التنمية سبقته العديد من المفــاهيم و الــتي قصــد منهــا تطــور المجتمعات مثل: التطور و التقدم و التمدن و التحديث و التحضر و الرقى و التغريب .

و قد ارتبط مفهوم التنمية قي تلك الفترة بالتخلف، و يعود ذلك إلى أن هذه الدراسات في حد ذاتهــا تنــاولت مفهوم التخلف معتمدة على مؤشرات و معايير اقتصادية مثل: الناتج القومي، متوسط الدخل القومي، متوسط دخل الأفراد.[2]

وغداة الحرب العالمية الثانية و تحديدا سنة **1939** استعمل " **يوجين سيلي**" **Eugene Staley** مصطلح التنمية ذي الدلالة المعاصرة حين اقترح خطته لتنمية العالم. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياســية منــذ ستينيات القرن العشرين.

في مرحلة تميزت بتصاعد حركات التحرر و الاستقلال للدول التي كانت خاضعة للاستعمار المباشر حيــث ظهرت التنمية كحقل يهتم بتطوير تلك البلدان المستهدفة وتوجيهما نحو النهج الديمقراطي , هذه الدول الــتي تحولت تسميتها من دول العالم الثالث إلى الدول النامية مع بدء تنظيمها كقوة سياسية في العالم اثــر مــؤتمر "**باندونغ**" **1955** و دخولها المعترك السياسي الدولي الواسع بتأسيس **حركة عدم الانحيــاز** ســنة **1961** و انخراطها في هيئة الأمم المتحدة .[3] و هكذا فقد ارتبط التفكير في التنمية بكيان العالم الثالث كمجموعة دول يبدأ وجودها و تاريخها حسب أدبيات التنمية مع الاستقلال مع نهاية الحرب العالمية الثانية و إلى الســتينات من القرن الماضي , و بهذا أخذ الفكر الغربي في نسج النظريات و تطويرها من أجل تحقيق نمو مستمر في الناتج القومي و ما يؤدي إليه ذلك من تحسن في ظروف معيشة المواطنين في البلدان النامية.[4]

و عليه فمن الأسباب الوجيهة للاهتمام بالتنمية انتهاء الحرب العالمية و رغبة الشعوب في التنميــة و تغيــر نمط الحياة الذي فرضته الحرب إضافة إلى موقف الأمم المتحدة من مشكلة التخلف و التي أعطــت صــوتا جديدا و أهمية للدول المتخلفة و تجسد ذلك من خلال رفعها شعار إنشاء نظام عالمي جديد أكــثر توازنــا و عدلا

---

(1) باش محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، الطبعة الأولى، دار الأهلية، الأردن 2003, ص 40.
(2) يوسف زدام، المرجع السابق .
(3) وحيدة بورغدة، المرجع السابق , ص 30.
(4) مجد الدين خمش، الدولة و التنمية في إطار العولمة ط 1، دار مجدلاوي، الأردن 2004 ,ص 23.

و تجسد هذا التصاعد في الوزن السياسي و المعنوي بعد الانتخاب الإفريقي "**احمد مختار مبــو**" **لليونســكو 1974** فبادرت الأخيرة بوضع مسالة التنمية في أولى اهتماما بها للتوصل إلى فكرة شاملة للتنمية.[1]

ثالثا:أنماط التنمية

انه مع مرور الزمن و تطور الأحداث العالمية عرفت أدبيات التنمية تغييرات عكست إلى حد ما تلك التحويلات و أدت إلى تغيير مفهوم التنمية الذي أصبح أكثر عمقا و شمولا، إضافة إلى فشل مجهودات التنمية في العالم الثالث و تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة الغربية في السبعينات من القرن العشرين. تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي يركز على الجانب الاقتصادي لحساب مفاهيم حديثة،و بهذا توسع مفهوم التنمية لتشمل أهداف أخرى بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادي و الاجتماعية و السياسية و الثقافية، فبدا الاهتمام بالإنسان و نوعية الحياة و المحافظة على منظومة الحياة التي يعيش فيها الإنسان و منه يمكن رصد عدة أنواع حديثة لمفهوم التنمية أهمها ما يلي :

أ* التنمية الاقتصادية:

قبل بروز مفهوم التنمية الاقتصادية كان الحديث عن مفهوم النمو الاقتصادي، و ظلت قضية التنمية بمعنى تطوير الاقتصاد القومي، موضوعا ينتمي إلى دراسات الاقتصاديين و أبحاثهم حتى جاء **أدم سميث A. Smith** قدم كتابه الشهير" **بحث طبيعية و أسباب ثروة الأمم**" عام **1776** و حدد عناصر التنمية في: [2]

* ضرورة أحداث تغيرات هيكلية تتمثل في القضاء على الإقطاع.

* وضع سياسات للتراكم تتمثل في الدعوة للادخار و الهجوم على الإسراف .

* إحداث تقدم تكتيكي يتمثل في تقسيم العمل.

* ضرورة وجود سياسة اقتصادية تقوم على إطلاق حرية رجال الأعمال و منها صلاحية رفع عملية الإنتاج و الاقتصاد القومي .

و على العموم يتمحور تعريف التنمية الاقتصادية حول اعتبارها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في متوسط الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسين في نوعية الحياة و تغيير هيكلي في الإنتاج. [3]

---

(1) وحيدة بورغدة، المرجع السابق , ص 31.
(2) يوسف زدام , المرجع السابق .
(3) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999, ص 17.

و يعرفها: "**صلاح الدين نامق**" بأنها "عملية تطورية تاريخية طويلة الأمد، يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد ساكن إلى اقتصاد متحرك، يزيد فيه الدخل القومي و دخل الفرد في المتوسط، أنها عملية التغيير

بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من أبعاد، أي أنها تغير اقتصادي و اجتماعي،و سياسي، يؤدي في النهايـــة إلـــى تغييرات جذرية كلية في المجتمع". (1)

ب* التنمية الاجتماعية:

و هي التنمية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع، الفرد،الجماعـــة،المؤسســـات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية (2) فهي تلك التنمية التي تسعى للارتقاء بالجانب الاجتماعي للأفراد و تحسين مستويات معيشتهم و هذا بتبني سياسات اجتماعية مناسبة.

و يعرفها **عبد الوهاب إبراهيم** بأنها " وسائل لتغيير الواقع الاجتماعي عما هو عليه الآن و ذلك فـــي اتجـــاه محدد هو خلق المجتمع الصناعي الحديث".(3)

ج* التنمية السياسية:

و هي التنمية التي تتوخى تطوير النظام السياسي القائم، أو استحداث نظام سياسي عصـــري بـــديل يســـمح بالمشاركة، و هي بذلك لا تصدر من فراغ بل يخطط لها إستنادا إلى نسق إيديولوجي معين أو إطار فكـــري محدد لتحقيق أهداف و قيم معينة.

التنمية السياسية هي عملية تهدف لتطبيق مداخل و متطورات التنمية الاجتماعية و الثقافيـــة علـــى الجـــانب السياسي. باعتباره يشكل أحد جوانبها الرئيسية، و على هذا الأساس فان كل عمل تنمو في هذا المجال يسعى إلى إقامة نظام سياسي قادر على التعبير عن أراء القطاعات العريضة من أبناء المجتمع، بحيث يعتمد علـــى الديمقراطية المنهجية، و تحفيز المشاركة و حل المشكلات و مواجهة المتغيرات أسلوبا، و في الوقت نفســـه يعمل على ترشيد أسلوب اتخاذ القرار، و أسلوب متابعته بدقة و فعالية،كل هذا بشكل عام يؤدي إلى تحســـين صورة النظام داخليا و خارجيا، و يؤدي إلى الارتقاء به مع الوعي بكل ما من شأنه ألا يتعارض مع الوضع التاريخي و المعاصر للمجتمع. (4)

---

(1) مصطفى زروني، النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق أسيا، رســـالة ماجســـتير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر 1999/2000, ص 06.

(2) نصر عارف، مفهوم التنمية، المرجع السابق.

(3) يوسف زدام، المرجع السابق , ص 53.

(4) عبد الهادي محمد والى، التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الإسكندرية، 1988,ص ,ص 44,43 .

المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة من أواخر القرن الماضي، و يعود هذا الاهتمام إلى الضغوط المتزايدة على الإمكانات المتاحة في العالم المتقدم و المتخلف و كيفية الموازنة بين النمو الديمغرافي و التنمية الاقتصادية من جهة و استعمال الموارد البشرية من جهة أخرى، أي أن بداية الاهتمام بالمصطلح كانت ذات بعد اقتصادي، ثم بدا استخدام مصطلح التنمية المستدامة ينتشر بسرعة و قد مهدت العديد من المناسبات و التقارير تجاه تطوير مفهوم التنمية المستدامة و منها: (1)

مؤتمر **ستوكهولم حول البيئة الإنسانية عام 1971** الذي ناقش لأول مرة القضايا البيئية و علاقتها بواقع الفقر و غياب التنمية في العالم. (2)

* تقرير حدود النمو (**Meadows 1972**) .
* التقرير الأمريكي العالمي (**Barmey 1980**).
* الإستراتيجية الدولية للحفاظ على الطبيعة (**WCN/UCN1980**).
* تقرير التنمية المستدامة للغلاف الجوي) (**Clark and Munn 1986**.

و في عام **1987** صدر تقرير من طرف اللجنة الدولية حول التنمية و البيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة " **غروهالم برونتلاند** " **Grohalm Brontland** بعنوان **مستقبلنا المشترك**(3), حيث تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة و هي بذلك تعتبر أول من أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي حيث عرفت المصطلح بأنه" التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم".(4)

---

(1) عبد الله عبد القادر نصير،البيئة و التنمية المستدامة.التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري،مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ، وثيقة رقم 7،29 يوليو 2002 :

[http://www.mngoce.org. / content/nseer.doc] (17-06-2009) .

(2) عبد الخالق عبد الله . التنمية المستدامة و العلاقة بين البيئة و التنمية ،المستقبل العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية لبنان، العدد 167، 1999، ص 94.

(3) سنوسي خنيش، الأبعاد الإستراتيجية لإدارة حماية البيئة الدولية و الإقليمية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، العدد 01، جوان 2008 , ص 16 .

(4) بحث حول التنمية المستدامة [21-06-2009) [http://www.educdz.com/montada]).

و قد أوضح التقرير أن الأنماط الإنمائية المعمول بها في دول الشمال والجنوب لا تستوي في شروط الاستدامة، وأنها حتى ولو كانت تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر فهي عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب الأجيال القادمة.[1]

لقد تعددت التعريفات لهذا المفهوم, فلقد عرفها قاموس" **ويبستر**" "على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح استنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا".

و قد عرفت أيضا "بأنها عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة: نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي".

و عليه فالتنمية المستدامة تتألف من ثلاث عناصر رئيسية: [2]

أ* العنصر الاقتصادي : و يقصي بزيادة رفاه المجتمع و القضاء على الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية

ب* العنصر الاجتماعي : و يشير إلى العلاقة بين الطبيعة و البشر، و إلى النهوض برفاه الناس، و احترام حقوق الإنسان

ج* العنصر البيئي : يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية و البيولوجية و على النظام الايكولوجية و النهوض بها.

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستشف أهم عناصر التنمية المستدامة :

* ثبات عدد السكان.
* أشكال جديدة من التكنولوجيا.
* الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية .
* تقليل النفايات و منع التلوث .
*الإدارة المتكاملة للنظم البيئية.
* تحسين اقتصاد السوق.[3]

---

(1) محمد فائز بوشدوت، التنمية المستديمة في ضوء القانون الدولي, رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003، ص 125.

(2) نوا زد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الحالة الراهنة و التحديات المستقبلية , مجلة العلوم الإنسانية السنة الثالثة, عدد 25، نوفمبر 2005:

[http://www.ulum.nl] (21-06-2009) .

(3) ف.دوجلاس موستيش, , ترجمة بهاء شاهين ، مبادئ التنمية المستدامة، ط 1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة 2000 .

إن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة و البيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة :

أ* استخدام أسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة و هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي دون وجود تأثيرات متعاكسة بينها .

ب *المشاركة الشعبية : و التي هي شكل من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية من المشاركة في إعداد و تنفيذ و متابعة خطط التنمية المستدامة و يطلق على هذا المفهوم بالتنمية من أسفل .

ج* مبدأ التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية .

د* مبدأ التوازن البيئي و التنوع البيولوجي .

ه* مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية و المستقبلية.

أولا:أبعاد التنمية المستدامة

لقد حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة **بجوهانسبورغ 2002** الأبعاد الرئيسة للتنميـــة المســـتدامة بثلاثة عناصر :

أ* البعد الاقتصادي: تحتل التنمية الاقتصادية مكانة هامة سياسيا و اجتماعيـــا و هـــي تنطـــوي علـــى ثلاث عناصر أساسية: تغيرات في الهيكل و البنيان الاقتصادي، إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، ضرورة الاهتمام بنوعية السلع و الخدمات المنتجة [1], ويراد منها تحسين مستوى الرفاهية للإنسان، فالنظام المســـتدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع و الخدمات بشكل مستمر و أن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي يمنع حدوث إختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية. [2]

ب* البعد البيئي : البيئة كمصطلح واسع المدلول يشمل كل شيء يحيط بالإنسان و قد عرفها مؤتمر الأمـــم المتحدة للهيئة الإنسانية الذي عقد في **ستوكهولم 1972** بأنها "رصيد الموارد المادية و الاجتماعية المتاحـــة في وقت و في مكان ما لإشباع الإنسان و تطلعاته" .[3]

و يركز هذا البعد على حماية و سلامة النظم البيئية، و حسن التعامل مع الموارد الطبيعية و توظيفها لصالح الإنسان، استخدام التكنولوجيا النظيفة، و تحقيق التنوع البيولوجي و المحافظة على تنوع الأحياء.

---

(1) محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق ، النظرات، الاستراتيجيات، التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007 ,ص 274 .

(2) بدر وردام، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة, ص 3:

. (http://www.maroc.ecologie.net/article.php3] (21-06-2009]

(3) بحث حول التنمية المستدامة, المرجع السابق ,ص 7 .

ج* البعد الاجتماعي : التنمية الاجتماعية هي زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الحرية و الرفاهية يكون النظام مستداما اجتماعيا إذا حقق العدالة في التوزيع و إيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم و المساواة في النوع الاجتماعي و المحاسبة السياسية و المشاركة السياسية .

إن تشابك هذه الأبعاد أدى إلى اختلاف النظر إلى التنمية المستدامة حسب زاوية المقاربة . فالاقتصاديون يركزون على الأهداف الاقتصادية ،والبيئيون يركزون على أهمية حماية الطبيعية ، ويركز الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية لهذا جاء في توصية الأمم المتحدة أن دعم و تحقيق التنمية المستدامة يكون من خلال :[1]

1* المحافظة على البيئة .

2* احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

3* حماية الحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

4* تعزيز قدرات جميع الدول على تطبيق المبادئ و الممارسات الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان و الأقليات .

5* مكافحة جميع أشكال العنف و التمييز ضد المرأة.

6* السماح بمشاركة جميع المواطنين في العملية السياسية .

7* حرية الإعلام لكي تؤدي دورها الأساسي.

ثانيا:مؤشرات التنمية المستدامة

إن التفكير بالديمومة أدى إلى التطوير أدوات قياس التنمية و التي كانت لفترة طويلة مقتصرة على ملاحظة معدلات النمو الاقتصادي، و في مطلع التسعينات استكملت صياغة مؤشرات التنمية المستدامة شملت الأبعاد البيئة، الاجتماعية و الاقتصادية و تسمى عادة بمؤشرات " **الضغط و الحالة و الاستجابة**" .

لقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة، و التي أتت بعدة برامج لصياغتها و من أهمها برنامج الأمم المتحدة "**لجنة التنمية المستدامة**" المنبثقة عن قمة الأرض الذي تضمن نحو **130 مؤشر** مصنفا إلى ثلاثة أنواع رئيسة : اقتصادية، اجتماعية ، بيئية. [2]

(1) الأمم المتحدة , إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية :

.(http://www.un.org/arabic/milliniulgools/a-res-55-2.htm] (21-06-2009]

(2) بحث حول التنمية المستدامة ، المرجع السابق ,ص 8.

1- المؤشرات الاجتماعية:

* **المساواة الاجتماعية** : و هي تمثل نوعية الحياة المشتركة العامة، و هي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة في توزيع الموارد، و تتضمن فرص الحصول على العمل و الخدمات العامة،و قد تم اختيار مؤشرين لقياس المساواة الاجتماعية هما: [1] **الفقر** الذي يقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، و **نسبة السكان العاطلين** عن العمل من السكان في سن العمل .

* **المساواة من النوع الاجتماعي:** و يتم قياسها من خلال حساب مقارنة بمعدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.

* **الصحة العامة** : هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة و تحقيق التنمية المستدامة حيث أن تطور الخدمات الصحية و البيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة [2], أما المؤشرات الرئيسة للصحة فهي حالة التغذية، الوفاء، الإصحاح، الرعاية الصحية.[3]

* **التعليم** : هو من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة لارتباط مستويات التعليم مع التقدم الاجتماعي و الاقتصادي المحقق في أي مجتمع، أما مؤشرات التعليم فهي : مستوى التعليم، و محو الأمية.

* **السكن:** ضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين.

* **النمو السكاني** : إيجاد حالة توازن بين مؤشرات النمو السكاني و معدلات التنمية المستدامة.

* **الأمن:** يتمثل في تحقيق الأمن الاجتماعي للناس و حمايتهم من مختلف أنواع الجريمة و يتم قياسه من خلال عدد الجرائم المرتكبة كل 100 ألف شخص.

---

(1) مؤشرات التنمية المستدامة :
.(http://www.djelfa .info /vd/archive / mdex .php /t. 44318 . htmp] (21-06-2009]

(2) فلاح حسين شفيع, التنمية المستدامة :
. (http://www.iraqstudent . net / detail.php? necrd I-697] (19-06-2009]

(3) أحمد سعيد أحمد ,كيف يمكن قياس التنمية المستدامة :
. (http://www.zome.biomaegupt. Org /hiaa/ show .t hread. g. php.t 41] (15-06-2009]

2 -المؤشرات الاقتصادية:

*التنمية الاقتصادية: و تتعلق بالأسس التي تم بموجبها توزيع الثروات داخل المجتمع و تأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية و تتمثل أهم مؤشرات البنية الاقتصادية في:الأداء الاقتصادي، التبادل التجاري بالتصدير و الاستيراد و الوضع المالي الذي يقاس بحجم الديون و المساعدات الخارجية.

* **أنماط الاستهلاك و الإنتاج:** و تتمثل هذه الأنماط الأساليب المتبعة في طريقة الإنتاج و تأثيرها في استنزاف الموارد الطبيعية، أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية و الاستهلاكية فهي: استهلاك المادة، استخدام الطاقة، إنتاج و إدارة النفايات، النقل و المواصلات.

3-المؤشرات البيئية:

* **الغلاف الجوي** : يشمل ذلك التغير المناخي و ثقب الأوزون و نوعية الهواء و مدى تأثيرها على صحة الإنسان و استقرار و توازن النظام البيئي و هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية:التغير المناخي،ترقق طبقة الأوزون، نوعية الهواء.

* **الأراضي:** و هي قضية معقدة و تتعلق بطرق ووسائل استخدام الأراضي لذا فان أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي: الزراعة، الغابات، التصحر.

* **البحار و المحيطات و المناطق الساحلية** : و ذلك بغرض حمايتها من التلوث المتعدد و أهم المؤشرات المستخدمة للمحيطات و المناطق الساحلية هي:المناطق الساحلية،مصائد الأسماك .

* **المياه العذبة:** تتعلق بكيفية حماية الموارد المائية من التلوث و الاستنزاف في الاستخدام و ذلك لأهميتها للحياة البشرية و تحقيق التنمية المستدامة و يتم قياسها من خلال: نوعية و كمية المياه.

* **التنوع الحيوي:** و ذلك بالحفاظ على حياة النباتات و الحيوانات الموجودة في الطبيعة من الاستخدام المفرط يعتبر شرطا لاستدامة التنمية و يتم قياس التنوع الحيوي من خلال: مؤشر الأنظمة البيئة، أنواع الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

ثالثا:المؤتمرات العالمية للتنمية المستدامة

1-مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية (مؤتمر ستوكهولم)

و عقد في **ستوكهولم بالسويد 5-16 جوان 1972** و يعتبر أكبر تجمع دولي لبحث مشاكل البيئة اشترك فيه **114 دولة** بالإضافة إلى ممثلو عدد ضخم من المنظمات الدولية و الحكومية و غير الحكومية انتهى المؤتمر إلى وضع جملة من التوصيات أهمها: إنشاء صندوق خاص لتمويل مشروعات البيئة، و دعوة الحكومات إلى بذل الجهود لحماية البيئة من التلوث .

2- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية بريوديجانيرو (قمة الأرض)

انعقد في الفترة ما بين 3-13 جوان 1992 بالبرازيل بهدف حماية الأرض من الكوارث البيئية ضم ممثلي 178 دولة و أكثر من مئة من رؤساء الدول و الحكومات و تم خلال المؤتمر تحول مفهوم التنمية المستدامة من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي لهذا أطلق عليها "**التنمية المتوافقة بيئيا** " و قد نتجت عن المؤتمر المواثيق و الاتفاقيات دولية الآتية :

أ- إعلان ريو للبيئة و التنمية أو أجندة القرن الحادي و العشرين Agenda 21 :

و تضمن 27 بندا تهدف كلها إلى إقامة مشاركة عالمية جديدة و عادلة و على عقد اتفاقيات دولية تحمي سلامة النظام العالمي للبيئة و البيئة و تم الاتفاق حول أولوية الإنسان و اعتباره المحور الرئيسي للتنمية المستديمة. [1]

ب- **الاتفاقية العامة بشأن التغير المناخي:** تهدف الاتفاقية أساسا إلى تثبيت الغازات الدفينة في الغلاف الجوي و الدعوة إلى استعمال التكنولوجيات الملائمة و الخالية من هذه الغازات .

ج- اتفاقية التنوع الحيوي أو البيولوجي و إعلان المبادئ الخاص بالغابات : تضع هذه الاتفاقية القواعد العامة للحفاظ على التنوع الحيوي أو البيولوجي و استخدامه بطرق رشيدة لحماية الكائنات المهددة بالانقراض.

لقد أنشأ مؤتمر **ريو ديجانيرو** مؤسسات عدة لتعزيز التنفيذ الشامل و المزيد من التطوير لجدول أعمال 21 و أهم هذه المؤسسات: " **لجنة التنمية المستدامة** "**(CSD)** بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، التي يناط بها إجراء استعراض و التقييم الشاملين للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 و النتائج الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية [2] و **مرفق البيئة العالمية (GEF)** اللذين يعملا جنبا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

---

(1) كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية المحلية, مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005 , ص 4 :

.(http://www.uluminsania.net] (15-06-2009]

(2) تقرير لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة:الدورة الثانية 2002، الأمم المتحدة ، نيويورك 2002 ,ص 01 :

[http://www.un .org.larabic / conferences / wssd / docs / second /A-conf 199.PC2.Pdf]
.(15-06-2009)

3- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوها نسبورغ

عقد في **جنوب إفريقيا** من **26 أوت** إلى **4 سبتمبر 2002** و جاء لإضفاء الطابع الإلزامي على القرارات المتخذة سابقا كما نص على إنشاء صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر و تعزيز التنمية الاجتماعيـــة و البشرية في البلدان النامية و تم في الإعلان السياسي للمؤتمر التأكيد على الالتزام بعدة جوانب أهمها:

- الالتزام بالتنمية المستدامة لإقامة مجتمع عالمي إنساني .
- تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة و تعزيز التنسيق بين الهيئات الدولية و الحكومية بشان قضـــايا المياه .[1]

و لقد تضمنت الخطة التنفيذية لقمة جوهانسبورغ حول التنمية المستدامة مايلي:

- تغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة.
- حماية وإدارة الموارد الطبيعة في ظل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.[2]

وعلى الرغم من أهمية هذه المبادرة غير أنها لا يمكن أن تكون بمثابة البديل عـــن دور حكومـــات الـــدول الصناعية الكبيرة في دعم التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة، خصوصا وأن التحذيرات الصادرة من بعض دعاة حماية البيئة، كلما تصب في إمكانية أن تكون هذه المبادرة محاولة من قبل دول الشمال الكـــبرى للتملص من العبء والمسؤولية تجاه قضايا البيئة.[3]

---

(1) بحث شامل حول التنمية المستدامة، المرجع السابق , ص 12:
. (http://www.algerianhouse.com / mountada /showt hread.phpl=27329] (15-06-2009]

(2) سنوسي خنيش، المرجع السابق, ص 27 .

(3) مها سراج الدين كامل، القمة العالمية للتنمية المستدامة :رؤية التحليلية، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهــرام للنشــر، العدد 150، أكتوبر 2002, ص 263 .

المطلب الثالث: التنمية المستدامة في الألفية الجديدة

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت **إعلان ريو** في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة إلا أنه هناك بعض المعوقات والتحديات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة نذكر من أهمها:

- الفقر والناتج بالأساس عن عدم المساواة في توزيع الموارد وهي مسؤولية البلدان الغنية والفقيرة.
- الديون التي أهم المعوقات أمام نجاح خطط التنمية المستدامة.
- الحروب والنزاعات المسلحة التي تؤثر بشكل سلبي على البيئة وسلامتها.
- التضخم السكاني غير الرشيد وما ينجر عنه من تدهور الأحوال المعيشية.
- تدهور الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك.
- عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

أولا:تحديات التنمية المستدامة

- تزايد خطورة التطورات البيئية (التغير المناخي) نتيجة التقدم الصناعي والكثافة العالية ما أدى إلى ظهور مشاكل اجتماعية وطبيعية مثل تلوث المياه، تلوث الهواء، ارتفاع درجة حرارة الأرض.
- إيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم للدول النامية.
- تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية.
- إعداد البرامج التنمية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نموا.
- نقل وتطويع التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة ويرتبط ذلك بنشر الوعي بأهمية التفكير العلمي و البحث في مجالات التنمية المستدامة .
- حماية التراث الحضاري باعتباره عنصر أساسي في التنمية المستدامة .

يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة و مواجهة تلك العقبات و التحديات التركيز على تكامل استراتيجي بين الأبعاد الاقتصادية، و الاجتماعية،و البيئية و البشرية . فهناك ارتباط وثيقا فيما بين هذه الأبعاد المختلفة لأجل ذلك فانه من الضروري:

- إعداد سياسات وطنية للابتكار و استراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع تعزيز أنشطة البحث و التطوير و اعتماد الآليات القابلة للاستدامة .

- إفساح المجال للأفراد للمشاركة في العملية التنموية و ذلك من خلال إشراكهم في اتخاذ القرارات و تنفيذ الخطط و البرامج و الاستفادة من الخدمات التي تقدمها تنظيمات التنمية.

- مكافحة الفقر و تحقيق المساواة الاجتماعية و هذا بإجراء تغيير جوهري في السياسات الاقتصادية و التجارية في العالم و خاصة من النظام الرأسمالي.

- حماية المناخ العالمي من خلال تغيير سياسات الطاقة و النقل، و ضرورة المصادقة العالمية على **بروتوكول كيوتو** الذي ترفض كل من الولايات المتحدة و أستراليا و كندا المصادقة عليه. [1]

- توفير الأمن الغذائي من خلال استدامة القطاع الزراعي باستعمال تقنيات أكثر فعالية و مردودية من ميدان الإنتاج الغذائي،و باستخدام الأمثل أكثر فعالية و مردودية من ميدان الإنتاج ألغذائه،و بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، المادية و البشرية .[2]

- المساواة في النوع الاجتماعي : إذ تعد من أهم القضايا و التحديات الاجتماعية للتنمية المستدامة تحقيق المساواة في الحقوق و الواجبات ما بين الرجل و المرأة في المجتمع.

- ايلاء التنمية البشرية اهتماما أكبر فحاليا أصبح الحديث عن التنمية الإنسانية المستدامة [3] , فالتنمية الإنسانية ليست مجرد تنمية موارد بشرية أو وفاء بالاحتياجات الأساسية للناس و إنما هي نهج أصل الإنسانية في التنمية الشاملة المتكاملة للبشر و المؤسسات المجتمعية. [4]

---

(1) محمد علي وردم, القضايا العشر التي تحدد مستقبل التنمية في العالم:
.(http://www. achewar. arg / de bat / show. art. asp. aid=13160] (24-06-2009]

(2) أحمد جابه، الأمن الغذائي و التنمية – حالة الجزائر–, مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد 20، ديسمبر 2007, ص 54 .

(3) بلقاسم ماضي، النفط الجزائري و التنمية الإنسانية المستدامة، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد 22، سبتمبر 2008 , ص 19 .

(4) نادر فرجاني، التنمية الإنسانية: المفهوم و القياس، المستقبل العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية، لبنان، العدد 283، سبتمبر 2002, ص 18.

– العمل على تقوية المؤسسات البيئية و المشاركة الشعبية لزيادة الوعي حول المخاطر البيئية و في هذا الإطار يلعب المنظمات غير الحكومية **منظمة سلام الأخضر Green Peace** , **الصندوق الدولي للطبيعة WWF** , **أصدقاء الأرض FRIENDS OF EARTH** دورا مهما في تشكيل وعي بيئي بخصوص التنمية المستدامة كدور شبكة عمل المناخ **(RAC)** التي تتابع تنفيذ إجراءات **بروتوكول طوكيو** حول التغير المناخي.[1]

– وضع سياسات اقتصادية و بيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير متجددة و تطويرها و ترشيد استغلالها.

–تعديل أنماط الاستهلاك لتصبح أكثر استدامة .

–تقليص دور و نفوذ الشركات متعددة الجنسيات و ذلك بسبب أنشطتها التي تهدد سلامة البيئة، و هذا بوضع ميثاق يضع الأطر لتحميلها المسؤولية .

–تعديل مسار العولمة لتصبح أكثر ملائمة للبيئة و العدالة الاجتماعية، يجب أن يتم هذا التغيير في ثلاثية: منظمة التجارة الدولية، صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي .

(1) فلاح حسين شفيع، التنمية المستدامة، المرجع السابق .

خلاصة الفصل الأول:

خاتمة القول فان الظاهرة التكاملية تعتبر أهم الظواهر التي عرفها تاريخ العلاقات الدولية و الكفيلة بتقريب مصالح الدول المختلفة و إذابة الفروق و الحواجز فيما بينها في إطار كيان جديد قائم على التعاون و التنسيق

و التبادل السلمي للمصالح المشتركة,هذا ويعد التكامل الإقليمي مدخلا حيويا للاعتماد الجماعي للدول على ذاتها ,و أمر لازما لمواجهة مختلف التحديات و الحفاظ على مقومات البقاء و الاستقرار وهو ما وعته و أدركته الدول الإفريقية منذ السنوات الأولى لاستقلالها فتنوعت بذلك مساعي و أشكال و أطر التكامل في القارة ,و تفاوتت خبراتها من حيث النجاح و الفشل لكن ما تحقق في هذا المجال لم يصل إلى طموحات الدول الإفريقية و احتياجات شعوبها وهو ما دفع بتلك الدول إلى إنشاء تجمعات إقليمية جديدة أو تفعيل القائم منها في ا طار موجة الإقليمية .

و ما نخلص إليه في هذا الإطار أن مبادرة النيباد ما هي إلا نوع جديد من التكتلات ذات الطابع الاقتصادي بالأساس في إطار موجة الإقليمية الجديدة في القارة ,أو هي نوع من التكيف مع الإقليمية الجديدة و ترجمة حقيقية للقناعة الإفريقية بأهمية و ضرورة التكامل الإقليمي كوسيلة للخروج بالقارة من أزمتها الراهنة على كافة الأصعدة,ووسيلة القارة للتكيف مع التحديات المختلفة التي تفرضها العولمة على القارة .و هو نفس الإجماع العالمي بجدوى و صلاحية مبادئ الإقليمية و التكامل الإقليمي بشرط أن تكون مقرونة بمبادئ السلم و الحكم الراشد باعتبارهما أحد المتطلبات الرئيسية للتنمية المستدامة ,هذا ويبقى نجاح تجارب التكامل الإقليمي مرهون بالدرجة الأولى بضرورة توفر عنصري الرغبة والقدرة في الدولة ,إضافة إلى ضرورة توفر قيادة فاعلة لمساعي التكامل كي تتم ترجمة تلك المساعي الى حقائق ملموسة على أرض الواقع.

الفصل الثانـي:

تفعيل النيباد للحكم الراشد و التنميـة المستدامـة

الفصل الثاني: تفعيل النيباد للحكم الراشد و التنمية المستدامة

التنمية في مبادرة النيباد

فيما سبق رأينا أن تحقيق التنمية المستدامة يصبح مستحيلا بغياب الشروط الضرورية و المناخ المطلوب (الحكم الراشد,السلم و الأمن,احترام حقوق الإنسان...) , و عليه فمبدأ الحكم الراشد جوهر و ألية مبادرة النيباد والذي تسعى من خلاله إلى تحقيق أهدافها و التي تم ربطها بأهداف الألفية الجديدة للأمم المتحدة.
فإلى أي مدى أظهرت الدول الإفريقية التزامها بمبادئ الحكم الراشد من خلال مبادرة النيباد ؟
و هل تعتبر النيباد بذلك أول مبادرة ضمنت مفهوم الحكم الراشد في برامجها و خططها التنموية؟ و ما هي الرؤية الإفريقية لهذا المفهوم من خلال المبادرة؟ و هل اختلفت عن سابقتها من مبادرات التنمية الإفريقية؟
كل هاته التساؤلات و أخرى سنحاول الإجابة عليها في هذا الفصل , فيتعرض المبحث الأول إلى الحكم الراشد في مبادرة النيباد ,بينما يعرض المبحث الثاني التنمية في مبادرة النيباد, أما في المبحث الثالث سنركز على الحكم الراشد و أزمة التنمية الإفريقية.

المبحث الأول :الحكم الراشد في مبادرة النيباد

تعتبر مبادرة النيباد ثمرة الجهد و السعي المميز لقادة الدول الأقطاب في إفريقيا, وهم من خلال هذا الجهد يسعون إلى تجسيد معايير و مبادئ الحكم الراشد في الدول الإفريقية, و لم تكن النيباد هي المبادرة الأولى التي تتضمن مناقشة مبدأ الحكم الراشد فقد سبقتها في ذلك مبادرات عديدة .

المطلب الأول : مصادر الحكم الراشد في مبادرة النيباد

التنمية في مبادرة النيباد

تاريخيا ترجع الإشارة إلى مفهوم الحكم الراشد في مبادرات التنمية الإفريقية و أطر التعاون مع الدول الغربية إلى بداية التسعينيات ,فلقد اعتبرت **وثيقة كمبالا لمؤتمر الأمن و الاستقرار و التنمية و التعاون في إفريقيا(CSSDCA)** لعام 1991 أن الحكم الراشد هو أساس تحقيق الاستقرار مشيرة إلى ضرورة الالتزام بحكم القانون , والمشاركة الشعبية في الحكم ,الشفافية و تداول السلطة.[1] كما حددت وثيقة "**أجندة القاهرة**" التي اعتمدتها القمة الإفريقية في **يونيو 1995 بأديس أبابا** رؤية افريقية شاملة و هذا باعتبارها التحول الديمقراطي و الحكم الراشد كشروط ضرورية لتسريع عملية التنمية المتوازنة و المستدامة لكل بلدان القارة.[2]

كما تم الإشارة في الإطار البديل لبرنامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش و التحول في الميدان الاجتماعي و الاقتصادي "**إطار إفريقي بديل**" الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية بإفريقيا في عام 1191 بأن البيئة السياسية الغير ملائمة هي السبب الرئيسي في مشاكل الدول الإفريقية ,هذا بالإضافة إلى القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الذي جعل من مبدأ الحكم الراشد أحد أهداف الاتحاد الجديد لكن دون تحديد معنى محدد له.[3]

و عليه فان الدول الإفريقية اعتبرت مفهوم الحكم الراشد مفهوم متفق عليه و له مؤشرات و معايير متفق عليها على الرغم من تعدد الاقترابات في هذا الإطار .

لقد مثلت كل من خطة "**الماب**" و "**التعاهد العالمي**" جذور و مصادر الحكم الراشد في النيباد , فخطة "**الماب**" لم تتعامل مع مفهوم الحكم الراشد على أنه مجرد وسيلة أو متطلب من متطلبات تحقيق النمو الاقتصادي بل جعلته هدفا تنمويا أساسيا لإحياء القارة.[4]

---

(1) Conference on Security, Stability, Development and Cooperation in Africa, Kampala document, Kampala, May1991.

(2) Assembly of heads of state and government, thirty –first ordinary session of the OAU, relaunching Africa's economic and social development: Cairo Agenda for action, Addis Ababa, ethiopia,26,28June1995 .

(3) AU CONSTITUTIVE ACT, LOMO, TOGO, 12 June2000.

(4) Millennium Partnerhip for the African Recovery (MAP) draft 3a, March2001, article56.

و قامت الخطة بتحديد سمات معينة لأسلوب الحكم الذي تحتاج إليه إفريقيا و هو الحكم الذي يتمتع بالشرعية و يحظى برضا و دعم الشعوب الإفريقية , و يدافع عن المصالح السيادية لها, القدرة على الوفاء بالاحتياجات التنموية الأساسية للشعوب الإفريقية و القدرة على التعامل بكفاءة مع العمليات المرتبطة بالعولمة في الاقتصاد العالمي الجديد. [1]

التنمية في مبادرة النيباد

أما وثيقة التعاهد العالمي لإحياء إفريقيا **COMPACT FOR AFRICAN RECOVERY** التي صاغتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة لأمم المتحدة فقد وظفت مبدأ الحكم الراشد لدعم اقتصاد السوق في الدول الإفريقية و كأساس للشراكة مع الأطراف الدولية. (2)

في حين أن وثيقة النيباد الأساسية قد اعتبرته مفهوما له معايير مقبولة عالميا و احد شروط التنمية المستدامة.و قد أشارت الوثيقة في طرحها لمبادرة الديمقراطية و الحكم الراشد أن هدف المبادرة هو دعم أطر سياسية و إدارية تقوم على مبادئ الديمقراطية و الشفافية و المساءلة و النزاهة و احترام حقوق الإنسان و حكم القانون في الدول الإفريقية. (3)

و قد فصلت الدول الإفريقية مبادرة الحكم السياسي و الاقتصادي في وثيقة خاصة تسمى"**إعلان عن الديمقراطية و الحكم السياسي و الاقتصادي و الحكم في مجال الشركات الخاصة**" و ذلك خلال القمة السادسة و الثلاثين لمنظمة الاتحاد الإفريقي **بديربان** في **جويلية 2002** , ووفقا للإعلان تعهدت الدول الإفريقية بالعمل على دعم :حكم القانون,مساواة جميع المواطنين أمام القانون,حماية الحريات الفردية و الجماعية, الحق في المشاركة الحرة ,التوازن و الفصل بين السلطات مع احترام استقلالية القضاء و كفاءة البرلمان.

و فيما يخص معايير الحكم السياسي الرشيد بصفة خاصة اتفقت الدول الإفريقية في الإعلان على :(4)

1- تبني قواعد و معايير و مؤشرات واضحة للحكم الراشد على المستوى الوطني و الإقليمي الفرعي, و القاري.

2- وجود جهاز خدمة مدنية يتسم بالكفاءة و الفاعلية و الخضوع للمساءلة.

---

(1) راوية توفيق, الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا ,المرجع السابق, ص 110 .

(2) Economic Commission For Africa, Compact for African Recovery, Addis Ababa, April2001 Article40.

(3 (Document of the new partnership for Africa's (Nepad), op.cit, articles 79,80 .

(4) NEPAD DECLARATION ON DEMOCRACY, POLITICAL, ECONOMIC AND CORPORATE, GOVERNANCE, DURBAN, July2002, article7.

3- التأكيد على دعم كفاءة البرلمان و غيره من مؤسسات المحاسبة بما ذلك اللجان البرلمانية و لجان مكافحة الفساد.

4- التأكيد على استقلال النظام القضائي الذي يضمن عدم إساءة استخدام السلطة و الحد من الفساد.

و قد تضمن الإعلان النص على إنشاء آلية مراجعة النظراء على أساس طوعي للتأكيد على التزام الدول بالمبادئ التي جاءت في الإعلان.

المطلب الثاني :الحكم الراشد في آلية مراجعة النظراء

تعتبر مبادرة النيباد أول مبادرات التنمية الإفريقية التي طرحت آلية مراجعة النظراء , إلا أن "**وثيقة التعاهد العالمي لإحياء إفريقيا**" تعتبر المصدر المباشر لآلية مراجعة النظراء الإفريقية و في هذا الإطـــار أشـــارت الوثيقة بأن مصدر هذه الفكرة يرجع إلى منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي التي تطبقهـــا علـــى المســـتوى الاقتصادي فقط لحوالي أربعين عاما من خلال وثيقة **PAGANI2002** للمنظمة تم تحديد سمات هذه الآليـــة و تبلور بذلك معنى عملية مراجعة النظراء بأنها"**الفحص و التقييم المنظم لأداء دولة معينة من طـــرف دول أخرى بهدف دعم قدرتها على صياغة سياسات ناجعة و الامتثال بتأسيس معايير و مبادئ متفق عليهـــا**".[1] و قد فرقت الوثيقة مصطلح مراجعة النظراء عن الإجراءات القضائية وعن التقارير البســـيطة أو عمليـــة جمع المعلومات بل قامت بطرح مصطلح "**ضغط النظراء**" و الذي يعتبر عاملا مهما لفعالية هذه الآلية و ذلك من خلال الضغط الممارس من طرف الدول اتجاه بعضها البعض للالتزام بقواعد الحكم الراشد.

لقد أثبتت التجربة العملية أن نجاح منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي كان بفضل المنافسة التقنية و الـــدور البارز الذي لعبته الحوارات السياسية للمجتمع المدني هذا إضافة إلى العوامل الأساسية و التي تســـاهم فـــي نجاح هذه الآلية : [2]

كالثقة المتبادلة, توفير الشفافية, توفر الموارد البشرية و المادية و الفنية إذ على الدول الموقعة المساهمة على الأقل ب **100.000 دولار أمريكي** [3] ,هذا إضافة إلى أن المكتب الإقليمي لإفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أوكلت له مهمة تأسيس "**صندوق أمانة لآلية مراجعة النظراء الإفريقية** "**THE APRM TRUST FUND** لضمان التمويل المستدام للآلية .

(1) Fabrizio Pagani, « Peer Review : a tool for cooperation and change», organization of economic cooperation and development, september2002, p9.

(2) Ravi Kanbur, « the African Peer Review Mechanism (APRM): an assessment of concept and design », January 2004, p6.

(http://www. Cornell.edu/pages/sk145] (26-02-2009].

(3) Ayesha Kajee, Nepad's APRM: a progress report, practical limitations and challenges, SA year book of International Affairs 2003/04 p253.

أولا: مؤشرات عملية المراجعة

إن وجود آلية للمراجعة يتطلب وجود مؤشرات يقاس على أساسها التقدم في مجال الحكم الراشد و لهذا اقترحت وثيقة التعاهد العالمي لإحياء إفريقيا ثلاثة مؤشرات عامة بلورتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا وهي :[1]

* **مؤشر التمثيل** : و معناه مدى تمثيل الجماعات المختلفة في المجتمع بشكل متساو في هياكل الحكومة و عملية صنع القرار.

* **الكفاءة المؤسسية** : و تتضمن حكم القانون و استقلالية و كفاءة القضاء, ووجود مؤسسات للمراقبة و المحاسبة, و درجة مشاركة المجتمع المدني و القطاع الخاص, ودرجة اللامركزية و القدرة على توصيل الخدمات إلى الفقراء.

* **الإدارة الاقتصادية** : و تتضمن كفاءة نظام التوزيع و استغلال الموارد و الاعتراف بدور القطاع الخاص و الشفافية و المساءلة.

و قد طرح التعاهد فكرة آلية مراجعة النظراء كما تمارسها منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي كآلية لا تهدف إلى ترتيب الدول وفقا لأدائها إنما تهدف إلى اكتشاف الممارسات الناجحة و الاستفادة منها.

ثانيا: طبيعة عملية المراجعة

لقد تبنت الدول الإفريقية آلية مراجعة النظراء سعيا منها لإضفاء السمة الإفريقية على عملية مراجعة الحكم الراشد بدلا من الاعتماد على المنظمات الغربية للقيام بهذه العملية و لكسب مزيد من المصداقية ,و لقد أوضحت الوثيقة الأساسية لآلية مراجعة النظراء و التي تم الموافقة عليها في القمة السادسة و الثلاثين لمنظمة الاتحاد الإفريقي **بديربان 2002** طبيعة هذه الآلية و هدفها و أجملت مراحلها في خمس مراحل أساسية :[2]

***المرحلة الأولى** : وهي مرحلة تحضيرية لكل من سكرتارية آلية مراجعة النظراء و السلطات الوطنية يتم من خلالها إجراء تقييم ذاتي لأوضاع الدول محل المراجعة معتمدة على الوثائق التي تعدها سكرتارية الآلية ووثائق أخرى تقدمها المؤسسات الدولية و الوطنية و الإقليمية , و تقوم الدول في هذه المرحلة بتطوير برنامج عمل لتحديد التحركات على المدى القصير , ويتم إعداد تقرير نهائي يرسل إلى سكرتارية آلية مراجعة النظراء .

---

(1) Kempe Ronald Hope, the UNECA and good governance in Africa, paper presented at the conference: governance and development in a dynamic world, Harvard International development Conference2003, Boston, April2003.

African Peer Review Mechanism: Organization and Processes (2)
.NEPAD/HGSIC-3-2003/APRM/guidelines/9March2003

***المرحلة الثانية :** تتضمن قيام فريق المراجعة بزيارة الدول الممضية و يتم إجراء مشاورات واسعة مع الحكومة و الأجهزة الرسمية و أصحاب المصلحة للتحقق من أن التقرير النهائي يعكس الوضعية على أرض الواقع. [1]

***المرحلة الثالثة :** تتمثل هذه المرحلة في إعداد تقرير المراجعة استنادا إلى المعلومات و المشاورات التي تضمنتها المرحلة الثانية, ومن ثم تتم مناقشة مسودة التقرير مع حكومة الدول محل المراجعة و لجنة أمناء آلية المراجعة.

***المرحلة الرابعة :** تقوم لجنة الأمناء بدراسة التقارير و التعليق عليها قبل تقديمها إلى هيئة رؤساء الدول و الحكومات المشاركة لمناقشتها.و تبقى هذه المرحلة مرهونة بقبول الرؤساء للتقرير في صورته النهائية و ما يتخذونه من قرارات في هذا الشأن و يشترط أن لا تزيد مدة دورة التقييم عن ستة أشهر. [2]

***المرحلة الخامسة** : ويتم فيها إيداع التقرير في صورته النهائية والرسمية والعلنية لدى المنظمات القارية و الإقليمية مثل **برلمان عموم إفريقيا, لجنة حقوق الإنسان و الشعوب, و مجلس الأمن و السلم الإفريقي, والمجلس الاقتصادي و الاجتماعي للاتحاد الإفريقي.**

تنفيذ برنامج العمل الذي يلي المرحلة الأخيرة يعتبر أهم سمة في العملية و هو ما يسمح بتحقيق الإصلاحات المرغوب بها و هذا بقيام الدولة بتعديل برنامج عملها مع الاستمرار في التنفيذ لتحسين أسلوب الحكم ,و بالنسبة لنتائج التقييم و أثاره فان الأمر يتوقف على مدى و نوعية الاستجابة و توفر الإرادة السياسية اللازمة لدى حكومة الدول محل المراجعة, و بعد نهاية المراجعة الأساسية يجب أن تتبع بمراجعة دورية**(periodic)** مرة كل خمسة أعوام[3] و هذا للتحقق من تنفيذ اتفاق برنامج العمل.

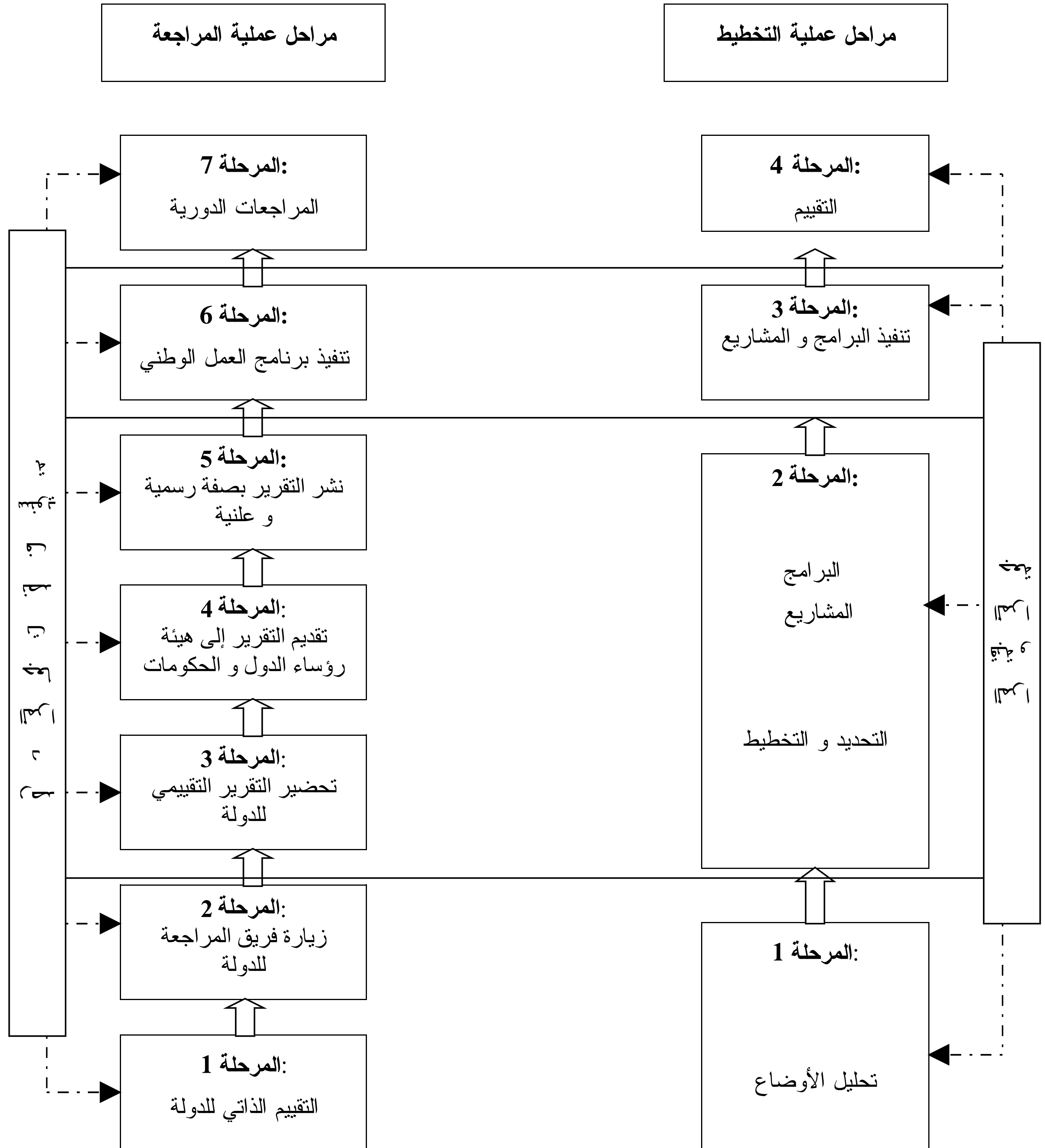
و الشكل رقم (04)و (05) يوضح أهم مراحل عملية المراجعة :

Eric Albert Opoku, effective stakeholder participation in the APRM process for the promotion (1) of democratic governance: a case study of Ghana, United Nations Development Programme, OSIO .governance center, December 2006, p15

عباس شرافي, التعاون و التكامل مع العالم ,التقرير الاستراتيجي لإفريقي,معهد البحوث و الدراسات الإفريقية,القاهرة (2) 2002.

(3) Assembly of Heads of states and governments, 36 th ordinary session of the OAU, the African Peer Review Mechanism(APRM) Base document, Durban, 8July2002, article2.

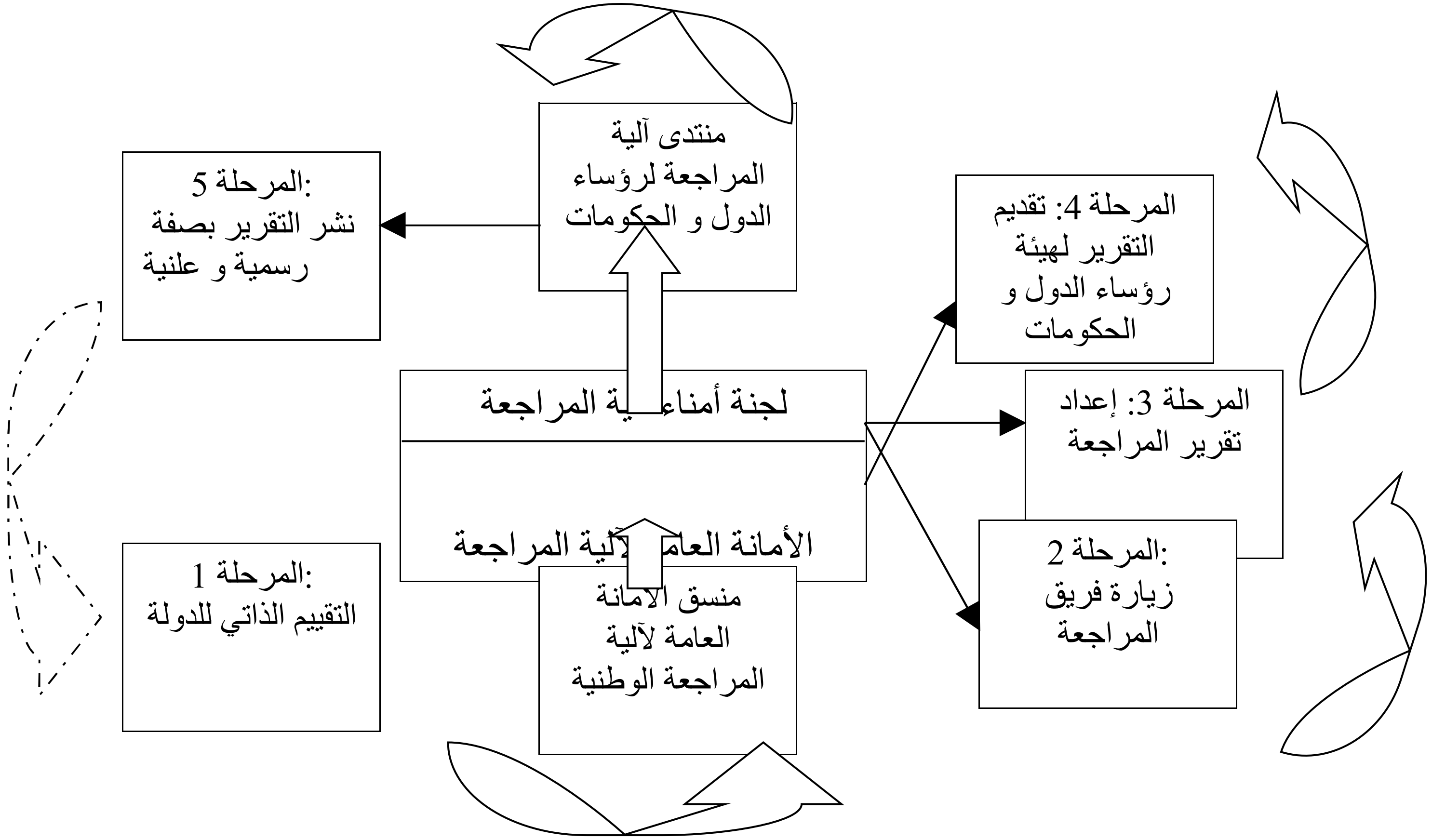
الشكل رقم (04): العلاقة ما بين مراحل آلية المراجعة و عمليات التخطيط



المصدر : Eric Albert Opoku ,op.cit, p 39.

الشكل الموضح أعلاه يبرز أهمية و ضرورة التنسيق الذي يجب أن يكون قائما بين مراحل عملية التخطيط و مراحل عملية المراجعة لدى الدولة محل المراجعة ,فلقد أبرزت المبادئ التوجيهية لآلية المراجعة أنه من مسؤولية الدول المشاركة تنظيم عملية وطنية تشاركية و شفافة من خلال إنشاء مركز التنسيق الذي قد يكون جزءا لا يتجزأ من الهياكل القائمة و مع ذلك فانه من الأهمية أن يكون عمل المركز بشكل منسق و متكامل مع صنع السياسات و عمليات التخطيط و التي تتضمن المراحل الأساسية :تحليل الوضع و التخطيط و التنفيذ و الرصد و التقييم.

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي و مراحل آلية مراجعة النظراء الإفريقية



ملاحظة*:

السهم الذي بشكل نقاط من المرحلة الخامسة إلى المرحلة الأولى يرمز إلى المراجعات الدورية التي تجري للتأكد من التقدم المحرز في مجال تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه.

المصدر : Eric Albert Opoku, Effective stake holder participation in the APRM, op. cit, p 15 .

إن عملية المراجعة تتضمن استعراضات دورية لسياسات و ممارسات الدول المشاركة للتأكد من التقدم نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها بصورة متبادلة و الشكل أعلاه يوضح أن عملية المراجعة هي عبارة عن عملية منسقة و متكاملة تتشارك فيها مجموعة من الوحدات المسئولة عن حسن سير المراحل الخمسة لعملية المراجعة حيث أنه و في المرحلة الأولى تقوم الدولة بإجراء تقييم ذاتي في المجالات الرئيسية الأربعة و تطوير برنامج العمل هذا الأخير الذي يتم إرساله إلى الأمانة العامة للآلية . و في المرحلة الثانية تكون زيارة

فريق المراجعة تحت إشراف الأمانة العامة و لجنة الأمناء. و في المرحلة الثالثة يقدم فريق المراجعة بتقـــديم التقرير إلى الحكومات المعنية ,و في المرحلة الرابعة يرفع التقرير المتضمن برنامج العمل النهائي إلى لجنة الأمناء المتكونة من الشخصيات البارزة في الدولة ,و في المرحلة الخامسة و الأخيرة يتم تداول التقرير بعـــد النظر فيه من طرف منتدى آلية المراجعة لرؤساء الدول و الحكومات .

في **مارس 2003**أقرت القمة السادسة لرؤساء دول و حكومات النيباد **بأبوجا (نيجيريا)** الوثائق التفصـــــيلية لآلية مراجعة النظراء و هي :[1]

– مذكرة التفاهم بشأن آلية المراجعة والتي تلتزم فيه الدول الأعضاء بالتعاون من أجل إنجاحها و تقديم الدعم لها بما فيه التمويل المادي.

– وثيقة تنظيم و عمل الآلية و التي تفصل هياكل الآلية و مراحلها.

– وثيقة أهداف و معايير و مؤشرات عملية المراجعة.

– مذكرة تفاهم بشأن زيارات فرق العمل المنوط بها زيارة كل دولة و القيام بعملية المراجعة.

و في **جويلية 2008** بلغ عدد الدول المنضمة رسميا لآلية مراجعة النظراء 29 دولة و ذلك بتوقيعها علـــــى **مذكرة التفاهم**[2] **(MOU).**

و الجدول رقم (02) يبين كيف أنه و في ظرف 5 سنوات من إطلاق آلية المراجعة بلغ عدد الدول المنظمة إليها 29 دولة و هذا إدراكا منها لأهمية عملية المراجعة و ذلك لأجل بناء القدرات الوطنية في مجال الحكم الراشد.كما توضح الخريطة الموالية وضعية الدول اتجاه مختلف مراحل عملية المراجعة:

(1) Guidelines for countries to prepare for and to participe in the African Peer Review Mechanism (APRM), NEPAD/APRM/panel3/Guidelines/11-2003/doc8, paragraph.

(2) Memorandum of understanding of the African Peer Review Mechanism (the MOU), NEPAD/HSGIC/03-2003/APRM/MOU, paragraph19, 20, 21, 22.

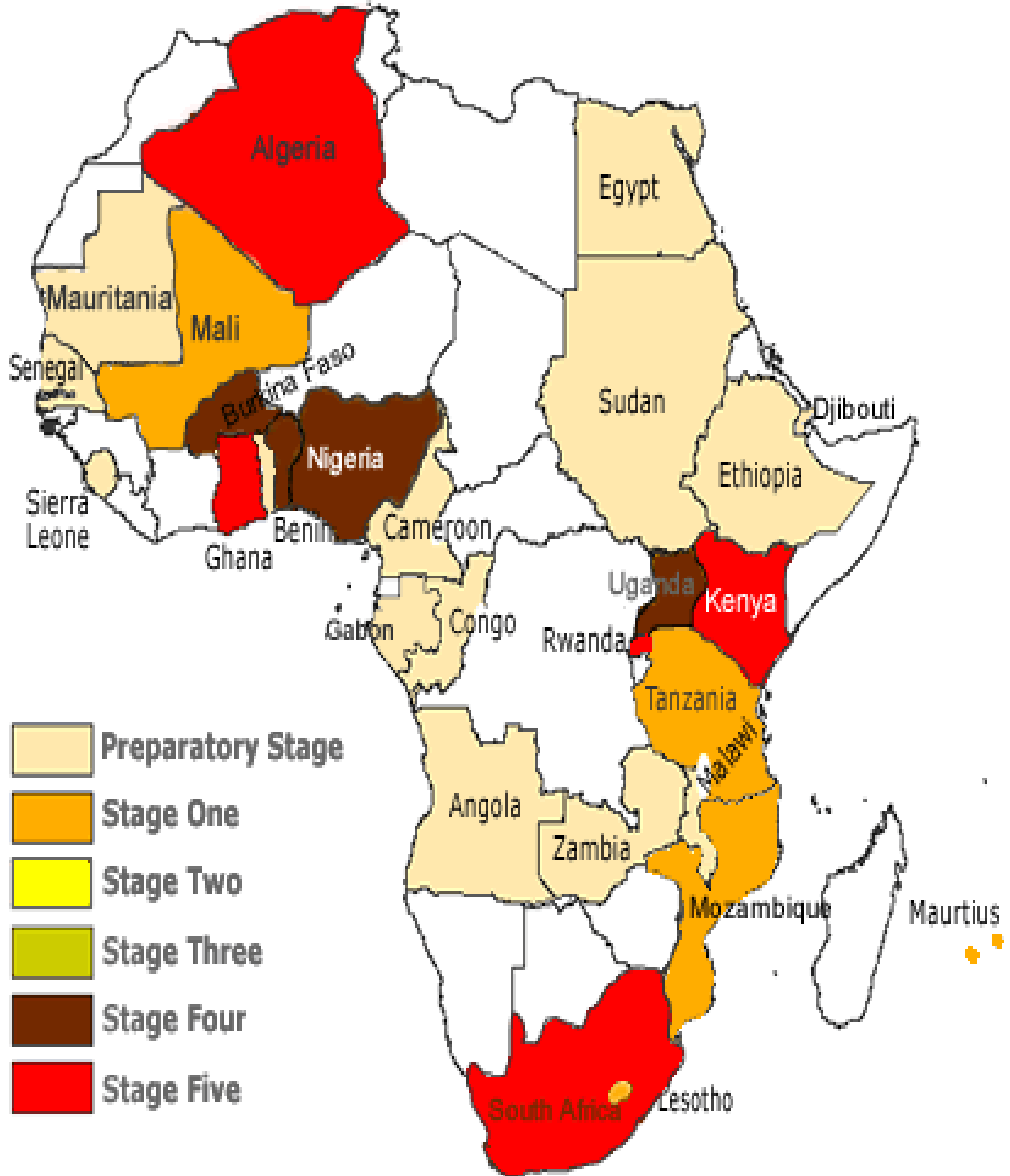
الجدول رقم (02) : الدول المنظمة إلى آلية مراجعة النظراء الإفريقية (APRM)

العدد	الدول	تاريخ التوقيع على مذكرة التفاهم((MOU
1	الجزائر	09 مارس 2003
2	بوركينا فسو	09 مارس 2003
3	جمهورية الكونغو	09 مارس 2003
4	إثيوبيا	09 مارس 2003
5	غانا	09 مارس 2003
6	كينيا	09 مارس 2003
7	الكاميرون	03 افريل 2003
8	الغابون	14 افريل 2004
9	مالي	28 ماي 2003
10	موريشيوس	09 مارس 2004

11	الموزمبيق	09 مارس 2003
12	نيجيريا	09 مارس 2003
13	روندا	09 مارس 2003
14	السينغال	09 مارس 2003
15	إفريقيا الشمالية	09 مارس 2003
16	أوغندا	09 مارس 2003
17	مصر	09 مارس 2003
18	البنين	31 مارس 2004
19	مالاوي	8 جويلية 2004
20	ليوسوتو	8 جويلية 2004
21	تنزانيا	8 جويلية 2004
22	أنغولا	8 جويلية 2004
23	سيراليون	8 جويلية 2004
24	السودان	22 جانفي 2006
25	زامبيا	22 جانفي 2006
26	ساو توهي و برينسيي	29 جانفي 2007
27	جيبوتي	29 جويلية 2007
28	موريطانيا	30 جانفي 2008
29	الطوغو	01 جويلية 2008

Source:
Status of countries: [www.eneca.org/aprm/countries status. asp] (15-09-2009).

خريطة توضح وضعية الدول اتجاه مراحل عملية المراجعة



المصدر : (Status of countries: [http://www.eneca.org/aprm/countries status. asp] (15-09-2009

الخريطة توضح أنه وحتى **أكتوبر 2009** وقع 29 بلدا على مذكرة التفاهم للانضمام إلى آلية المراجعة من أجل النظراء أما عن المراحل التي وصلت إليها كل دولة فهي كالأتي:

المرحلة التحضيرية:

وهي البلدان التي وقعت على مذكرة التفاهم (أي الانضمام إلى آلية) ولكن لم تبدأ هـذه العمليـة وهـي: أنغولا والكاميرون وجمهورية الكونغو، جيبوتي، مصر، الغابون،ملاوي ،موريتانيا،ساوتومي وبرنسيبي،السنغال،سيراليون،السودان،توغو،زامبيا.

المرحلة الأولى:

و هي البلدان التي بدأت عملية المراجعة و التي ستخضع لعملية وطنية شاملة للتقييم الذاتي تشارك فيها جميع الجهات ذات الصلة و هي كالتوالي :الموزمبيق,و مالي .

المرحلة الثانية :

و هي البلدان التي سيقوم فريق المراجعة بزيارة استعراض قطري للتشاور مع أصحاب المصلحة على نطاق واسع هي: تنزانيا.

المرحلة الثالثة:

و فيها يقوم الفريق القطري بإعداد مشروع التقرير على أساس وثيقة المعلومات الأساسية و ما أعدته الأمانة العامة : إثيوبيا وموريشيوس.

المرحلة الرابعة :

حيث يقوم رئيس فريق الشخصيات البارزة باصال التوصيات إلى رئيس الدولة وحكومة البلد قيد الاستعراض ويقدم بعد ذلك التقرير النهائي للاستعراض القطري وبرنامج العمل لمنتدى رؤساء دول الآلية :بوركينافاسو ونيجيريا وأوغندا.

المرحلة الخامسة :

و هي البلدان التي أنجزت عملية الاستعراض : الجزائر,البنين,غانا, كينيا , ليسوتو ورواندا وجنوب أفريقيا .

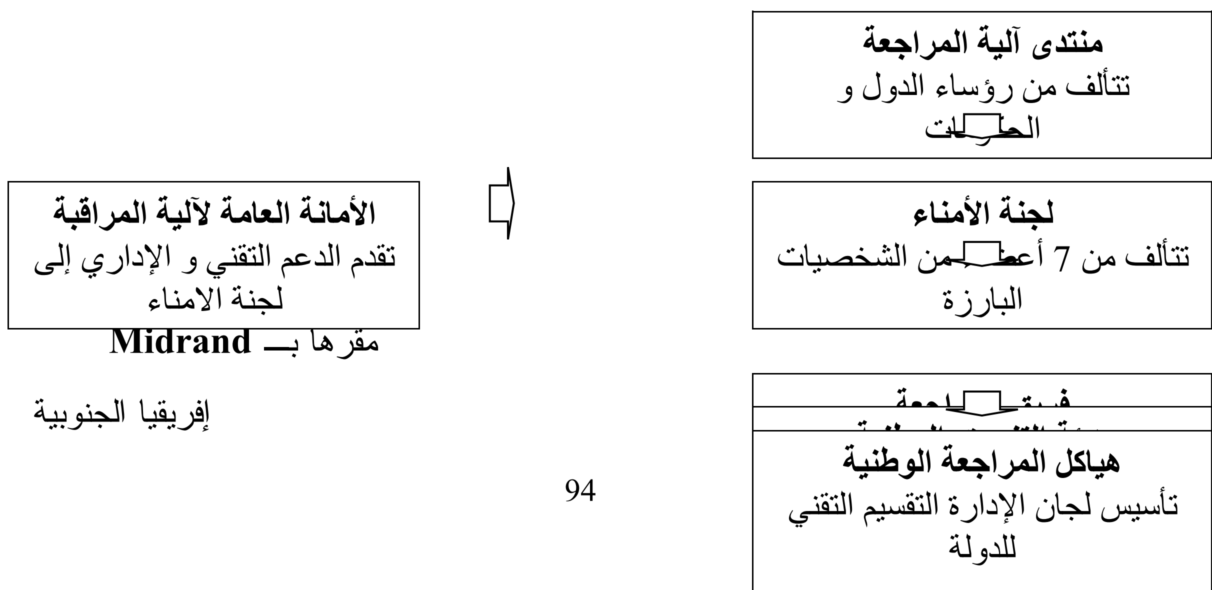
و عليه حددت الوثائق السابقة طبيعة آلية المراجعة بأنها"**آلية طوعية تنضم إليها الدول أعضاء الاتحاد الإفريقي باعتبارها آلية للرقابة الذاتية** "[(1)] هدفها هو دعم تبني الدول الإفريقية لسياسات و معايير و ممارسات تؤدي إلى الاستقرار السياسي و النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة و ذلك عن طريق التأكيد على آن تكون سياسات و ممارسات الدول المشاركة تتوافق مع القيم التي حددها إعلان الحكم الاقتصادي و السياسي الرشيد. [(2)]

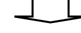
ولكن الوثائق تؤكد أنها ليست آلية عقابية فالدول المشاركة سوف تدعم و تشجع بعضها البعض و تمـــارس نوعا من الحوار البناء بين النظراء للتأكد من التزام هذه الدول بالمبادئ المتفق عليها , كما أنها سوف تقـوم بتبادل المعلومات حول السياسات المثلى لإحداث نوع من التعلم المتبادل في مجالات الديمقراطية و مكافحـة الفساد و غيرها.وخلال لقاء رؤساء الدول الإفريقية في **فيفري 2004** **بكيغالي (رواندا)** تـم الإعلان بـأنه ستكون **غانا, كينيا,رواندا,موريشيوس** أول الدول التي ستبدأ عملية المراجعة وتم تأسيس الهيكل التنظيمـي الذي ستعمل وفقه آلية المراجعة ,و الأشكال رقم (06) و (07) توضح أهم تلك الهياكل و الأدوار المنـوط بها :

6th Summit of the NEPAD Heads of states and government Implementation Committe (1) Objectives, Standards, Criteria and Indictors (OSCI) for APRM document, Abuja, 9March2003, .articles1, 4, 1, 6

.APRM Base Document, op, cit, article 13 (2)

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لآلية مراجعة النظراء







المصدر :

Grant Masterson, An analysis of the implementation of the African Peer Review Mechanism in Ghana, Kenya and Mauritius, ETSA Occasional paper, Number 29, February 2005, p7.

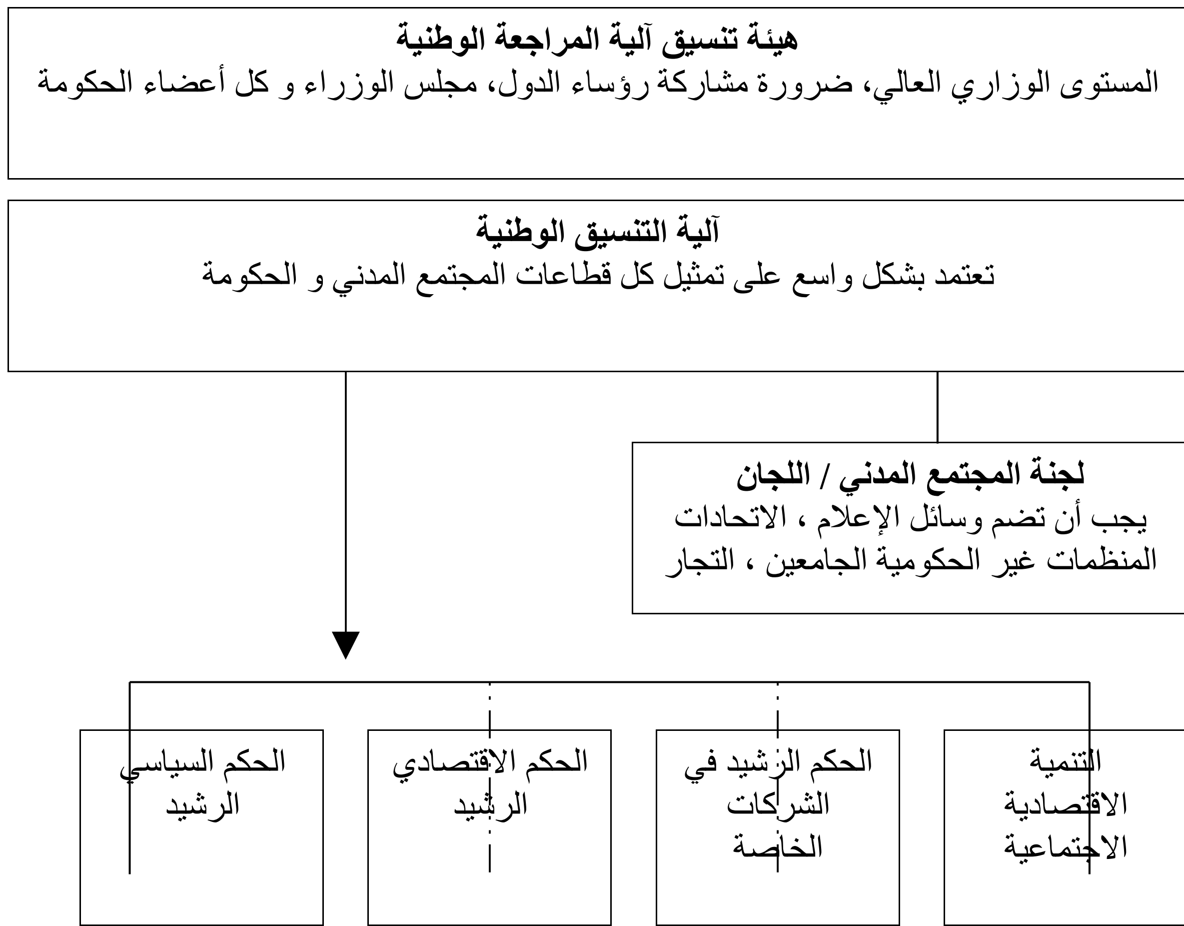
يوضح الشكل أعلاه التسلسل الهرمي للهيكل التنظيمي لآلية المراجعة و الذي يتكون من رؤساء الدول و الحكومات (المنتدى) و الذي يعتبر أعلى سلطة لصنع القرار في الآلية و هي المسئولة عن تعيين الأعضاء السبعة للجنة الأمناء وتقوم بالإشراف على نزاهة عملية المراجعة عن طريق تعيين فريق المراجعة و الذي يرأسه واحد من أعضاء لجنة الأمناء الذي يجب أن يضم أشخاص ذوي خبرة واسعة في المجالات الأربعة لعملية المراجعة و شخص واحد على الأقل له الخبرة في مجال القانون خاصة الدستوري و قانون الدولة .

و تقوم الأمانة العامة التي يوجد مقرها ب **MIDRAND** بمساعدة فريق المراجعة في جميع المسائل التقنية و الإدارية فضلا عن نشر المعلومات ذات الصلة بالآلية كما تعتبر الأمانة نقطة اتصال لوسائل الإعلام و المجتمع المدني ,و بمجرد انضمام الدولة إلى الآلية بالتوقيع على مذكرة التفاهم تدخل في دورة مما يعني أنها ستكون محل مراجعة مرة واحدة كل أربعة سنوات ,و تدعو مذكرة التفاهم البلد بصياغة مسودة أولية قبل 9

أشهر من زيارة فريقي المراجعة هذا التقرير يستند إلى الاستبيان الذي تكون الحكومة مسئولة عن نشره لكل مؤسسات الدولة ووسائل الإعلام و المجتمع المدني.

أما هيئة التنسيق الوطنية فتعتبر الصلة المباشرة بين الحكومة الوطنية و فريق المراجعة و هي مسئولة عن جمع و تحرير التقرير الأولي عن حالة البلد محل المراجعة و إعداد الهياكل الوطنية الضرورية لعملية المراجعة و إعطاء فرصة لطائفة واسعة من الناس و مؤسسات الدولة و المنظمات من إجراء مدخلات واسعة النطاق فيما يخص عملية المراجعة .

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لآلية مراجعة النظراء على المستوى الوطني



التنمية في مبادرة النيباد

اللجـــــــــــان التقنيــــــــــــة

المصدر : Ayesha kajee, Nepad's APRM: A progresse report, op, cit., p 251.

هذا الشكل يوضح العلاقة التي تربط مختلف التنظيمات و الهيئات المشاركة في عملية المراجعة على المستوى الوطني حيث تقوم الدولة محل المراجعة بتعيين هيئة لآلية المراجعة الوطنية و تعتمـــد بالضــــرورة على مشاركة كل المستويات الوزارية العالية من رؤساء الدول و الحكومات وآلية التنسيق الوطنيـــة و الـــتي تعتمد بشكل رئيسي على تمثيل كل قطاعات المجتمع المدني (يجب أن يضم كـــل القطاعـــات المجتمعيـــة و جماعات المصالح) و من ثم تعيين لجان تقنية تكون متخصصة في المجالات الرئيســـية الأربعـــة لعمليـــة المراجعة : التنمية الاقتصادية ,الحكم الراشد في الشركات الخاصة ,الحكـــم الاقتصـــادي الرشـــيد و الحكـــم السياسي الرشيد .

ما يتضح من تحليل المؤشرات الموضوعة لتحقيق الأهداف التي حددتها الوثيقة في كل من مجـــال :الحكـــم السياسي, الحكم الاقتصادي, الحكم في الشركات الخاصة, و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية أنها في الغـــالب أقرب إلى الاهتمام بالجوانب القانونية و المؤسسية الضيقة, كما أنها من العمومية بما لا يعكس الأداء الحقيقي للدول الإفريقية في مجال الحكم الراشد,فمثلا في مجال الحكم السياسي الرشيد حاولت الدول الإفريقية ترتيب الأهداف من حيث الأهمية بما يتوافق مع متطلبات الدول الإفريقية , فجاءت على سبيل المثال قضية منـــع و إدارة الصراعات على رأس الأهداف السياسية للحكم الراشد و تجنبت الإشارة إلى تـــداول الســـلطة و دور القيادة و نفس الأمر ينطبق على باقي المجالات حيث جاءت المؤشرات و الأهداف أكثر اختزالا و عمومية.(1)

و قد قدمت عدة تفسيرات حول هذا الشأن منها:

– أن المؤشرات جاءت بهذه العمومية حتى يكون من السهل الاتفاق حولها بين الدول الإفريقية ,و أن محاولة وضع مؤشرات أكثر تفصيلا كان من الممكن أن يخلق انشقاقات بين الدول الإفريقية.

– أن الدول الإفريقية كانت في سباق لإكمال أبعاد و مؤسسات الآلية لإرضاء الدول المانحة و هو ما يؤشـــر على عدم أهمية المبادرة للقارة وشعوبها و إنما هو محاولة جذب انتباه المؤسسات المانحة لإقناعهـــا بجديـــة الدول الإفريقية في تحقيق التنمية و الالتزام بمبادئ المبادرة.

ونتيجة لذلك تأثرت النظرة الإفريقية لمفهوم الحكم الراشد من خلال المبادرة فجاءت بشكل مختزل وحيث تم إغفال العديد من الأبعاد و المؤشرات ذات الأهمية للسياق الإفريقية كقضية الأمن في صياغة الحكم الراشد, و الجذور الأساسية للصراع في الدول الإفريقية. كما أنه من الجدير التنويه إلى أن الدول الإفريقية قد تركت مسألة صياغة مؤشرات و معايير الحكم الراشد للجان فنية مدعومة من المؤسسات الدولية بدلا من فتح حوار مشترك حول المفهوم.

(1) Méchanism Africain d'évaluation par les pairs(MAEP), ministère fédéral de la coopération .économique et du développement, Mai2007

المطلب الثالث : تحديات آلية مراجعة النظراء

انه على الرغم من أسبقيت مبادرة النيباد بطرحها لآلية مراجعة النظراء (**PRM**) إلا أن العديد من القضايا و الأسئلة قد أثيرت حول جوانب النقص و سبل إصلاحها ,و حول أفاق هذه الآلية و مدى مساهمتها في تدعيم الحكم الراشد في دول القارة و من أهم هذه القضايا :

أولا : اعتماد الآلية الإفريقية بشدة على نموذج ألية مراجعة النظراء لمنظمة التنمية و التعاون الاقتصادي , حيث أن الآلية الإفريقية لم تتضمن أي قرار عقابي أو أي شكل من أشكال الأعمال الملزمة قانونيا أو آليات الإنفاذ .و هو مايعزز رؤية بعض النقاد بأن ترتيب الآلية و النيباد بهذا الشكل إنما كان لإرضاء و جذب مجتمع المانحين. [1]

ثانيا : الطابع الطوعي للآلية أفقدها الطابع المؤسسي الإلزامي على آليات التعامل مع المعارضين ,هذا ما مفاده أن الآلية لينة للغاية "**SOFT METHOD**" كوسيلة لإصلاح ممارسات الحكم ,إضافة إلى أن الهيكل التنظيمي للإلية لا يحمل أية صيغة إلزامية.[2]

ثالثا : الإفراط في التقنية و التعقيد في مجالات التركيز **فالاستبيان The Questionnaire)**) مثلا الذي صاغته لجنة أمناء الآلية لتجيب عليه الدولة الخاضعة للمراجعة حاول تغطية الكثير من القضايا إلى حد الخلط و التداخل بينها, كما لم يعد بإمكان الحكومة و المجتمع المدني الرد عليها لغياب أسئلة تتماشى مع

الأحداث المستجدة, كما تم حذف العديد من الوثائق المهمة على المستوى الدولي و الإفريقي منها :**بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب 1998**,**إعلان مبادئ حرية التعبير في افريقيا 2002**, و لم يتم الإشارة معايير التجمعات الإقليمية و دون الإقليمية (**SADC , ECOWAS**) و التي تعتبر مبادئها وثيقة الصلة مع قضايا الحكم الراشد و الديمقراطية , و في مجال حرية التعبير كانت المبادئ شديدة العمومية و لم يتم الإشارة إلى حرية الصحافة و الإذاعة ووسائل الإعلام و حرية التجمع كما لم يتم الإشارة إلى التمييز ضد امرأة و التمييز و المساواة بين المواطنين .

---

(1) راوية توفيق,دول الشمال الإفريقي و مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) :نحو مشاركة فعالة في مبادرات التنمية الإفريقية ,أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية ,معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ,القاهرة, 2005,ص 312.

(2) Grant Masterson, an analysis of the Implementation of the African Peer Review Mechanism in Ghana, Kenya and Mauritus, EISA occasional paper, N29 February2005, p6.

رابعا: تردد البلدان المشاركة في الخضوع لعملية المراجعة بعد دعم البعثة وعدم اتخاذ التدابير التصحيحية لتصحيح أوجه القصور **فرواندا** مثلا رأت أنه لا معنى لأخذ المشورة من سكرتارية الآلية و فضلت اختيار 50 شخص من مجلس الحكم و رفضت اقتراح السكرتارية بتأسيس مجلس مع أغلبية المجتمع المدني[1] و لهذا تم تصنيف رواندا في المرتبة 118 من بين أكثر الأنظمة الاستبدادية في العالم في مجلة **The Economist Democracy Index 2007**[2] . كذلك فقد شكك العديد من المحللين في أن الدول الإفريقية مستعدة بالفعل لأن تمارس ضغوطا على بعضها البعض لدفع مبادئ الحكم الراشد خاصة بعد موقف الحكومات الإفريقية من التجاوزات ضد نزاهة العملية الانتخابية و التعبير عن الرأي في **زيمبابوي 2002**. [3]

خامسا : عدم القدرة على تحمل التمويل على المستوى الوطني و القاري للآلية, فالآلية لا تملك في الوقت الحالي تمويل خاص بها على الرغم من الاتفاق على أن تشارك كل دولة سنويا بمبلغ **100.000دولار أمريكي** لتشغيل الأمانة ,إلا آن معاناة الدول الإفريقية من الركود الاقتصادي و التخلف عن دفعها للديون المستحقة عليها جعلها عاجزة عن دفع اشتراكاتها للإلية و الجدول رقم 03 يوضح المساهمات المالية للدول الأعضاء في الفترة ما بين **2004-2006** [4] , و هو ما دفع بها إلى الاعتماد على مصادر التمويل من شركاء التنمية

(حكومة كندا ,المملكة المتحدة, اسبانيا, برنامج الأمم لمتحدة الإنمائي) إضافة إلى **مصرف التنمية الإفريقي ,اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة** و هو ما يوضحه الجدول رقم 04 .

هذا و يبقى مستقبل الآلية غامضا إلى أن تقوم مبادرة النيباد بتخصيص موارد خاصة لتمويل الآلية على المدى الطويل و ضرورة التفكير في إنشاء **صندوق استئماني" TRUST FUND**" لذلك فهناك تخوف من أن تصبح الآلية شرطا للمساعدات الإنمائية الرسمية .[5]

---

(1) APRM: time to address Government and civil society: [http://www.newsfrom Africa.org/news from Africa /articles /art 10850-html] (03-07-2009).

(2) Yarik Turianskyi, common African political governance Issues: lessons from six early APRM reports, occasional paper, N°28, SAIIA, March2009.

(3) Charles Manga Fonbad and Zein Kebonang, African Peer Review Mechanism: challenges and prospects, current African Issues N32, Nordiska African, 2007.

(4) The African Peer Review Mechanism (APRM) :Africa's Innovative Thinking on Governance Prepared by the APRM for the Eighth Gathering of the African Partnership Forum ,Berlin ,Germany 22 to 23 May 2007 .

(5) Ousmane Déme , between Hope and scepticism: civil society and the African Peer Review Mechanism, Partnership Africa Canada, October, 2005, p15.

سادسا : انعدام المساءلة و الشفافية في لجنة الأمناء و منتدى ألية المراجعة و بطء تجديد أعضاء لجنة الأمناء **APR PANEL))** و استقلالها يؤثر على مصداقية عملية المراجعة.[1] فلجنة الأمناء مسئولة عن نزاهة عملية المراجعة بصفة عامة و أي انحياز منها أو تستر يمكن أن يفضح عملية المراجعة كلها , إلا أن سلطاتها لا تؤهلها لذلك فهي لا تملك الحق في تغيير مبادئ و معايير عملية المراجعة و كما تم سحب منها سلطة تفسير وثائق المبادرة في حالة وجود خلاف.[2] هذا و لا يمكن للآلية من تحقيق الكثير إذا استمرت تحت سيطرة رؤساء الدول و الحكومات لأنهم لا يمكن أن يخضعوا للتقييم و يقيموا في نفس الوقت.

سابعا : استغراق عملية المراجعة فترة طويلة ففي كينيا مثلا استغرقت ثمانية أشهر من أجل التوصل إلى اتفاق مع المجتمع المدني حول العضوية في مجلس الإدارة, كما أن تقارير المراجعة **لنيجيريا** و **بوركينافاسو** معلقة منذ **منتدى شرم الشيخ في جويلية 2002** .[3]

ثامنا : غموض عملية المراجعة وعدم وضوحها , فهل هي عملية سياسية تهدف إلى تبادل الخبرات و السياسات و النماذج و الممارسات المثلى و بناء القدرات أم عملية قانونية لأنها أيضا تتضمن التأكد من

التزام الدول بسياسات و مؤشرات معينة [4] و ربما هذا ما دفع بالدول الإفريقية للتوفيق بين أمرين : وجـود آلية للمراجعة توحي بجدية هذه الدول عن الالتزام بمبادئ الحكم الراشد و في نفس الوقت التأكيد على أنهـا ليست آلية عقابية ضد الدول غير الملتزمة بهذه المبادئ.

تاسعا : عدم وجود صيغة وطنية لإدماج برنامج العمل الوطني (**P O A**) مع البرامج و خطط التنمية وهذا راجع إلى عدم كفاءة و فعالية صياغة برنامج العمل الوطني ،فعلى برامج العمـل الـوطني أن تعكـس الشواغل و الأولويات الوطنية و أن تكون متصلة بالخطط الوطنية ففي **كينيا** مثلا استطاعت إعداد إستراتجية لاستعادة الثروة و فرص العمل و ذلك بتوحيد كل من **الورقة الإستراتجية للحد من الفقر (2001)** ، **و خطة مابعد الانتخابات (2001)** و جميع خطط التنمية.[5]

Jakkie Cilliers, Peace and Security through good governance: a guide to the NEPAD Peer (1) .Review Mechanism, Institute for Security Studies (ISS), paper N70; April2003, p15

Chapter 3: Public Administration, Governance and NEPAD /APRM: a critical Literature (2) :review
.(http:// www.upetd.up.ac.za/thesis/available/etd.../03chapter 3.pdf] (03-07-2009]

Rawia Tawfic,Reviewing Good Governance :towards a methodology for the African Peer (3) Review Mechanism, Johannesburg ,the South African Institute of International Affairs .(SAIIA),reportsN°41,2004,p,p,45,46

Evarist Bainu , The APRM: a critical Appraisal, unpublished Paper, 2003. (4)

(5) Annie Barbara Chikwanhc, the APRM: a case study in democratic institution building, ISS, .paperN°151, October2007, p9

و في غينيا أيضا تم وضع برنامج العمل الوطني تماشيا مع خطط حيث تم إنشاء " **لجان للرقابة** " لرصـد تنفيذ برنامج العمل الوطني و في **21 أفريل 2009** أعلنت غانا عن إنشائها " **مركز للنهوض بالآليـة** " (**WACAA**) لغرب إفريقيا من أجل تعزيز عملية التعاون و التكامل لعملية المراجعة لأنها كانت بارعة فـي إصلاح كل عمليات المراجعة. [1]

و من ناحية أخرى فانه و على الرغم من أن الوثيقة الأساسية للآلية قد أشارت إلى ضرورة المشـاركة فـي عملية المراجعة إلا أن ما يلاحظ على أرض الواقع عكس ذلك فهناك غياب واضح للمعلومات حول فـرص المجتمع المدني للمشاركة في الآلية ،إضافة إلى القيود التي تفرض على منظمات المجتمع المدني الإفريقـي كما و أن العديد منها يتوقف نشاطها على التمويل الخارجي فتمثيل منظمات المجتمع المدني مثلا في **إثيوبيا**

غير كافي و هو ما يتعارض مع مبادئ الآلية , ففي **مارس 2009** نشر المركز الدولي **Not For Profit Law** العدد الأول له بعنوان "**Global Trends in NGO Law**" تحدث فيه عن التحديات التي تؤثر على المنظمات غير الحكومية. هذا و أسفرت نهاية عملية المراجعة في كل من الجزائر ،كينيا ، بنين ،رواندا و جنوب إفريقيا عن جملة من النقائص كانت غائبة عن عملية استعراض الدول نذكر منها : غياب فصل السلطات و هيمنة السلطة التنفيذية ففي **كينيا** مثلا لوحظ تأثير السلطة التنفيذية على عملية ترشيح و تعيين القضاة رغم إشارة برنامج العمل الوطني عن تنفيذ الإصلاحات القضائية و الإدارية. [2] هذا إضافة إلى الفساد في كل مراحل الآلية و مشكلة حقوق الإنسان و خاصة تهميش حقوق المرأة و الطفل .

و في الأخير يجب التذكير بأن الآلية مازالت في مرحلة مبكرة قبل الحكم عليها بالفشل أو النجاح لكنه من الواقعية إصلاح مواضع الخلل في الآلية لتكون أهلا لتجسيد الآمال التي بنيت عليها.فأولا بتعيين توفر الإرادة السياسية لدى الحكومات و رؤساء الدول في طريقة إدارة المؤسسات و العمليات التي تتطلبها هذه الآلية, ضرورة إجراء الاتصالات اللازمة و التشاور قبل اتخاذ القرارات مع الجمهور و منظمات المجتمع المدني، إدارة العمليات بشفافية في كل مستويات الآلية ، ضرورة أن تكون صياغة و كتابة التقارير تعكس وجهات نظر جميع الأمة و مختلف المنظمات الإقليمية و العرقية و الدينية و في هذا الإطار على المجتمع المدني إثبات قدراته على القيام بدوره في عملية المراجعة ، وقد بدأت منظمات المجتمع المدني فعلا محاولة علاج بعض المعوقات فقد قاد المعهد الانتخابي للجنوب الإفريقي **(Institute of Southern Africa) E I S A**

---

(1) Steven Gruzd: the African Peer Review Mechanism: Assessing Origins Institutional Relations and achievements, SAIIA, occasional paper, N°29, April2009, p12.

(2) Browen Manby, African Peer Review Mechanism: Lessons from Kenya: [http://www.panbazuka.org/en/category/features/47406] (03-07-2009).

مبادرة لتشكيل منتدى إفريقي للمجتمع المدني على مستوى القارة لمتابعة قضايا النيباد و آلية مراجعة النظراء. [1]

كما نظم ملتقى في **ياوندي** من **21** إلى **23 أفريل 2009** بدعم من اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة و بشراكة كندا و بعض المنظمات الغير الحكومية للكاميرون و ذلك بهدف زيادة الوعي حول دور المجتمع المدني في الآلية. [2] و من أجل فعالية الآلية ينبغي عرض التقارير النهائية و برنامج العمل الوطني على الهيئة التشريعية من جانب السلطة التنفيذية, و ضرورة تمديد مرحلة التنفيذ مع مشاركة منظمات المجتمع المدني و البرلمانيين لتقييم و رصد التقدم المحرز في تحقيق برنامج العمل الوطني. [3]

و من جهة أخرى فان تعقد آلية المراجعة يتطلب إدارة فعالة للمعلومات و الموارد و الوقت و منهجية التخطيط ووضع إستراتيجية فعالة لإدارة الأمور الحاسمة إضافة إلى تكوين الموظفين المختصين و بالعدد الكافي. (4) هذا و يمكن لآلية المراجعة إثبات فعاليتها من خلال مفهوم **ضغط النظراء** "**Peer Pressure**" و هذا من خلال مجموعة التوصيات الرسمية و غير الرسمية, و ترتيب إجراء مقارنات بين البلدان و هذا من خلال إتاحة المعلومات لوسائل الإعلام و الجمهور. (5)

و بعيدا عن الجدل حول ضرورة أن تكون هذه الآلية آلية عقابية أو مدى التزام الدول بمبادئها فان أحد أهم الأبعاد التي تحملها الآلية, كما وافق معظم المحللون مع رأى **Malachia Mathoho** من مركز دراسات السياسات في جوهانسبورغ أن هذه الآلية يمكن أن تكون أداة إقليمية كبرى لتعزيز الديمقراطية في إفريقيا . (6)

Electoral Institute of Southern Africa, communique of the conference: strengthening (1)
.Democracy through NEPAD: The Role of African Civil Society, Johannesburg, May 2003

.Rapport du séminaire sur le MAEP à Yaoundé, le Moniteur du MAEP, N°7, Juin2009, p3 (2)

John K Okokapri, The AU, NEPAD and the Promotion of Good Governance in Africa, Africa (3)
.Research Bulletin, Nordic Journal of African Studies N°13, March 2004

Brendan Boyle, Making the News: Why the African Peer Review Mechanism didn't, SAIIA (4)
.occasional Paper, September 2008

.The APRM: Process and Procedures, African Security Review, Vol 11, N°4, 2002 (5)

Malachia Mathoho, An African Peer Review Mechanism: a panacea for Africa's governance (6)
.challenges, Center for Policy Studies, Johannesburg Policy Brief 29, August 2003, p 12

هذا و يمكن أن تمثل الآلية منتدى لمناقشة افريقية حول الحكم الراشد و الاتفاق حول قواعد اللعبة السياسية كما يمكن للآلية إذا عالجت موطن ضعفها أن تساهم في تهيئة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص و تعزيز ثقة المستثمرين في هذه الآلية .(1) فقد تكون الآلية أداة إقليمية كبرى لتعزيز الديمقراطية في إفريقيا كونها تقدم وتحاول تكريس قيم جديدة كما أشار إلى ذلك **كريس لانسبرج** (2) حيث أنها تمثل فرصة لتحسين نظم الإدارة العامة و اعتماد الدول الإفريقية "الميثاق الخدمة العامة في إفريقيا " في ويندهوك (ناميبيا) أحسن دليل على الممارسة الجيدة للحكم , هذا فضلا عن الفوائد الايجابية التي يمكن جنيها من خلال الآلية : (3)

- تحسين نوعية الحكم .
- تعميق الديمقراطية و تعزيز المؤسسات الوطنية .
- إيجاد حلول للمشاكل التي قد تكون مهملة أو مهمشة .
- تعزيز صورة البلاد و القارة مع المستثمرين و شركاء التنمية .

---

(1) Njunga M.Mulikita, NEPAD's African Peer Review Mechanism APRM, Bureau critic Reform and the challenge of wealth creation in Africa, Paper prepared for the African Association of public administration and Management (AAPAM), February, 2005, p 11.

(2) Chris Landsberg, looking for Peers to Pressure The African Democratic Governance: pivotal for Africa's Future, Global Dialogue, Vol12, N°3, November 2002.

(3) Ross Herbert, Planning an Effective Peer Review: a guide book for national focal points, SAIIA, February 2007, p2.

المبحث الثاني :التنمية المستدامة في مبادرة النيباد

أولا: أهم خطط التنمية الإفريقية من الناحية التاريخية سبقت مبادرة النيباد العديد من مبادرات التنمية الإفريقية و التي اهتمت بالبعد التكاملي لتنمية القارة الإفريقية من أبرزها :

- **خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية 1980** : و تعتبر كاستجابة جماعية من الدول الإفريقية لتقرير البنك الدولي **Berg Report** الذي ركز على المشكلات الهيكلية في الاقتصاديات الإفريقية , في حين نسبة الخطة الأزمة الاقتصادية في إفريقيا إلى برامج التكييف الهيكلي .

- **برنامج أولويات أفريقيا للإحياء الاقتصادي(1986-1990)** : و يرحب بالجهود التي تبذلها البلـــدان الإفريقية من اجل تنميتها الاقتصادية و التنموية و تحديد مجالات العمل ذات الأولويـــات و تعهـــد البرنامـــج بتعبئة و استغلال الموارد المحلية من أجل تحقيق هذه الأولويات .

- **الإطار الإفريقي البديل لبرنامج التكيف الهيكلي 1989** : صاغته اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة لتوضيح أن برامج التكييف الهيكلي قد فاقمت الأزمة التنموية في إفريقيا و لهذا فقد كان الإطـــار الإفريقـــي البديل أولى المحاولات الجادة لوضع بديل شامل لبرامج التكييف الهيكلي .

- **الميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية** : صدر هذا الميثاق عن المؤتمر الدولي للمشاركة الشعبية في العملية التنموية في إفريقيا **بأروشا** عام 1990 بهدف بلورة إطار يكمل الإطار البديل للتكييف الهيكلي, و قد عبر الميثاق عن المضمون الحقيق للحكم الراشد دون الإشارة إليه صراحة .

- **الإستراتيجية الجديدة لأمم المتحدة لتنمية أفريقيا 1991** : ويعد البرنامج بمثابة ميثاق للالتزامـــات المتبادلة بين الدول الإفريقية و المجتمع الدولي لمساعدة الدول الإفريقية على تطوير بنيتها التحتية .

و قد أعتبر بعض المحللين أن أحد أسباب فشل هذه المبادرات هو عدم الاهتمام الدولي بدعمها فـــي الـــوقت الذي تعتمد فيه أفريقيا بشكل أساسي على الدعم الدولي لتحقيق التنمية في ظل عدم توفر المـــوارد الداخليـــة الكافية لتمويل هذه المبادرات , و بناءا على ذلك فسر هؤلاء الدعم الدولي للنيباد بكونها تختلف عن المبادرات السابقة لوضعها إطارا فكريا يتماشى مع الإطار الليبرالي الجديد الذي تدعمه الدول و المؤسسات المانحة. [1]

و سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل كيف اختلفت نظرة مبادرة النيباد لمبدأ الحكم الراشد و دور الدولـــة في عملية التنمية عن المبادرات السابقة , وهل يمكن لمبادرة النيباد تقديم نموذج جديد للتنمية يمكن من خلاله تفادى أوجه القصور لخطط التنمية السابقة ؟

(1) ADEBAYO ADEDEJI, « From the Lagos Plan of Action to The New Partnership For African Development and from the Final Act of Lagos to the Constitutive Act : Wither Africa ?, keynote address prepared for presentation at the African forum for Envisioning Africa , Nairobi, . Kenya 26-29 April 2002 ,p.p, 1.2

المطلب الأول : المسار التاريخي لمبادرات التنمية الإفريقية

لقد عرفت القارة الإفريقية نوعان من مبادرات التنمية في فترة ما بعد الاستقلال : [1]

أولا:مبادرات افريقية: و تشير إلى ملكية الدولة للمبادرات التي صممت من طرف الـــدول الإفريقيـــة بعـــد الاســـــتقلال و هـــــــي تركـــــــز علـــــــى "التنميـــــــة البشـــــــرية" .

ثانيا:مبادرات لأجل أفريقيا: و هي التي صممت لأجل إفريقيا و نفذت من خلال المؤسسات المالية الدولية في

فترة الثمانينات و اعتمدت على إيديولوجية السوق الحرة, لكنها فشلت بدليل التزايد المستمر للديون, انتشار الفقر في القارة الإفريقية, و ما يلاحظ على هاته المبادرات أنها كانت في فترة قصيرة لا تقل عن 10 سنوات للبدء في تنميتها الخاصة(2) , فاستغلت الدول الغربية تباطؤ النمو الاقتصادي في أواخر الستينات بالتدخل في الشؤون السياسية الإفريقية من خلال الوكالات و المؤسسات الدولية (**البنك الدولي, صندوق النقد الدولي**) و هذا في شكل استثمارات ضخمة هدفها تقويض دور الدولة بدلا من مساعدة إفريقيا.

و بحلول فترة **1970** ظهرت عيوب في الهياكل الاقتصادية الإفريقية : **كتدهور معدلات التبادل التجاري, زيادة العجز في ميزان المدفوعات و ارتفاع التضخم و زيادة العجز في الميزانية**. ولأجل مواجهة هذه الاختلالات قام القادة الأفارقة بالاتجاه إلى التكامل الإقليمي بهدف تعزيز التعاون في مختلف القطاعات العامة :**الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) مجموعة شرق إفريقيا(ECA)**.

و رغم ذلك لم تستطيع الدولة الإفريقية الفتية مواجهة تحديات فترة السبعينات فاضطرت إلى تسليم إدارة أمورها إلى المؤسسات الدولية و في بداية **1980** فرض الغرب على إفريقيا برامج التكيف الهيكلي بهدف تحقيق الثبات للاقتصاد الكلي و قد انطوت على : تخفيض أسعار العملة, التقليص في الإنفاقات العمومية و رفع الدعم عن السلع(3),لأنها كانت تواجه مشكلات على مستوى اقتصادياتها الكلية اشتملت على:العجز الكبير في الميزانية ,العجز الهائل في ميزان المدفوعات ,و نسبة التضخم العالية.(4)

(1) Anthony Baah, History of Development Initiatives, Africa Labour Research Network workshop, Johannesburg, p 22.

(2) Carl Eicher, Flash back: Fifty years of donor aid to African agriculture, conference paper, N°16, Pretoria, 1, 3December2003, p12.

(3) وليم توردوف, ترجمة كاظم هاشم نعمة, الحكم و السياسة في إفريقيا, منشورات أكاديمية الدراسات العليا, طرابلس, الطبعة الاولى 2004, ص 325 .

(4) منظمة اليونيسكو ,تأثير برامج الإصلاح الهيكلي على التعليم و التدريب ,المؤتمر العام ,الدورة الثامنة و العشرون , باريس 1995 .

فحسب المؤسسات الدولية فهذه البرامج تهدف إلى تحقيق الثبات للاقتصاد الكلي بغية التصدي للأسباب الأساسية للازمة الاقتصادية و في هذا السياق بذل القادة الأفارقة جهود عديدة في سبيل إصلاح هذه الاختلالات بدعم من الأمم المتحدة من بينها : **خطة عمل لاغوس 1980 , الإطار الإفريقي البديل لبرامج**

التنمية في مبادرة النيباد

التكيف الهيكلي 1989 , برنامج الأمم المتحدة للتنمية و الإحياء الاقتصادي في إفريقيا 1986 (UNAPAAERD) .

و بنهاية **1990** أصبح الوضع في إفريقيا سيئ بكل المقاييس فلقد أثبتت الدراسات أن برامج "**توافق واشنطن**" فشلت في تحقيق أهدافها المعلنة بدليل تزايد أعباء الديون, ضعف أداء النمو, عدم حصول غالبية السكان على فرص التعليم و الرعاية الصحية.(1)

و لقد أدت هذه الإخفاقات في الخطط الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية بعد تطبيق البرامج إلى:فض الاشتباك بين الدولة و القطاع الخاص في القطاعات الرئيسية للاقتصاد(2) , و تم تقدير أن نصف الأفارقة يعيشون الآن على أقل من **1دولار واحد** في اليوم في القرن الواحد و العشرين ,و تراكمت الديون الخارجية لتصل قيمتها إلى أكثر من **150**% من الناتج المحلي الإجمالي للدول الإفريقية ,فالعديد من البلدان الإفريقية اضطرتها مؤسسات **بروتن وودز** لإنفاق أكثر من **3/1** عائداتها من الصادرات الأجنبية خدمة للدين.

وقد قدمت تفسيرات عديدة لازمة التنمية الإفريقية ارتكزت معظمها حول ضعف الدولة ,فالنسبة **ل Haden وVande Wall** فان الأزمة مردها إلى أن دولة ما بعد الاستقلال تسيطر عليها ملامح دولة الاستعمار خاصة في المجال السياسي و الاقتصادي(3), وفي كتابه "**التوازن الحساس :الدولة و المجتمع في إفريقيا**" أكد **N.CHAZAN** على أن الدولة الإفريقية ضعيفة و غير فعالة و تفتقد في غالب الأحيان إلى الشرعية. (4)

---

(1) Robert Naiman, Neil Watkins, A Survey of the Impacts of IMF structural Adjustment, Research Associates at the Preamble Center, April 1999 .

(2) Awa Gueye, l'Afrique face à la mondialisation des échanges, Université cheikh Anta Diol de Dakar :

http://www.memoireonline.com/05/07/2076] (05-08-2009) .]

(3) Bratton Michael and Vand DE Wall Nicholas, Democratic Experiment in Africa, Cambridge University Press, 1997.

(4) N.Chazan, The Precarious Balance: state and society in Africa, West view Press, 1998.

و نفس الشئ أكده الفكر الليبرالي الجديد بأن دولة العالم النامي هي أسوأ من يملك و أسوأ من ينفق و بـــذلك يصبح تدخلها في آليات عمل السوق غير كفء و غير ملائم ,كما وصف **CAREW** الأزمة الإفريقية بعـد الاستقلال بأنها أزمة تاريخية, سياسية,اقتصادية,و إدارية. (1)

وهناك من رد هذه الأزمة إلى النخب الحاكمة وسوء الحكم فلقد وجهت انتقادات حادة لسياســات الحكومـات الإفريقية لتقويضها عملية التنمية,و نفس التوجه أكدت عليه المؤسسات الدولية عند تفسيرها لازمـة التنميـة الإفريقية, ففي تقرير **البنك الدولي** "**إفريقيا جنوب الصحراء :من الأزمة إلى النمو المستدام**"اعتبر أنه هنـاك أربعة أسباب رئيسية للازمة :الفهم الخاطئ للتحديث, القيود المفروضة على تمكين المـرأة, غيـاب الحكـم الراشد, انتشار الفساد.(2)

هذا وقد تعرضت برامج التكيف الهيكلي إلى الانتقاد خاصة بعد نجاح تجربة دول جنوب شرق أسـيا الـتي أثبتت أن التوفيق بين الدولة و السوق هو سبيل التنمية الاقتصادية وقد جاء بعض هذه الانتقادات من داخـل المؤسسات الدولية كتأكيد **JOSEPH STIGLITZ** أن الدولة والسوق متكاملين و ليس متنافسين.

هذا الاقتراب الجديد الذي طرح فكرة تفعيل كفاءة الدولة و الاهتمام بالمؤسسات و التركيز على مبادئ الحكم الراشد و هي الأبعاد التي أهملتها الليبرالية الجديدة. (3) و بنهاية **1990** تغيرت توجهات المؤسسات الليبرالية الجديدة نحو فتح المجال لاتجاهات توفيقية أكثر اعتدالا في نظرتها لدور الدولة(4) , و قد اعتبر البعض أن ما قدمه تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم عام **1997**حول "**دور الدولة في عالم متغير**" و اعترافه بـأن الدولة الكفء هي متطلب رئيسي للتنمية و لعمل السوق إنما هو علامة متميزة لهذه المحاولات التوفيقية.(5)

و عموما فقد شكلت الفترة الاستعمارية و ما ورثته عنها الدولة الإفريقية بعـد الاسـتقلال مـن ضـعف ,و سياسات برامج التكيف الهيكلي مجتمعة عوامل ساهمت في إفقار القارة و تهميشها و تفاقم أزمة التنمية فيهـا قابلها سعى إفريقي حثيث لإصلاح هذه الاختلالات ترجمتها مبادرات التنمية العديدة :**خطـة أوميغـا ,خطـة الماب, خطة عمل لاغوس.**

---

(1) Ian Little, Economic Development : theory, Policy and International Relation, Basic Books, New York ,1982 p125 ; G.M.Carew, Development theory and the promise of democracy : the future of post colonial African states, Africa today, vol40, 1993

(2) Giovanni Arrighi,The African crisis :World Systemic and Regional aspects ,New Left Review ,N°15, May/Jaune ,2002 ,p7 ;World Bank ,Sub-Saharan Africa :from crisis to Sustainable Growth ,the World Bank ,Washington D.C 1989,p60.

(3) Joseph E.Stiglitz, towards a new paradigm for development: strategies, policies and processes, a lecture given at the 1998 prebisch lecture, UNCTAD, Geneva, p24.

John Martinussen, society, state and Market: a guide to competing theories of development, (4)
.Zed Books, London 1997, p257

(5) البنك الدولي, الدولة في عالم متغير : تقرير التنمية في العالم, البنك الدولي, واشنطن 1997, ص 6.

المطلب الثاني: الحكم الراشد ودور الدولة في مبادرات التنمية الإفريقية

كما هو معلوم ترجع **خطة عمل لاجوس** إلى إعلان منروفيا **MANROVIA Déclaration** المعتمد بواسطة القمة الإفريقية السادسة عشرة المنعقدة في **منروفيا في يوليو 1979** وشمل الإعلان الالتزام بالعمل الجماعي والقطري من أجل تطوير الوارد البشرية والتكنولوجيا والعلوم، والاكتفاء الذاتي من الغذاء، والتنمية الزراعية والصناعية والتعاون في مجال الموارد الطبيعية وحماية البيئة [1] , ومن أجل تفعيل الإعلان عقدت منظمة الوحدة الإفريقية قمة طارئة في **لاجوس بنيجريا** عام **1980** واعتمدت **خطة عمل لاجوس Lagos Plan of Action** و**إعلان لاجوس الختامي Final Act of Lagos** .

لقد صاغت الدول الإفريقية خطة عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية لإفريقيا لتكون إستراتيجية لتنمية القارة في الفترة من **1980-2000** وقامت الخطة على مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات، والتأكيد على أن السياسات التنموية في الدول الإفريقية لابد أن تعكس القيم الثقافية والاجتماعية في تلك الدول.[2] وقد عكست الخطة الفكر التنموي للسبعينات القائم على دعم التكامل الإفريقي والتأكيد، على دور الدولة والتركيز على العوامل الخارجية المؤثرة سلبيا على التنمية الإفريقية.وقد وضعت الخطة على كاهل الدول الإفريقية اتخاذ سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية لتعبئة موارد وإمكانات الدولة مع التأكيد على دور الدولة في توزيع الأعباء والعوائد التنموية بشكل عادل[3], ورغم أن الخطة لم تشير لدور الدولة في العملية التنموية إلا أنها رأت أن المخرج من أزمة التنمية هو دعم دور الدولة في عملية التنمية , على خلاف **تقرير بيرج Berg Report** الذي أعده **البنك الدولي** عام **1981** كإطار فكري لبرنامج التكيف الهيكلي القائمة على النظرية الليبرالية الجديدة، ورأى أن تقليص دور الدولة و دعم دور القطاع الخاص هو الحل الأمثل لعلاج أزمة التنمية الإفريقية.[4]

---

(1) Assembly of Heads of state and Goverments, 16th Ordinary Session of the OAU.
(2) Lagos Plan of the Economic Development of Africa 1980-2000, Lagos, April 1980, Article 3.
(3) Rawia M, Tawfik, NEPAD and African Development: Towards a New Partnership between development Actors in African:
[http://www.codesria.org/links/conferences/general.../tawfik.pdf] (30-07-2009).

(4) Robert Bates, Markets and States in Tropical Africa: The Political Basis of Agriculture Policy, Berkeley 1981.

ويتقارب هذا التشخيص مع نص نشر في **1981** بعنوان "**ROBERT BATE'S MARKTES AND STATE IN TROPICAL AFRICA**" الذي يعتبر أكثر تشاؤما من **تقرير بيرج** الذي رأى أن الدولة الإفريقية هي المسئولة عن أزمة التنمية باستخدامها لأدوات قوية للسيطرة الاقتصادية والتي ورثتها من الأنظمة الاستعمارية.[1] وقد اعتبرت بعض الكتابات الإفريقية أن صدور **تقرير بيرج** بعد خطة عمل لاجوس مباشرة كان بهدف القضاء على المبادرة الإفريقية الوليدة، أي أن توجه المؤسسات الليبرالية الجديدة هو القضاء على مبادرات التنمية الإفريقية بدلا من دعمها.[2]

و على الرغم من الأساس الذي وضعته **خطة عمل لاجوس** والذي كان ضروري لكل مبادرة إفريقية للتنمية إلا أنها فشلت من إيجاد حل لأزمة التنمية الإفريقية وهذا راجع من جهة إلى ضعف التأييد الدولي لها، ومن جهة أخرى إلى إغفالها مناقشة الأبعاد السياسية للتنمية، فقد اعتبرت أزمة التنمية في إفريقيا أزمة اقتصادية بالأساس[3] , هذه الأزمة التي اعتبرها العديد من الكتابات الإفريقية الراديكالية والليبرالية أزمة سياسة بالأساس[4]، ويتشابه هذا الإطار الفكري لخطة لاجوس مع الإطار الذي حكم **برنامج الأمم المتحدة للتنمية والإحياء الاقتصادي في إفريقيا (UNPAAERD) عام 1986** و الذي أكد على الدور المحوري للدولة في عملية التنمية[5] , هذا ما يستدعي تحسين نظم الإدارة و أداء المؤسسات العامة , وتحسين الإدارة المالية و تشجيع دور القطاع الخاص.[6]

و كبديل لبرامج التكيف الهيكلي صاغت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة لأمم المتحدة "**الإطار الإفريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي**" وقد كان الهدف الأساسي للإطار هو توضيح أن برامج التكيف الهيكلي قد فاقمت الأزمة التنموية في إفريقيا لأنها أخضعت الدولة الإفريقية للنظام العالمي.

---

(1) بادي أنيمود، ترجمة بهجت عبد الفتاح، إفريقيا: الطريق الآخر: البديل الإفريقية لبرنامج المواءمة الهيكلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995 .

(2) Greg Mills, Poverty to Prosperity : Globalization, Good Governance and African Recovery, Tafelbery Publishers, Cape Town, 2002, p.p, 70,75.

(3) World Bank Accelerated Development in Sub-Saharan Africa: An Agenda for Action, Washington, DC, 1981.

(4) Claude AKe, Democracy and Development in Africa, Brookings Institution, Washington, 1996, P124.

(5) UN General Assembly, 8th Plenary meeting, UN Programme of Action for Africa Economic Recovery and Development, June 1986.

(6) United Nations Programme of Action for African Economic Recovery 1986-1990: [http:// www.thefreelibrary.com] (05-08-2009).

وقد كانت رؤية الإطار البديل لأزمة التنمية الإفريقية أكثر عمقا من خطة عمل لاجوس حيث اعتبرت الأزمة أزمة اقتصادية اجتماعية وسياسية، فرأى الإطار البديل أن تقليص دول الدولة، والحد من الإنفاق وغيرها من إجراءات التكيف الهيكلي لن يحل أزمة التنمية.[1]

وبناءا عليه يضع الإطار الملامح العامة للإستراتيجيات البديلة واتجاهات السياسة البديلة المقترحة وهي : العمل على إحداث تنمية تتركز على العنصر البشري، وأولوية النشطة الإنتاجية لتحويل إفريقيا من اقتصاد مبادلة إلى اقتصاد إنتاج، إضفاء الديمقراطية على عملية التنمية إلى اقتصاد المواطنين، والمساءلة في المسائل العامة, والتبعية القوية للموارد المحلية، وتجديد المؤسسات وإصلاحها، والسعي النشط للتكامل والتعاون الإقليمي .

و قد تم خلال المؤتمر الدولي للمشاركة الشعبية في العملية التنموية **بأروشا عام 1990** وضع آليات ضمان تنفيذ و تقييم ما تم وضعه من سياسات بديلة ,و قد خرج المؤتمر بوثيقة هامة عبرت عن المضمون الحقيقي للحكم الراشد دون الإشارة إليه صراحة و هي "**الميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية و التحول**".[2]

وتعتبر الوثيقة مكملا للرؤية الإفريقية البديلة لبرامج التكيف الهيكلي فهي تقوم على منطق أن المشاركة في عملية التنمية هي البديل الأساسي والمناسب لبرامج التكيف الهيكلي, وفقا للوثيقة فالتنمية لم تعد مقصورة على الدولة، بل أصبحت قائمة على شراكة بين كل دولة إفريقية ومواطنيها لتحقيق التنمية.

إذن فلقد مست الوثيقة أحد الأبعاد الأساسية لأزمة التنمية في إفريقيا وقدمت لأول مرة فكرة شراكة بين الفاعلين الأساسيين في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية وفي عملية اتخاذ القرارات التنموية التي تمس هؤلاء الفاعلين. و على الرغم من الحماس الشديد الذي قوبل به الميثاق داخل القارة و خارجها بقية مسألة آلية تنفيذ هذا الميثاق تثير حولها العديد من الشكوك و ذلك في إطار جدية الحكومات الإفريقية في تبنيها لهذا الميثاق.

(1) Economic Commission for Africa, The African Alternative Frame work for Structural Adjustment Programme for Socio-économique Recovery and Transformation, July 1989, chapter1-2.

(2) African Charter for Popular Participation in Development and Transformation, Arusha, 1990.article4.

المطلب الثالث: الحكم الراشد والتنمية المستدامة في مبادرة النيباد

قبل التعرف على رؤية المبادرة للحكم الراشد وعلاقته بدور الدولة، سنتطرق إلى هذه العلاقة في المصادر الأساسية للمبادرة، فقد رأت **خطة الماب MAP PLAN** في تشخيصها لأزمة التنمية في إفريقيا أن ضعف الدولة في إفريقيا هو أحد المعوقات الرئيسية للتنمية المستدامة، وأن أحد التحديات الرئيسية في القارة هو دعم وبناء قدرات الدولة للقيام بوظائفها بكفاءة ودعم قدراتها على صياغة مبادرات طويلة الأجل[1], ولم تغفل الخطة دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية لهذا ركزت في مواضع عدة أهمية رأس المال الأجنبي والوطني في تحقيق التنمية، ورغم ذلك تعاود التنبيه على دور الدولة في خلق بيئة مواتية لعمل القطاع الخاص، وتحقيق مبادئ الحكم الراشد، وتوفير الخدمات للمواطنين. على العكس من خطة الماب فإن **وثيقة التعاهد العالمي لإحياء إفريقيا Compact For African Recovery** كانت أكثر قربا إلى الإطار الليبرالي الجديد بشكله التقليدي، فدعمت دور القطاع الخاص في التنمية، أكثر من دعمها لشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني[2] , وبهذا اعتبرت الوثيقة أن اقتصاد السوق هو الحل لأزمة التنمية في إفريقيا. فكيف كانت نظرة النيباد لعلاقة الحكم الراشد بدور الدولة؟

أولا:الحكم الراشد ودور الدولة في مبادرة النيباد

إن التوجه الإيديولوجي لمبادرة النيباد يقوم على الليبرالية الجديدة كوسيلة للتنمية ولكن بصيغته التوفيقية، فالمبادرة مثلت حلا وسطا بين **خطة الماب** و**وثيقة التعاهد العالمي** فهي تقدم نموذجا تنمويا جديدا للقارة يقوم على أن الدولة والسوق متكاملان في عملية التنمية الاقتصادية لذا فعلى الدولة توفير بيئة ممكنة لعمل القطاع الخاص.[3] و قد فسرت المبادرة أزمة التنمية في إفريقيا بأنها ناجمة في أحد أبعادها عن ضعف الدولة الإفريقية في فترة ما بعد الاستعمار, وعدم كفاءة القيادة، والفساد، والحكم غير الرشيد و ضعف المشاركة الشعبية في مبادرات التنمية, إضافة إلى تأثيرات برامج التكيف الهيكلي.[4]ولذلك فإن دعم قدرات الدولة حسب المبادرة هو أمر حيوي لتوفير شروط تحقيق التنمية ولكن المشكلة أن معظم الحكومات الإفريقية لا تملك الكفاءة والقدرة على دعم النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار أكد **Stephen Gelb** أن الدولة الفعالة هي هدف النيباد و ذلك لإدراكها بأن تعزيز دور الدولة في عملية التنمية يحتاج أولا بناء قدراتها لأداء هذا الدور.[5]

---

(1) MAP Document, op, cit, article22.
(2) Compact For African Recovery, op, cit, chapter5.
(3) NEPAD Secretariat, NEPAD Annual Report 2002, South Africa, Midrand, 2003, p,p 72,73.

(4) NEPAD Document, op, cit, articles 22-24.
(5) Gelb Stephen, Effective State in NEPAD Goal, Financial Mail, 25-10-2007.

ومن بين الخطوات العملية التي اتخذت لبناء قدرات المؤسسات الإفريقية، بدأ مبادرات لمناقشة بناء القدرات والإصلاحات المؤسسية في مجالات دعم الرقابة البرلمانية، وتحسين الكفاءة و المحاسبة في جهاز الخدمة المدنية، ودعم المشاركة في صنع القرار، واتخاذ الإجراءات الفاعلة لمكافحة الفساد وإجراء بعض الإصلاحات القضائية، وقد أكد التقرير السنوي للنيباد لعام **2002** عن تأسيس مبادرة للقطاع الخاص في النيباد في جنوب إفريقيا تقوم على مبادئ الالتزام بالحكم الراشد في القطاع الخاص لما في ذلك الحد من الفساد والرشوة وتحقيق المساءلة والمحاسبة والتأكيد على المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.[1]

هذا و عقد مؤتمر لوزراء التنمية والإدارة المحلية الأفارقة في **ماي 2003** وتبنى المؤتمر برنامجا للحكم والإدارة العامة يهدف إلى دعم قدرات الدولة على الحكم وتقديم الخدمات العامة.[2]

وقد تم صياغة عدة مبادرات فرعية ضمت مؤسسات و شركات افريقية و دولية كغرفة التجارة العالمية و المجلس الأمريكي لرجال الأعمال وسكرتارية النيباد منها : مبادرة توفير مناخ الاستثمار، مبادرة صياغة إستراتيجية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وصياغة ميثاق شرف للحكم الراشد في الشركات الخاصة.

وقد تم رصد أن هناك دول قد أنشأت بالفعل جماعات فرعية لدعم دور القطاع الخاص في تنفيذ النيباد: **جنوب إفريقيا، ليسوتو، نيجيريا، كينيا.**[3]

و عن دور المجتمع المدني كانت المبادرة أقل طموحا و تفصيلا مقارنة بالميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية، حيث اكتفت بالنص على تأسيس شراكة بين الدولة و المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق التنمية في كل دولة إفريقية, كما أن وثائق آلية مراجعة النظراء رسمت دورا مميزا للمجتمع المدني في عملية المراجعة من خلال تقديم المعلومات لسكرتارية الآلية ,و إجراء مناقشات مع الفريق المكلف بزيارة الدول حول مدى التزام الدول بقواعد الحكم الراشد.[4] ولكن المشكلة تظهر في آليات التنفيذ وليس في الإطار النظري، فلم يتم تحديد المجتمع المدني الذي يتسم التحاور معه، ومن سيحدد هذه المنظمات فهناك العديد من الأسئلة التي لم تجب عنها الوثائق و التي قد تشكك من جديد في مصداقية هذه الآلية.[5]

---

(1) رواية توفيق، دول الشمال الإفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)، المرجع السابق , ص 314.
(2) NEPAD Annual Report 2002, op, cit, p72.
(3) NEPAD Secretariat, NEPAD Annual Report 2003-2004, Midrand, South Africa, 2004, P136.

(4) 6th Summit of the NEPAD Heads of states and governments implementation committee, African pear review mechanism organization and processes document, Abuja, 9 March 2003, article7.
(5) Ross Herbert, influencing APRM: a check list for civil society, the South African institute of international affaires "SAIIA", Johannesburg, 2007, p 15.

وقد عملت المبادرة في أعوامها الأولى على محاولة جذب المجتمع المدني لمواجهة انتقاداته حول الطبيعة غير الديمقراطية التي صيغت بها المبادرة، لهذا عقدت سلسلة من الاجتماعات مع مؤسسات المجتمع المدني للبحث في كيفية تنشيط دوره في النيباد منها: **مؤتمر داكار أفريل 2002**، اجتماع في **إلميتا بغانا في مارس 2003**، وقد خرجت هذه الاجتماعات بمجموعة من التوصيات أهمها: إنشاء مقعد دائم لمنظمات المجتمع المدني في سكرتارية النيباد وهي التوصية الوحيدة التي تم تنفيذها لحد الآن، تمثيل المجتمع المدني في كافة الأجهزة التنظيمية للنيباد على المستوى الوطني، المراجعة المستمرة لمحتوى المبادرة وتنفيذها، التأكيد على دور المجتمع المدني في التوعية بالنيباد.[1] ولأن معظم التوصيات لم يتم تنفيذها بعد فلا يمكن التأكد من جدية الدول الإفريقية في دعم مشاركة المجتمع المدني في المبادرة.

وخلاصة القول فمبادرة النيباد كإطار نظري عبرت إلى حد كبير عما جاء في النظرية الليبرالية الجديدة بصيغتها التوفيقية المؤكدة على دور الدولة, فالمبادرة اختلفت عن سابقتها من المبادرات فلم تركز على نموذج التخطيط المركزي للدولة، أو تهمل الجوانب السياسي لأزمة التنمية كما فعلت **خطة لاغوس**، ولم تمثل الليبرالية الجديدة بمقولات السبعينات الفجة التي همشت دور الدولة في عملية التنمية، فقد رسمت المبادرة إطارا لشراكة بين الدولة والقطاع الخاص تؤكد على الدور الاجتماعي للدولة في تقديم الخدمات وتوفير البيئة الممكنة لعمل القطاع الخاص، ولأهمية دور الدولة طرحت المبادرة بناء قدرات مؤسسات الدولة لمساعدتها على القيام بدورها.

و بهذا رسمت المبادرة علاقة واضحة بين دور الدولة المحوري في عملية التنمية وتمتعها بالحكم الراشد, فلم تعد مبادئ الحكم الراشد هي مجرد مبادئ موضوعة لتقليص دور الدولة بل تمكينها من أداء دورها، فمبادئ الحكم الراشد تدعم دور الدولة، وتدعم دورها في عملية التنميةو هو ما أكد عليه الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** خلال تدخله في الاجتماع السادس للجنة رؤساء دول وحكومات مبادرة النيباد بأن الحكم الراشد هو في وقت واحد هدف مبادرة النيباد وعامل لنجاح المبادرة، فالحكم الراشد ليس مهما فقط في خلق الاستقرار السياسي والالتحام الاجتماعي بل يسهم في عملية التنمية في القارة .[2] حتى وإن سلمنا بأهمية الإطار النظري إلا أن المشكلة تبقى في آليات التنفيذ.

(1) Civil society agrees that NEPAD is Africa's plan for economic turn around, NEPAD dialogue, N° 8, 8 July 2003.
(2) La Bonne Gouvernance est à la fois un objectif du NEPAD et un facteur de succès du NEPAD, EL MOUDJAHID, 10 Mars 2003, p6.

المبحث الثالث: خطة عمل النيباد والتحديات المستقبلية

إن مبادرة النيباد تختلف في نهجها وإستراتيجيتها عن البرامج التنموية السابقة حيث أنها جعلت من الحكم الراشد جوهر خططها وشرط نجاحها حتى أن بعض الأفارقة قد أطلقوا عليها تسمية "**خطة مارشال**"، فالمبادرة هي خطة لمواجهة تحديات التنمية في المستقبل ولتحقيق نمو مستدام لدول القارة الإفريقية، وتخليص شعوبها من التخلف والاستعباد في ظل عالم العولمة، لهذا قامت الحكومات الإفريقية بوضع برنامج عمل لأجل تحقيق هذه الغايات، بمشاركة الدول الصناعية الكبرى إذ قامت هذه الأخيرة بتعيين ممثلين شخصيين على مستوى عالي للمشاركة في إعداد خطة عمل مفصلة ومحددة المعالم في إطار مبادرة النيباد.

وقد تضمنت الوثيقة التأسيسية للنيباد إطار السياسات الإستراتيجية وبرنامج العمل.

المطلب الأول: خطة عمل النيباد للقرن 21

تعتبر خطة العمل أهم جزء في وثيقة النيباد لأنها رسمت إستراتيجيات المبادرة لتحقيق تنمية مستدامة في القرن 21، وتم تقسيمها إلى 3 محاور رئيسية على حسب أهميتها:[1]

أ- الشروط الأولية.

ب- الأولويات القطاعية.

ج- تعبئة الموارد. *

و منذ إطلاق و اعتماد مبادرة النيباد من قبل الحكومات الإفريقية في **2001** و النقاشات تدور حول خطة عمل المبادرة و تم التركيز بوجه الخصوص على ما إذا كانت النيباد هي الخطة المناسبة لإفريقيا؟ خاصة مع الانخفاض الحاد في الاقتصاد العالمي و تأثيرات الأزمة المالية العالمية على إفريقيا ,حيث يشهد نمو الناتج المحلي تباطؤ حاد في عام **2009** خاصة في إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى مما يجعل من المستحيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. [2]

ويبقي التساؤل مطروح ما إذا كانت المبادرة تستطيع تحقيق معدل نمو قدره 7% سنويا على مدى 15 سنة القادمة؟ هذا وأعترف وزراء المالية الأفارقة في اجتماع أديس أبابا أن هدف خفض الفقر إلى النصف بحلول 2015 لن يتحقق.

(1) Salah Mouhoubi, le NEPAD : Une chance Pour L'Afrique ? Office des Publications Universitaires, Alger, 2005, P133.

للإطلاع على النص الكامل لخطة عمل النيباد للقرن الواحد و العشرين راجع الملحق رقم 01 * .

(2) تقرير التجارة و التنمية 2009, مؤتمر الأمم المتحدة و التجارة و التنمية, الأمم المتحدة.

المطلب الثاني :النيباد وردود الفعل الإفريقية و الدولية

أولا: ردود الفعل الإفريقية

لم تحظى المبادرة باهتمام يعتد به على المستويات الرسمية و الشعبية في معظم أنحاء القارة الإفريقية, فهي ما تزال مجهولة تماما لدى القطاعات و التنظيمات السياسية و المجتمع المدني الإفريقي الأمر الذي لا يتفق مع ما جاء في وثيقتها التأسيسية عن كونها ملكية خاصة لشعوب القارة و تعبر عن طموحاتها و أهدافها.[1] و على الرغم من القبول العام للمبادرة على المستويات الرسمية العليا إلا أن بعض الأصوات وخلال قمة **ديربان 2002** أظهرت عدم رضاها عن أسلوب توجيه و إدارة النيباد من حيث عدم التشاور الكافي مع الدول الإفريقية أو عدم تمثيلها تمثيلا متكافئا مع الأجهزة العليا كتصريحات ليبيا, غامبيا, و كينيا. [2]

كما وتباينت ردود الفعل بين مؤيد و معارض في المحافل القليلة التي طرحت فيها النيباد للنقاش **كلقاء منظمات المجتمع المدني الإفريقي في جنوب إفريقيا 2002** حيث وجهت المنظمات جملة من الانتقادات للمبادرة:

– تجاهل المبادرة للبرامج الإفريقية والجهود التي بذلت لحل الأزمات **كخطة عمل لاغوس ,معاهدة أبوجا ,الإطار الإفريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي ,الميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية.**

– النيباد جاءت نتيجة أفكار و مساعي النخب السياسية والمؤسسات الدولية دون أي مشاركة للشعوب الإفريقية و تنظيمات المجتمع المدني (مبادرة فوقية) [3] مما يثير التساؤلات حول الملكية الإفريقية للمبادرة و يرسخ مقولات التبعية.

– أن المبادرة انطوت تحت لواء "**توافق واشنطن**" و الإطار الفكري لبرامج التكييف الهيكلي التي شوهت مسار التنمية الإفريقية وتبنت نموذجا للتراكم لا يلاءم ظروف التنمية في القارة ,لذلك هناك قلق من أن تسفر المبادرة عن تفاقم و ترسيخ تبعية إفريقيا.

– المبادرة أعطت أهمية لتطوي البنية الأساسية و تنمية الموارد و لكنها لم تبين كيفية توزيعها ,كما همشت قضايا هامة مثل قضية الأرض إضافة إلى عدم وضوح كيفية و أساليب تنفيذ المشروعات و البرامج التي تضمنتها المبادرة على المستويات الوطنية و الإقليمية و القارية.

New Partnership FOR Africa's Development (NEPAD), fact sheet, the ecumenical team for the (1) : WSSD, Johanesburg2002

.(http://www.wcc.coe.org/wcc/nepad.pdf.](07-05-2009]

(2) فتيحة بوروينة, لا خيار أمام إفريقيا سوى مواجهة مشاكلها بنفسها :

.(http://www.ALRIYADH.COM.](07-05-2009]

Ross Herbert, "The African Union and NEPAD in 2002:a Pivotal Year ",The South African (3) .Year Book of International Affairs "SAIIA", Johannesburg 2002/2003

-المبادرة تعتبر أحدث نسخة لبرامج الإصلاح الهيكلي ,فهي كما تم الترويج لها إطـار اسـتراتيجي لإعـادة هندسة التنمية في إفريقيا ,أو محاولة جديدة لتمويه سياسات المؤسسات الدولية. [1]

و قد وجهت نفس الانتقادات مست **الأسس** الفكرية و الإيديولوجية للمبادرة خلال اجتماع الخـبراء الأفارقـة بشأن النيباد في **بريتوريا في 17-19-جوان 2002** .

و عليه فان المبادرة لكي تكون أكثر وضوحا و أكثر فهما وذات الأثر الايجابي على الشعوب الإفريقية تحتاج إلى استثارة واسعة للبرلمانيين والمهتمين بالحقوق المدنية في استراتيجيات وطرق التنمية الداخلية المناسبة ,و أن تحظى بالتغطية الإعلامية الواسعة لتكوين رأي عام يملك صورة صحيحة حول المبادرة.

ثانيا: ردود الفعل الدولية

لقد لاقت مبادرة النيباد ترحيبا واسعا من قبل المجتمع الدولي و المؤسسات الماليـة الدوليـة منـذ بـداياتها الأولى ,و هذا نتيجة حرص قادة المبادرة على تعبئة الدعم و التأييد لمبادرتهم من جـانب المجتمـع الـدولي عموما و الدول الصناعية خصوصا , لهذا فقد توالت عرض الأفكار و المبادئ الرئيسية للمبادرة في المحافل الدولية العديدة أبدى من خلالها أطراف المجتمع الدولي استعدادهم للتعاون مع المبادرة.

***مجموعة الثمانية G8**

في جويلية 2001 تم عرض المبادرة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا في مؤتمر قمة الثمانية الذي عقـد فـي "**جنوة**" بايطاليا و رحب خلالها المؤتمر بالمبادرة و دعمها كما قام جهاز المبادرة بعرض خطة عمل أوليـة في اجتماع مجموعة الثمانية الذي عقد في **كناناسكيس بكندا** من **26-27جوان 2002** و أسفر الاجتماع عن وثيقة هامة تضمنت بوضوح موقف المجموعة من النيباد ومن التنمية الإفريقية عموما و هي الوثيقـة الـتي أطلق عليها "**خطة العمل الإفريقية**"[2] . African Action Plan

و قد تضمنت الخطة ثمانية مجالات و التي تعهدت دول المجموعة بدعمها: [3]

– تعزيز الأمن و السلم وتخفيض الديون.

– تقوية المؤسسات و تعزيز الحكم السياسي الجيد .

---

(1) Fowrie. P, Vickers, B, African Economic pragmatism, NEPAD and Policy Prostitution, Africa Insight, Africa Institute of South Africa, 3september2003.

(2) Ernest Harsch, Endorses NEPAD World Body, February: ([http://www.ALRIYADH.COM.](01-09-2009).

(3) عمرو علي ,المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية,مجلة السياسة الدولية, مؤسسة الأهرام للنشر, العدد 149,جويلية 2002,ص 240.

– تشجيع التجارة و الاستثمار و النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة .

– تحسين الصحة و مكافحة الايدز .

– زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين إدارة الموارد المائية .

– توسيع نطاق المعرفة.

كما تم إدراج قضية المساعدات المالية الموجهة للقارة الإفريقية على رأس جدول أعمال قمة الدول الثماني التي عقدت في **اسكتلندا ببريطانيا 6-8 جويلية 2005**,و شكلت القمة نقلة نوعية في التعاطي الغربي مع مشاكل القارة الإفريقية والتي أسفرت نتائجها عن: [1]

– موافقة مجموعة الثمانية على مضاعفة المساعدات المقدمة إلى الدول الأكثر فقرا من **25مليار** دولار إلى **50 مليار دولار** بحلول **2010** .

– إلغاء الديون الخارجية لثماني عشرة دولة فقيرة منها 14 دولة افريقية.

– موافقة دول المجموعة على إلغاء كل أشكال الدعم على صادرات المنتجات الزراعية في مهلة معقولة.

*__الأمم المتحدة__

تم طرح المخطط الرسمي للنيباد أمام منظمة الأمم المتحدة في **16 سبتمبر 2001** من خلال الاجتماع الوزاري للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع لها وتم الترحيب بالمبادرة و تأكيد سعي المنظمة على دعم جهودها لكسب التأييد الدولي للمبادرة الجديدة.وقد ركزت المنظمة على أربع مجالات لتحقيق أهداف النيباد و هي : التجارة,الإعانة الخارجية ,المديونية , تعزيز القدرات البشرية والمؤسساتية.

و من جهة أخرى يسعى البنك الدولي إلى تعجيل خطى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في إفريقيا و ذلك من خلال موافقة البنك بناءا على طلب من المبادرة على مساندتها في عدد من المجالات

المحددة:البنية الأساسية, الزراعة, وتسهيل التجارة الإقليمية , الصحة والتغذية ,السكان و التعليم و التنمية المدفوعة بالمجتمعات المحلية و تدفقات رأس المال .[2]

(1) هشام الصادق, قمة الثماني:نمط جديد في التعاطي مع مشاكل القارة الإفريقية, مجلة السياسة الدولية, مؤسسة الأهرام للنشر, العدد 162, أكتوبر 2005, ص 141.

(2) البنك الدولي , التقرير السنوي للبنك الدولي , 2003 ,ص 94 .

***الاتحاد الأوروبي**

يعد اجتماع بروكسل بتاريخ **10 أكتوبر 2001** نقطة حاسمة للشراكة بين القارتين الإفريقية و الأوروبية و ذلك لتناوله المبادرة الإفريقية الجديدة إذ أشاد الطرف الأوروبي بالأهمية الكبيرة لتكثيف الشراكة مع القارة الإفريقية , وفي نفس السياق صدر عن قمة "**إفريقيا –أوروبا**" المنعقدة في القاهرة يومي **3 و 4 أفريل 2000** وثيقة "**إعلان القاهرة**" و تضمنت صياغة مستفيضة لمختلف الموضوعات و القضايا الخاصة بالتعاون بين القارتين و العلاقات بينهما [1] نذكر منها :التجارة ,تنمية القطاع الخاص ,الاستثمار ,البنية التحتية ,البحث و التكنولوجيا.

و قد اتفق الجانب الأوروبي و الإفريقي سواء في قمة **إفريقيا /أوروبا** ,أو في **اتفاق بروكسل** على مجموعة من أهداف التعاون و الشراكة من أبرزها: مكافحة الفقر ,و تحقيق التنمية المستدامة ,الدمج التدريجي للدول الإفريقية في الاقتصاد العالمي ,تنمية القطاع الخاص و زيادة التشغيل للعمالة ,و توفير الموارد الإنتاجية.

و قد أكدت **فرنسا** خلال **قمة ايفيان 2003** عن تأييدها الكامل لمبادرة النيباد و قد اتخذت خطوات تعتزم تنفيذها لدعم المبادرة أجملت مضمونها في وثيقة "**فرنسا شريك للنيباد**" و قد ركزت على المجالات التالية :السلام والأمن ,تعزيز المؤسسات و الحكم,تعزيز النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة وتخفيف الديون ,و تعزيز التعليم و استخدام التكنولوجيا , تحسين ادراة المارد المائية . [2]

هذا إضافة إلى القوى الصاعدة الجديدة في إفريقيا :كاليابان و الصين ,فاليابان ركزت على دعمها للتنمية في إفريقيا و ذلك بدعوتها لعقد **مؤتمر طوكيو الأول لتنمية إفريقيا TICAD 1993**.

انه على الرغم من كل هذا الاهتمام العالمي بمبادرة النيباد و الترحيب الواسع الذي لاقته يبقى التساؤل مطروح عن النوايا الحقيقية التي تقف وراء هذا الاهتمام؟

و بأي حال فان الشراكة المبرومة مع المجتمع الدولي ليست بريئة فهي تضع في المرتبة الأولى مصالح الدول المتقدمة في المنطقة من خلال نسج علاقات متينة مع الدول الأقطاب في إفريقيا و هي في أغلبها دول بترولية.

(1) أحمد طه محمد, الأبعاد السياسية للشراكة بين أوروبا و إفريقيا ,مجلة السياسة الدولية , مؤسسة الأهرام للنشر, العدد 141,جويلية 2000,ص 166 .

(2) France a Partner of NEPAD: An Action Plan for Africa, Ministry of Foreign Affairs, France, May2003 .

المطلب الثالث :تحديات النيباد

بالرغم من أهمية مبادرة النيباد للقارة الإفريقية باعتبارها وسيلة لترسيخ مبادئ الحكم الراشد و ضمان مستقبل أفضل للشعوب الإفريقية و تحقيق تنمية مستدامة للقارة , إلا أنها في سبيل تحقيقها لأهدافها تصطدم بعوائق و تحديات تعرقل أدائها و من أبرز هذه التحديات :

أولا:جذب الاستثمارات

تؤكد المبادرة على انه للوفاء بالتزاماتها التنموية يتعين عليها الاعتماد أكثر على **الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)** إلا أن إفريقيا تجذب أقل من **3%** من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي.[1] لهذا لجأت البلدان الإفريقية بإجراء إصلاحات موجهة بالدرجة الأولى لتحسين بيئة الأعمال التجارية, تغيير الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يحكم الاستثمار.[2] غير أن معظم إن لم تكن كل التدفقات الاستثمارية تتجه إلى عدد محدد من الدول الإفريقية إما الدول الكبرى المنتجة للنفط مثل **:أنغولا ,ونيجيريا** أو الدول المتقدمة صناعيا كجنوب إفريقيا , التي شهدت زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية فوصل عدد المشاريع إلى **1300 مشروع** من **70** دولة.

عدم الاستقرار السياسي والاقتصاد الكلي ,ضعف الهياكل الأساسية , نقص فعالية و كفاءة المؤسسات , غياب اليد الماهرة ,الظروف المناخية غير المواتية كلها عوامل تؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا[3] , وفي دراسة ل **TRAYNOR** و **BREMPONG** وجدوا أن عدم الاستقرار السياسي في شبه

الصحراء الإفريقية أثر سلبا على التنمية الاقتصادية و خفض مستويات الاستثمارات [4] إضافة إلى أن الحكم الراشد هو عامل مؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

Zein Kebobang, NEPAD and the Challenges of Attracting Foreign Direct investment in Africa : ((1
http://www.jsd.africa.com/pdf] (15-09-2009).]

(2) Economic Commission for Africa (1997), « Trade and Investment Policy in Africa », working paper series ECA/ESPAD/WTO/97/9, UNCTAD (1999) foreign direct investment in Africa: .Performance and Potential, UNCTAD/ITE/IIT/mise15, United Nations, New York, USA

_Brempong.K.G and Traynor, T.L, « Political Instability, Investment and Economic Growth in Sub-Saharan Africa », journal of African Economies, p52. (3)

_(4) Gathi.J.T, Retelling Good Governance Narratives on Africa's economic and Political Predicaments: continuities and discontinuities in legal outcomes between markets and states , .Villanova Law Review, vol45, 2000, p971

ثانيا: التمويل

تؤكد مبادرة الشراكة الجديدة بقوة على الاحتياجات الإفريقية من خلال العمل على تنمية و تطوير المزيد من الموارد محليا و ذلك عن طريق زيادة المدخرات و الاستثمار الوطني,و بعيدا عن ذلك فان تدني مستوى الادخار و الاستثمار و ما خلفه من ارتفاع معدلات الفقر أجبر دول المبادرة للاعتماد على التمويل الخارجي لكن الدعم القليل من الدول الغربية شكل تحديا أمام أهداف المبادرة ,فالدول الغربية خاصة **G8** و **الولايات المتحدة الأمريكية** لم توفي بوعودها و التزاماتها المالية فمن أصل **64مليار دولار** التي تحتاجها إفريقيا للاستثمار سنويا تم دفع **6مليار دولار** فقط ,في حين منحت **20مليار دولار** لروسيا من طرف **الولايات المتحدة الأمريكية** و**الاتحاد الأوروبي** و ذلك لضمان سلامة سلاحها النووي .[1] و الجدول التالي يوضح أهم المانحين الدوليين:

الجدول رقم(05): أهم المانحين الدوليين

(الجهات المانحة الرئيسية	(مليون دولار 2002
الولايات المتحدة الأمريكية -	2468
فرنسا -	2062
المملكة المتحدة -	945

ألمانيا -	890
هولندا -	279
ايطاليا -	782
اليابان -	642
دول من لجنة المساعدة الإنمائية -	2709
– لجنة المساعدة الإنمائية	11377
– أطراف أخرى	6885
دول أخرى -	352

المصدر: Salah Mouhoubi, le NEPAD : Une chance Pour L'Afrique ?, op.cit ,p 31

---

(1) O Laopa.O.R, New Partner hip for Africa development : its challenges for local level governance, International Research Journal of finance and economics, Issue 5,2006, p188.

هذا و تتفاوت نسبة استفادة الدول الإفريقية من المساعدات المالية من دولة إلى أخرى و الجدول يوضح أهم الدول المستفيدة:

الجدول رقم(06): أهم عشر دول افريقية مستفيدة من المساعدات المالية الخارجية

المستفيدين العشرة الأوائل	(مليون دولار 2002)
– موزمبيق	2058
إثيوبيا -	1207
تنزانيا -	1233
كوت ديفوار -	1069
جمهورية كونغو الديمقراطية -	807
جنوب إفريقيا – -	657
غانا	653
زامبيا -	641
أوغندا -	638
الكاميرون -	632

المصدر : Salah Mouhoubi, le NEPAD : Une chance Pour L'Afrique ?, op.cit, p 30.

التنمية في مبادرة النيباد

هذا وتبقى البيئة السياسية للبلدان الإفريقية تحدي أخر فما زال الغرب ينظر إليها بأنها بيئة عالية المخاطر لسوق المال الدولية و هو ما يؤثر على تدفق الموارد المالية,كما أن النظام المصرفي الإفريقي ليست له القدرة على تمويل مشاريع التنمية.

إضافة إلى ما سبق ذكره فالمبادرة ما زالت تواجه تحديات أخرى أهمها:

– موقف القادة الأفارقة من نشر المعلومات حول المبادرة فلا يمكن للديمقراطية الداخلية بالاستدامة دون مشاركة واسعة للمواطنين ونظام للمساءلة المتبادلة بين المجتمع المدني و القطاع الخاص.

– الانشقاقات و انعدام الثقة بين أعضاء الاتحاد الإفريقي قد يؤثر على الحد من الولاء للمبادرة من قبل الدول الأعضاء.

– عدم الاستقرار السياسي بسبب الصراعات على الحدود الوطنية و الإقليمية و هو ما عمق التجاهل الدولي للقارة الإفريقية . [1]

(1) أحمد إبراهيم محمود,الحروب الأهلية في إفريقيا ,مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ,القاهرة 2001,ص 391 .

– أزمة الديون التي بلغت قيمتها **330بليون دولار** عام **2004**و خدمة الديون المرتفعة, إضافة إلى ضعف التجارة البينية الإفريقية إذ بلغت قيمتها **9%** عام **2004** من مجموع صادرات القارة مما يقلل من الأموال المتاحة لمعاجلة المشاكل الاجتماعية.[1]

هذا وما تزال المبادرة مجهولة الهوية و المضمون لدى العديد من الدول و شعوبها بدليل عدم الاكتراث أو التحدث عنها, كما أن تهميش العديد من فئات الناس و التعبئة المنخفضة من طرف النخب الفكرية الإفريقية يمثل عقبة و تحديا أمام نجاح المبادرة.[2] و لأجل تفعيل المبادرة فانه يتعين:

– دعم وتعزيز القيادة السياسية.

– على الدول الأعضاء تقديم الدعم المالي للمبادرة لتحقيق الاستقلال المالي, فدول **ASEAN** والصين قد نجحت في الانتقال من الفقر إلى التنمية بتعزيز الجهود الذاتية و بدعم القادة و التزامهم.

– إعادة النظر في نهج التنمية الإقليمية وأشكال التنمية .

– تحسين و إعادة تصميم عمليات التكامل الإقليمي.[3]

– ضرورة وجود وحدة وطنية في مجال التعاون.

– ضرورة إنشاء نظام إقليمي لتصميم البنية التحتية للمشاريع ,و توظيف الموظفين ذوي المهارات و الخبرة السابقة.[4]

Maxwell M. Emmanuel, Implementation of Africa's Integration and development Agenda, op, (1) cit, p5.
(2) John Igué, le NEPAD : Initiative de la dernière chance ?, Revue International et stratégique, N°46, 2002, p104.
(3) Keller Edmond.J, Africa in transition: facing the challenges of globalization, Harvard International Review, summer 2007, p14.
(4) Challenges facing NEPAD on its fifth anniversary:
.([http://www.news.ahibo.com/spip.php?article82] (09-09-2009

خلاصة الفصل الثاني:

إن أهم ما نخلص إليه في نهاية هذا الفصل أن مبادرة النيباد لا تعتبر أول مبادرة تنموية افريقية أظهرت التزامها بمبادئ الحكم الراشد وذلك بتضمينه في برامجها و خططها التنموية بل سبقتها في ذلك العديد من المبادرات و الوثائق التنموية كوثيقة كمبالا و غيرها و التي جعلت من مبدأ الحكم الراشد شرطا أساسيا لنجاح برامجها التنموية .إلا أن تلك الوثائق لم تعطي رؤية افريقية خاصة لمفهوم الحكم الراشد و لم تشر إلى خصوصية تطبيقه في الواقع الإفريقي على عكس مبادرة النيباد و التي اعتبرت المفهوم ذو معايير مقبولة عالميا و أحد شروط التنمية المستدامة .هذا وتختلف المبادرة عن سابقتها من المبادرات و ذلك بتبنيها للغة الجديدة لنظرية الليبرالية الجديدة من خلال الصيغة التوفيقية لدور الدولة والقطاع الخاص.إلا انه رغم ذلك لم تعط المبادرة رؤية واضحة لدور المجتمع المدني- الطرف الثالث في شراكة الحكم الراشد و التنمية- مقارنة **بوثيقة المشاركة الشعبية في التنمية** لعام **1990** .هذا و تبقى الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء أكثر جوانب المبادرة ابتكارا و تجسيدا لتوجه المبادرة لتفعيل الحكم الراشد في القارة,إلا إنها ما زالت يكتنفها بعض الغموض و النقص كعمومية مؤشرات عملية المراجعة والتي يرى فيها البعض أنها محاولة من الدول الإفريقية لتفادي الانشقاقات الداخلية , و جزء من الإستراتيجية الإفريقية لإرضاء الدول المانحة و هو ما يؤشر على أن الإسراع بتنفيذ الآلية و المبادرة بصفة عامة قد لا يرجع إلى أهميتها للقارة و شعوبها و إنما

التنمية في مبادرة النيباد

هو محاولة لجذب انتباه الدول والمؤسسات المانحة لإقناعها بجدية الدول الإفريقية في تحقيق التنمية و الالتزام بمبادئ المبادرة ,وعليه فالجديد في المبادرة هو محاولة تكييف و تطبيق مفهوم الحكم الراشد وفق الخصوصية الإفريقية لذلك نجد تجنبها الإشارة إلى بعض النقاط محل الخلاف كالتداول السلمي للسلطة ,و دور القيادة في عملية التنمية.

الفصل الثالث:

قراءات في واقع و أفاق مبادرة النيباد

الفصل الثالث : قراءات في واقع و أفاق مبادرة النيباد

منذ الإعلان الرسمي عن مبادرة النيباد خرجت العشرات إن لم يكن المئات من التحليلات و الكتابات على المستوى الفردي و المؤسسي لتحليلها،و قد تراوحت هذه التحليلات بين من يرى أنها مشروع لشراكة جديدة داخليا و خارجيا يحمل من الواقعية السياسية ما يبشر بنجاحه، و من يرى أنها ليست سوى تجسيد لما تعانيه القارة من استعمار جديد و يركز هذا الفصل بشكل أساسي على سيناريوهات مستقبل مبادرة النيباد.

فعلى المدى القريب كيف سيكون مستقبل المبادرة في ظل استمرارية الواقع الإفريقي على الحالة ؟

على المدى المتوسط إذا كان هناك تغير للواقع الإفريقي ما هي أفاق المبادرة؟

على المدى البعيد ما هي أفاق و دور المبادرة في عملية الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا؟

المبحث الأول: واقع الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا

معظم الدول الإفريقية نالت استقلالها من الحكم الاستعماري مع تركت من المشاكل، إضافة إلـى تـأثير بيئة الحرب الباردة، كل ذلك أدى إلى إصابة القارة بمشاكل اقتصادية،اجتماعيـة، ظهـور بـؤر الصـراعات و الحروب التي نجم عنها عجز في تشكيل دولة قابلة للاستمرار ذات كفاءة و فعالية انجـر عنـه بالضـرورة تدهور لواقع الديمقراطية و التنمية للقارة الإفريقية. (1)

المطلب الأول: واقع الحكم الراشد في إفريقيا

على الرغم من القفزات النوعية للممارسات الديمقراطية في إفريقيا خلال العقدين الماضية، و خوض العديـد من الدول الإفريقية لتجربة التحول الديمقراطي منذ نيلها للاستقلال، فان 23% فقـط مـن أنظمـة البلـدان الإفريقية جنوب الصحراء هي أنظمة ديمقراطية و باقي الأنظمة فالسمة الغالبة لها هي:

سيطرة الحزب الواحد على الحياة السياسية : تنزانيا، موزمبيق و اريتريا التي يسيطر فيها الرئيس" "**اسياس افوركي**" على كل السلطات في البلاد (2)، الانتخابات المزورة و الصورية، الأنظمة الأوتوقراطية، الأنظمة الوراثية (**سوازيلاند**)، الانقلابات العسكرية و التي تهدم أي مبادرة نحو الديمقراطية كالانقلاب العسكري في الطوغو، موريتانيا،كوت ديفوار. هذا و يطرح قضية مهمة هي : ما مدى شرعية الأنظمة في إفريقيا؟ و التي تعتبر كخطوة أولى للوصول إلى الدولة الديمقراطية فدولة الحكم الراشد.

التمرد المسلح (**أريتريا ، روندا**)، انشغال الحكومات بالنزاعات الداخلية الموسعة التي تتنوع ما بين نزاعات حدودية و أخرى أثنية، فتكاد لاتخلو دولة في إفريقيا من ظاهرة تعدد العرقيات و الاثنيات و التي تشكل عائقا أمام استقرار القارة، و هذا بسبب عدم وجود إستراتيجية مثلى لدى القادة الأفارقة المتعاقبين على الحكم للتعامل مع هذه القضية إضافة إلى تعرض الناس للعنف و الابتزاز على أيدي أمراء الحرب و العصابات المسلحة. (3)

---

(1) Africa's struggle with new challenges: the status of Democracy in Africa:
[http://www.african communities.ca/ Africa fest /Kenyan/speech. PDF] (25-09-2009).

(2) محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية، الاريترية، دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع، بيروت، 2004،ص 77.

(3) Michael Bratton, building Democracy in Africa's weak state:
[http://www.democracyat large .org/vol 1-no3-tol-africas-weak-states –htm] (27-09-2009).

وباختصار فان طبيعية النظم السياسية الإفريقية يبقى بعيدة عن الديمقراطية الحقة و هي حديثة العهد (ديمقراطيات ناشئة) نظرا لان أغلبها كانت تخضع لسيطرة النظم العسكرية، فالعملية الديمقراطية غالبا ما تكون هشة وضعيفة و غير متوازنة و بالكاد تكون مؤسساتية، هذا و إن تطور الديمقراطية في إفريقيا قد تأثر بعدة عوامل:

- نضالها ضد العبودية و الاستعمار و سوء الحكم ما بعد الاستعمار.
- الظروف الهيكلية التي قد تسهل أو تدعم أو تحيط الديمقراطية.
- الإرث الاستعماري و مستويات التنمية الاقتصادية و التعليم، و حجم الطبقات المتوسطة.

و قد ساهمت الثقافة الغربية في فشل تجارب الديمقراطية في إفريقيا(أثيوبيا، موزنبيق،الصومال،أنغولا) إذ أنها لم تحترم الإرث الثقافي الإفريقي و لم تنجح في تحقيق التوافق الثقافي .

لذا فان تعزيز الديمقراطية في إفريقيا هي مهمة صعبة و شاقة، إذ أن العديد من الأنظمة الديمقراطية جديدة و لا تزال هشة، و التجارب الديمقراطية الإفريقية لا زالت تواجهها تحديات كثيرة و معقدة تشمل:[1] ترسيخ الدستورية، و إعادة بناء دولة ما بعد الاستعمار، و منع التدخل العسكري في السياسة، إقامة هياكل إدارة فعالة للتنوع العرقي، رعاية قيادة فعالة، تمكين المرآة، مكافحة فيروس الايدز، حماية حقوق الإنسان، و سيادة القانون.

و مهما تكن التحديات فالمشكلة الآن في إفريقيا كما أشار السيد " **أماكو**" خلال مؤتمر " **الديمقراطية و المجتمع المدني و الحكم الراشد في إفريقيا**" في عام 1997 ليست في إضفاء الطابع الديمقراطي و لكن كيف و متى و بأي شكل.[2]

أما عن الشق الثاني الذي يميز واقع الحكم الراشد في القارة هو عدم اتفاق الرؤى الإفريقية حول مضمون و دلالات الحكم الراشد فالمحللين الأفارقة يرون أن مقولات الحكم الراشد في إفريقيا حملت نفس أهداف برامج الإصلاح الهيكلي و هي إضعاف الدول الإفريقية و تقليص دورها.

---

(1) Africa democracy- challenges of democratic consolidation:
[http://www.science –jnanr.org] (26-09-2009).
(2) Ernest Harsche, Making good Governance a reality:

[http://www.un.org] (01-10-2009).

فمفهوم الحكم الراشد يحمل إستراتيجية خفية تهدف إلى الحد من دور الدولة و قصرها على وظائف محددة و كونه مرتبط بالفكر الليبرالي الجديد للمؤسسات الدولية فهو فرصة لفرض القيم الغربية، هذه الأخيرة التي تحد من شرعية الحكومات الإفريقية. فالمفهوم باختصار يسعى إلى دعم اقتصاد السوق و الذي لا تمثل فيه غالبية سكان الدول الإفريقية.

إلا أن المحللون الأفارقة رغم انتقاد اتهم لمضامين الحكم الراشد أبدوا تحفظا حول واقع المجتمع المدني الإفريقي و دوره في تحقيق التنمية و دعم مبادئ الحكم الراشد، فالعدد القليل من منظمات المجتمع المدني في إفريقيا يمكن إطلاق عليها مصطلح" مدنية " فهذه المنظمات ليست منفتحة و تسيطر عليها الدولة، تفتقد إلى التنسيق فيما بينها و عدم تناغم أنشطتها، ضعف قدراتها المؤسسية, ضعف الثقة بين المجتمع المدني و الدولة و ضعف المساءلة و انتشار الفساد داخلها.

و من الملاحظ أن النظرة السلبية التي تبناها معظم المحللين الأفارقة لمفهوم الحكم الراشد قد أثرت على رؤيتهم لمبادرة النيباد، فقد نظر هؤلاء إلى مفهوم الحكم الراشد في المبادرة باعتباره يخضع العوامل السياسية لاملاءات النموذج الليبرالي الجديد و يخدم آلية النفاق السياسي التي تمارسها الحكومات الإفريقية للتقرب من المانحين ,فبعض منظمات المجتمع المدني الإفريقي ترى أن المبادرة تكرس "أصولية السوق" بتركيزها الكبير على دور القطاع الخاص في التنمية مما يفسر تردي الوضعية الاقتصادية.

و قد خلص **المؤتمر العالم بنيروبي 2002** الذي ركز على دراسة مبادرة النيباد و مبادئها الأساسية إلى أن المبادرة تتبع نفس مبادئ الليبرالية الجديدة و المسؤولة عن الفجوات المتزايدة بين الأغنياء و الفقراء، و على الرغم من الاعتراف بالدور المركزي للشعوب الإفريقية، و المجتمع المدني إلا أنهما لم يشاركا في صياغة و تصميم المبادرة. (1)

هذا و قد ذهب **حمدي عبد الرحمن** إلى أن انتقاد المبادرة لبرامج التكيف الهيكلي و تبنيها للقيم الليبرالية الجديدة في الوقت ذاته يجعلها تبدو متناقضة.

(1) African forum for envisioning Africa: "focus on Nepad " :
[http://www.world summit 2002.org] (24-09-2009).

إلا أنه ما يلاحظ على هذه الانتقادات أنها تقوم على فهم مختزل لليبرالية الجديدة، و للمبادرة ذاتها و لرؤيتها لدور الدولة. فالمبادرة بتركيزها على مبادئ الحكم الراشد إنما تعكس اداركها أن ضعف الدولة كان السبب الرئيسي في تأخر مسيرة التنمية الإفريقية فالتركيز على دعم مبادئ الحكم الراشد هو تركيز على دعم كفاءة و قدرة الدولة الإفريقية على إدارة عملية التنمية.(1)

و في هذا الإطار دعا البعض إلى ضرورة عودة الدولة الإنمائية و من بينهم **Claude AKe** الذي اقترح إيجاد أرضية مشتركة بين هذا الموقف و برامج الليبرالية الجديدة و اقترح بديل شعبي اعتمادا على طاقة الناس العاديين.(2)

أما فيما يخص مضامين الحكم الراشد الغير مقبولة رأي بعض العلماء الأفارقة ضرورة إعادة تعريف مفهوم الحكم الراشد للتغلب على الدلالات الغير مقبولة في تعريف البنك الدولي و ذلك لجعل المفهوم أكثر اجتماعيا عن طريق ربطه مباشرة بمسألة الديمقراطية و المشاركة الشعبية. لكن تبقى الصعوبة في آليات تحقيق ذلك، و استغراقه وقت طويل لكن المهم النتائج المنتظرة.(3)

---

(1) Stephen Gelb, Effective state is NEPAD goal, Financial Mail, Johannesburg; 25 October 2002.
(2) Ake Claude, democracy and development in Africa, op.cit.
(3) Archie Mafeje, democratic governance and new democracy in Africa: Agenda for the future, paper prepared for presentation at the African forum for Envisioning Africa to be held in Nairobi, Kenya 26-29 April 2002, p12.

المطلب الثاني : واقع التنمية المستدامة في إفريقيا

لا يزال الاقتصاد الإفريقي متخلف على الرغم من العديد من البرامج و المخططات و السياسات الاقتصادية، فلقد فشلت النماذج الاقتصادية في تحقيق أهدافها، فالسياسات التنموية التي انتهجتها النظم السياسية الإفريقية على اختلاف توجهاتها الإيديولوجية فسحت المجال لسياسات التكيف الهيكلي التي كانت نتائجها كارثية على القارة: الكساد الاقتصادي، تكريس وضعية التخلف، عدم الاستقرار السياسي، الصراع الاجتماعي [1] فضلا عن هذا فمعظم الدول الإفريقية تتخبط في نفس المشاكل: انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني، ارتفاع نسبة السكان الذي يعيشون في الفقر،التفاوت في توزيع الموارد، و الاستبعاد الاجتماعي و اللذان يعتبران احد الأسباب الرئيسية للصراعات و النزاعات التي تشهدها القارة، عبء الديون الخارجية، انخفاض نسبة الادخار و الاستثمار. ففي آخر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية **UNCTAD 2006** عن اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ظلت إفريقيا تراوح مكانها بحصة لا تتعدى **10%** من إجمالي استثمارات العالم المباشرة لعام **2005** و المقدرة **960 مليار دولار**.[2]

هذا و من أهم أسباب تفاقم المشكلات التنموية في إفريقيا هو اعتمادها على المساعدات و القروض الأجنبية منذ استقلالها بشكل كبير مما يجعل نجاحها أو فشلها مرهون بتلك المساعدات، هذا فضلا عن أن قضية المساعدات تثير عدة تساؤلات : فهل هذه المساعدات و القروض تقدم لدعم التنمية في إفريقيا؟ أمر أنها تقدم لتحقيق أغراض خاصة للدول المانحة؟ لذلك فان الاعتماد على هذه المساعدات يخلق قيدا من التبعية قد لا يمكن التخلي عنه، أضف إلى ذلك أن النظام الاقتصادي العالمي الغير عادل قد ساهم في تخلف القارة، و العولمة التي تشكل العقبة الرئيسية التي تواجه إفريقيا في جهودها الرامية إلى التطوير و ذلك بسبب منافعها الغير متساوية و العادلة لجميع مناطق العالم.[3]

---

(1) حمدي عبد الرحمن، إفريقيا و تحديات الألفية الثالثة: الديون و الفقر:
.(http://www.islamonline .net/aol-arabic/ dowalia] (09-08-2008]

(2) بشير مصطفى, نحو ميثاق إفريقي للحكم الراشد، يومية الشروق الجزائرية 2007، العدد 1963، ص 12.

(3) حلمي شعراوي ,إفريقيا في نهاية قرن ,دار الأمين للنشر و التوزيع ,القاهرة ,الطبعة الأولى ,2001, ص 26 .

كما يرجع بطئ النمو في إفريقيا إلى أن معظم البلدان الإفريقية تعاني من أزمة في الحكم وكفاءة الدولة، فهذه الدول ينتشر الفساد في جهازها الإداري و السياسي ,كما يعني البعض منها من عدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي الذي يؤثر على الأداء الاقتصادي, كما أن جل الدول الإفريقية تفتقد لوجود قوة بشرية مناسبة لتحقيق التنمية نظرا لانخفاض مستوى التعليم و الرعاية الصحية.

و هذا و إن معظم البلدان الإفريقية تعاني من تدهور في بنيتها الأساسية اللازمة للتنمية و ضعف الهياكل القاعدية و البني التحتية و نقص دعم القطاعات الصناعية الإفريقية التي مازالت لا تحتل نسبة كبيرة من الدخل القومي بسبب عدم وجود عمالة ماهرة، إضافة إلى محدودية الأسواق المحلية و عدم توافر التكنولوجيا اللازمة لتحقيق التنمية، مما يجعلها بصفة عامة مصدر غير جاذب للاستثمارات الأجنبية.

كما لا يمكن إغفال التأثير الكبير اللازمة الاقتصادية العالمية على الواقع الاقتصادي الإفريقي، حيث يشهد نمو الناتج المحلي تباطؤ حادا في عام **2009** خاصة في إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، فشهد نصب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا حادا و لكن الايجابي أيضا في الأزمة هو إثباتها لضرورة إعادة النظر في النهج الحالي للتنمية الدولية.

و باختصار فانه لن يكون هناك فهم كافي لازمة التنمية في إفريقيا دون الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة عن ثلاثة عوامل رئيسية:[(1)]

1- الاستعمار و التبعية الخارجية.

2- العولمة المعاصرة .

3-دور النخبة الحاكمة في إفريقيا.

و عليه فإذا كانت هناك استمرارية للواقع الإفريقي على ما هو من مشاكل التنمية و التخلف، انتخابات صورية، نزاعات و عدم استقرار و استمرار الانتقادات التي توجه للمبادرة، و استمرار الحكومات في إغفال مبادرات التنمية الإفريقية التي لها من الأهمية الكبيرة لتغيير أوضاع القارة و نذكر من بينها "**خطة عمل لاغوس**" **1980- 2000**.

(1) M.Alumona l kenna, understanding the crisis of development in Africa : reflections on Bedford u mer's analysis, African journal of political science and International relations, vol3, September 2009,p354.

و إذا استمرت مبادرة النيباد في تجاهل الانتقادات التي تواجه إليها، خاصة و أن البعض منها ما فيه من جوانب الصحة **كضعف المشاركة الشعبية، اعتمادها بشكل أساسي على رأس المال الأجنبي لتمويلها،** فسيكون مستقبل المبادرة كحال التجمعات الإقليمية السابقة التي عجزت عن تحقيق أهدافها، حتى أن بعض المراقبين السياسة الإفريقية يرون أنه لا يمكن توقع أي شيء من مبادرة النيباد فهي ليست على مستوى كافي لانتشال إفريقيا من الفقر، بل من الخطر أن تصبح المبادرة مجرد خطط تذكر في التاريخ الاقتصادي لإفريقيا خاصة مع تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية على القارة الإفريقية، و نقص التمويل للمشاريع التنموية.

و بعيدا عن هذه النظرة السلبية فان الحكم على المبادرة بالنجاح أو الفشل متوقف على انجازاتها على أرض الواقع، فالمبادرة أمام تحدي كبير و مهمة صعبة في أفقر قارات العالم و أكثرها تعقيدا،فالمبادرة تحتاج إلى وقت كافي لتحقيق أهدافها و قبل كل هذا فهي بحاجة إلى إرادة سياسية موحدة و قوية قادرة على انتشال القارة من مشاكلها ،لكن و بالرغم من كل تلك العقبات استطاعت المبادرة إحراز بعض التقدم الملحوظ في مختلف المجالات .

المبحث الثاني: تأثير النيباد على واقع الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا

على الرغم من النظرة السلبية التي تحيط بمبادرة النيباد و التشاؤم حول مستقبلها، إلا أن ذلك لا ينكر ما للمبادرة من جوانب ايجابية و انجازات أثرت على واقع القارة الإفريقية .

المطلب الأول: تأثير النيباد على واقع الحكم الراشد

بالرغم من الصورة القاتمة التي يعرفها واقع الديمقراطية في القارة إلا أن القارة استطاعت تحقيق قفزات نوعية في التعامل مع تحديات الديمقراطية، من حيث فتحها لمساحة أوسع للديمقراطية من خلال التعددية الحزبية، طلب تعزيز المساءلة و الشفافية، فتزايدت بذلك عدد النظم الديمقراطية في إفريقيا، و تزايدت نسبة المشاركة في الانتخابات فمثلا بلغت المشاركة في عام **2006 في جمهورية الكونغو الديمقراطية 80%، 77% في جنوب إفريقيا عام 2009 ،69.5% في غانا عام 2008.**[1] و قد أحرزت القارة تقد ما ملحوظا في المساواة بين الجنسين، ففي الانتخابات الأخيرة لجنوب إفريقيا في افريل **2005** شهد تمثيل المرأة في البرلمان **45%**، و أوغندا **30.9 %**, كما عرفت النظم الديمقراطية في إفريقيا تحسن في احترام حقوق الإنسان، توسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام و المواطنين في صنع القرار و كل ما يتعلق بالشؤون العامة.

و يعود الفضل في هذا التقدم إلى الجهود الإقليمية في هذا المجال خاصة لمبادرة النيباد التي تعمل جاهدة لإضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية في القارة و النهوض بمبادئ الحكم الراشد، كما قامت ببناء علاقات مع مؤسسات الأمم المتحدة . فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لممارسة الحكم الديمقراطي، قدم الدعم للحكم في إفريقيا من خلال ثلاثة مجالات رئيسية مبينة في **الخطة الإستراتيجية للبرنامج (2008-2011)**:[2]

- تعزيز مشاركة و إشراك المجتمع المدني في الشؤون العامة.
- تعزيز القدرات، سرعة الاستجابة و الفعالية في الدولة.
- التأكيد من أن السياسات الوطنية، العمليات و المؤسسات تقوم على مبادئ الديمقراطية و المساواة بين الجنسين.

(1) United Nations Development Programme, Democratic Governance: [http://www.undp.org/ Africa/ governance, htmp] (01-10-2009).
(2) Prospects and Challenges in the implementation of NEPAD, UN Regional Coordination Mechanism (RCM), Africa Secretariat,2007.

كما يخصص البرنامج الإنمائي **39%** من موارده لقضايا الحكم يذهب معظمها إلى إفريقيا و من خلال شراكته الإستراتيجية مع اللجنة الاقتصادية الإفريقية و المصرف الإفريقي للتنمية وفر البرنامج دعما مهما

لأمانة النيباد في وضع الإطار المفاهيمي و إقامة المؤسسات و العمليات التي تحكم آلية مراجعة النظراء الإفريقية هذا و قد أنشأ البرنامج **صندوق استئماني** لآلية النظراء عام **2005.**

و لقد ساعد البرنامج على مدى السنوات الماضية البلدان الإفريقية من إجراء انتخابات ناجحة شملت البلدان الخارجية من الصراع مثل **بورندي**، **جمهورية الكونغو الديمقراطية, ليبيريا ,رواندا، سيراليون.** دائما و في إطار الدعم الدولي لجهود المبادرة لتعزيز مبادئ الحكم الراشد في القارة، تعمل **رابطة البرلمانيين الأوروبيين لأجل إفريقيا AWEPA** على دعم و تعزيز الأداء الفعال للبرلمانات في إفريقيا لضمان الحكم الراشد.[1]

و في سياق الجهود الإفريقية لتحسين قدراتها على الحكم أشار الأمين العام السابق للأمم المتحدة بجهود الموجة الجديدة من التقدم في إفريقيا على أساس السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، وهذه المبادئ الأربعة التي تشكل دعائم الحكم الجيد وفي إطار السعي الحثيث للزعماء الأفارقة على تعزيز دعائم الحكم الراشد في القارة تم الموافقة على " **إعلان الديمقراطية السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات**" خلال الاجتماع الثالث لرؤساء الدول وحكومات مبادرة النيباد في **جوان 2002 بروما**، وقد تم في هذا الإعلان الاتفاق على المبادئ التالية:

- اعتماد مدونات ومعايير واضحة للحكم الراشد.
- أن تكون الخدمة المدنية خاضعة للمساءلة وتتسم بالكفاءة والفعالية.
- ضمان الأداء الفعال للبرلمانات والمساءلة المؤسساتية.
- إنشاء وتعزيز اللجان البرلمانية وهيئات مكافحة الفساد.
- ضمان استقلال النظام القضائي وأن يكون قادرا على منع إساءة استخدام السلطة والفساد.

ومن خلال وثيقة النيباد أدرك الزعماء الأفارقة أهمية الحكم الراشد لتحقيق تنمية مستدامة في القـــارة لهـــذا حددت الوثيقة الإصلاحات المؤسسية لتعزيز الحكم السياسي في إفريقيا لهذا ركزت على :

تعزيز الرقابة البرلمانية، والمشاركة في صناعة القرارات، واعتماد تدابير فعالة لمكافحة الفساد.

(1) Promoting Parliamentary Democracy in Africa for 25 years: [http://www.auepa .org] (28-09-2009).

ولأجل تعزيز الملكية الإفريقية لمبادرة النيباد عقد منتدى في **7نوفمبر 2009**ليكون بمثابة منصة للحوار المفتوح لأجل:

-استكشاف سبل ووسائل تعزيز الملكية الإفريقية و الشراكة في تنفيذ رؤى المبادرة.

-تحديد الاستراتيجيات و التوصيات للمضي قدما بجدول أعمال النيباد من خلال زيادة الملكية و الشراكة بين الشعوب الإفريقية.

كما ساهمت المبادرة لحد الآن في حل **16** نزاع من أصل **19** نزاع إدراكا منها لأهمية الاستقرار السياسي والاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة.

و تبقى الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء **APRM** أكثر جوانب المبادرة ابتكارا وأهم إنجازاتها باعتبارها أداة الدول الإفريقية لرصد ومراقبة تقدم كل منها في تحقيق الحكم الراشد، فقد تم لحد الآن نشر نتائج الاستعراض في كينيا وغانا.

كما استطاعت المبادرة النجاح في تطوير وتعزيز آلية مراجعة النظراء الإفريقية بوضع معيار جديد للمساءلة المتبادلة للعب دور في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هذا ويجري حاليا إعادة صياغة الدساتير في جميع أنحاء إفريقيا بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني: كينيا، نيجيريا، زامبيا، أوغندا. ويلاحظ ظهور ميثاق اجتماعي جديد تقوم فيه مؤسسات الدولة ببناء تدريجي لتعزيز قيم الحكم الراشد مثل: سعى الحكومة النيجيرية لضمان أن السلطة التنفيذية و التشريعية تعكس صورة شعوبها و تستوعب تنوعهم و قد ضمنت هذا المبدأ في دستورها.

المطلب الثاني: تأثير النيباد على واقع التنمية المستدامة

بعد الركود الذي عرفته الاقتصاديات الإفريقية لأكثر من عقدين لكن و مع منتصف التسعينات بدأت تظهر على الاقتصاديات الإفريقية تحولات من تحسن الأداء الاقتصادي لمجموعة من الدول الإفريقية تحولات من

تحسن الأداء الاقتصادي لمجموعة من الدول و تسارع معدل النمو الاقتصادي للبلدان الإفريقية، ففي **تقرير مؤشرات التنمية في إفريقيا 2007** قال نائب رئيس البنك لشؤون منطقة إفريقيا بأن إفريقيا سجلت على مدى السنوات العشر الأخيرة معدل نمو بلغ متوسطه **5.4**% سنويا، كما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي بين **2002-2007** فبلغ 3% و هذا كله بفضل تحسن نظم الحكم في كثير من البلدان و زيادة المشاركة و تحسن نظم الثقة، و زيادة الاستثمار بصورة متواضعة, تشجيع القطاع الخاص، إضافة إلى تعلم إفريقيا كيف تتبادل تجاريا مع باقي أنحاء العالم بأسلوب أكثر فعالية، و تعزيز التكامل الإقليمي و القاري ، و استفادتها من دروس الثمانينات :تحسين إدارة الاقتصاد الكلي و السياسات الهيكلية، الاندماج مع باقي أنحاء العالم. هذا و أشار تقرير مؤشرات التنمية في إفريقيا لعام **2007** أن الصادرات الإفريقية زادت أكثر من 11 نقطة مئوية في المتوسط بين عامي **2003-2006**.

و يعود الفضل في هذا التقدم إلى الجهود المبذولة من الحكومات الإفريقية و بخاصة إلى مبادرة النيباد، فلقد ركزت المبادرة في سنواتها الأولى **2001-2004** على تعميم المبادئ الرئيسية لها: الملكية الإفريقية و المسؤولية، تشجيع النهوض بالديمقراطية و الحكم الراشد و مساءلة القيادة السياسية، و الاعتماد على الذات و الاكتفاء الذاتي للتنمية، تعزيز التكامل الإقليمي و القاري، كما ركزت على الدعوة لوضع الخطط الإرشادية القطاعية.

و في السنوات **2004/2005** شرعت المبادرة في المرحلة الأكثر صعوبة و التي تتمثل في بناء المؤسسات و تنفيذ البرامج، لهذا كان تركيزها على تقوية مؤسسة الاتحاد الإفريقي للمساهمة في حل النزاعات، و إعادة تنشيط المجموعات الاقتصادية الإقليمية (**REC**) كما قامت المبادرة ببناء علاقات مع المؤسسات المتعددة لتمويل التمويل التنمية خاصة **البنك الإفريقي للتنمية** و الذي أسهم بشكل كبير في إنجاح العديد من مشاريع البنية التحية الإقليمية فخلال الفترة **2002-2007** مول البنك **40 مشروع** بلغت تكلفتها **4.3** مليار دولار أمريكي، البنك الدولي، المفوضية الأوروبية, ووكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة .

ومن خلال تركيزها على تعبئة القطاع الخاص، و اعتماد الخطط القطاعية من قبل المؤسسات الإفريقية طورت المبادرة البنية التحية الإقليمية منذ عام **2002** فأكثر من 530 مليار دولار استخدمت بالفعل في تطوير الطرق، و شبكات الاتصالات و الطاقة، وتم النظر في مشاريع بقيمة 490 مليار دولار في **2005** .[1]

و في المجال الزراعي و ضعت المبادرة خطة لتنمية النشاط الزراعي يلتزم بموجبها أعضاء الاتحاد الإفريقي بوضع سياسات مواتية للتنمية و تخصيص الموارد الكافية لهذا القطاع و ذلك من خلال إطلاقها **لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة في إفريقيا عام 2003 (CAADP)** و قد أحرز البرنامج تقدما ملحوظا لأنها أطلقت من طرف مؤسسات البحوث الزراعية الإفريقية و المزارعين الأفارقة و قد ركز البرنامج على المجالات الرئيسة التالية:

- توسيع إدارة الأراضي المستدامة و نظم التحكم في المياه.
- زيادة فرص الوصول إلى الأسواق من خلال تحسين البنية التحتية الريفية.
- زيادة الإمدادات الغذائية و الحد من الجوع، و تحسين نظم البحوث الزراعية، وزيادة الدعم المقدم لمساعدة المزارعين.

و لأجل تحسين مناخ الاستثمار قامت المبادرة بطرح مبادرة باسم **مرفق تهيئة المناخ الاستثماري لإفريقيا (AEAP)** و ذلك لمعالجة المشاكل الرئيسية التي تعوق البلدان الإفريقية على تحسين مناخ الاستثمار ,و تعهدت المملكة المتحدة بتقديم مساعدة بقدر **30 مليون دولار** على مدى 3سنوات ,كما تعهدت شركة **SHELL** الهولندية بتقديم المساعدة.[2]

و بغية ضمان الأمن الغذائي للقارة التقت مبادرة النيباد و التحالف من أجل الثورة الخضراء في إفريقيا (**AGRA**) في **5 أكتوبر 2009** لمزيد من المناقشات من أجل وضع الصيغة النهائية لمذكرة تفاهم لتعزيز العمل المشترك من اجل تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا.

---

(1)NEPAD achievements during the first 5 years, NEPAD Briefing, N°15, HannsSeidel foundation, Namibia, October 2006.

(2)Challenges and Prospects in the Implementation of NEPAD, NEPAD and Regional Integration Department (NRID), ECA, Addis Ababa, September2007.

كما يتلقى البرنامج دعما قويا من مرفق البيئة العالمية أو الوكالة الأمريكية للتنمية (**USAID**), و منظمة التغذية و الزراعة (**FAO**) و كمثال على ذلك تلقى برنامج التغذية المدرسية في غانا معونة من حكومة هولندا بـ 40 مليون يورو.

و في مجال التعليم زادت المبادرة من دعمها للتعليم العالمي و ذلك بتزويده بأحدث التقنيات المعلوماتية و تعتبر **الجامعة الاتصالية الإفريقية** أول شبكة اتصالات تعليمية تفاعلية من نوعها و البنك الدولي من اكبر

المساندين لها حيث ارتبط بتقديم 13 مليون دولار أمريكي لها على فترة ثلاث سنوات، كما تهدف هذه الجامعة لإقامة شراكة مع مبادرة النيباد بهدف تحسين القدرات البشرية من أجل التنمية المستدامة.

و إدراكا من المبادرة لأهمية تكنولوجيا الاتصالات أنشئت " **لجنة إفريقيا الالكترونية" في 2001** في إطار مبادرة النيباد لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في إفريقيا منها: **مبادرة النيباد للمدارس الالكترونية** هدفها تزويد المدارس بأحدث تكنولوجيا المعلومات.

و في مجال العلوم و التكنولوجيا أحرزت المبادرة تقدم ملحوظ من خلال إنشاء **مراكز التمييز** و **المعهد الدولي لأبحاث الماشية في بنيروبي.**

و في إطار تطويرها لمشاريع البني التحتية ، أعدت المبادرة مشروع إعداد مشروعات البني التحتية (**IPPF**) لخلق فرصة لتعبئة موارد إضافية لتلبية الاحتياجات التمويلية الهائلة لإعداد المشاريع و للعب دور محفز لتعبئة موارد إضافية لمشاريع البنية التحتية الإقليمية.

و مما تقدم نستنتج أن المبادرة قد أحرزت تقدما ملحوظا على مختلف المستويات و ساهمت في إضفاء تغييرات معتبرة على الواقع فسجلت على سبيل المثال معدلات التنمية البشرية تحسنا في زيادة دخل الفرد الإفريقي ، خفض نسبة وفيات الأطفال و زيادة نسب تعليم البالغين، و تطوير البنية التحتية الإقليمية و تشجيع النشاط الزراعي من خلال **CAADP** ,و عززت المبادرة الحكم الراشد من خلال آلية مراجعة النظراء الإفريقية **APRM** . إضافة إلى الانجاز الكبير للمبادرة و هو اكتسابها للتأبيد و الاعتراف الدولي على غرار مبادرات التنمية السابقة.

إنها حقيقة لا يمكن إنكارها أن هناك بعض التقدم الذي تم إحرازه على مختلف المستويات في سبيل الارتقاء بالتنمية المستدامة غير أنه تقدم بطئ و غير متكافئ و هذه الجهود متواضعة مقارنة بمشاكل القارة الإفريقية . فعلى سبيل المثال على الرغم من موجة التحول الديمقراطي المبكرة التي عرفتها القارة إلا أنها تبقى متواضعة و البعض منها مازال هش تعترضه العديد من العقبات ففشل التجربة الديمقراطية في موريتانيا و عودة السلطة إلى يد العسكريين أصدق مثال على هشاشة التجربة الديمقراطية ,كما أن إجراءات الانتخابات لا تعطي الانطباع بالديمقراطية الحقة، فالقارة بحاجة إلى ديمقراطية قريبة من الشعب تقوم على أساس المساواة بين الناس، المحافظة على دور القانون في داخل الدولة، خضوع الجميع للدستور، وجود مجتمع مدني منظم و نشط فعلى الدول الإفريقية التعاون مع بعضها و تكثيف جهودها و تضافرها لتوطيد و تغذية الديمقراطية في إفريقيا و التحرك نحو الحكم الراشد .

المبحث الثالث: الأفاق المستقبلية المبادرة النيباد

واقع و آفاق مبادرة النيباد

منذ إطلاق المبادرة طرحت أسئلة عديدة حولها و أثرها المتوقع على القارة و عن الهدف الرئيسي لها و هل يمكن للنيباد بتكوينها الحالي و ضعف مستوى الاتصالات في إفريقيا انتشال إفريقيا من فقرها؟ هل النيباد مجهزة تجهيزا كافيا للوصول إلى القواعد الشعبية؟ و من المستفيد الأكبر من المبادرة هل هي النخبة أم الشعوب ؟

و بعيدا عن النظرة التشاؤمية للمبادرة، فان المبادرة بما رسمته من مبادئ عامة تصلح أن تكون إطارا عاما لتنمية القارة و أن تقدم حلا لما عانت منه القارة لفترة ما بعد الاستقلال من ضعف الدولة و فساد النخب و ذلك بما قدمته من صيغة توفيقية لدور الدولة و القطاع الخاص في عملية التنمية على الرغم من بعض النقائص إهمالها لدور المجتمع المدني .

فالمبادرة تحمل في طياتها من الفرص و المزايا ما قد يجعل مستقبل القارة أفضل مما هو عليه: فهي تمثل فرصة فريدة للدول الإفريقية لإثبات ملكيتها و قيادتها لبرامج التنمية و لتنظيم أهدافها التنموية.

و يبقى التساؤل قائما حول مستقبل المبادرة في ظل الواقع الإفريقي و الواقع الدولي؟

المطلب الأول: مستقبل المبادرة في ظل الواقع الإفريقي

لقد رأينا فيما سبق أن الواقع الإفريقي يعتبر أهم العراقيل التي تعترض المبادرة و تحقيقها لأهدافها التنموية لأجل تجاوز هذه العراقيل فانه يتعين على القادة الأفارقة و الخبراء و الجامعات و مراكز البحوث و كل الهيئات الحكومية التفكير معا و القيام بتحليل واقع كل دولة و العمل على التحول بهذه المجتمعات إلى الاعتماد على الذات فرديا و مجتمعيا وصولا إلى مستوى أفضل من الحياة، و العمل على تحقيق التكامل كأساس للتنمية الإفريقية الذاتية المستديمة، هذه الأخيرة التي تتطلب التناغم بين الإنسان الإفريقي و طبيعة القارة بالاعتماد على الذات لإشباع حاجاتها، فالتحديات الراهنة و العراقيل ليست متعصية على الحل فهي ذات طابع مؤقت و لهذا فهناك حاجة ملحة لقادة مبادرة النيباد لإظهار جديتهم حول الشراكة الجديدة خاصة و أنه مع نهاية **2004** انخفض عدد الاجتماعات حول المبادرة

فأصبحت بذلك ملكية المبادرة أقل وضوحا إضافة إلى عدم وجود أية رعاية قوية من مشاريع البنية التحية عبر الحدود من جانب الحكومات الوطنية فالمبادرة بحاجة إلى قيادة قوية قادرة على ترسيخ مبادئ و قيم الشراكة الجديدة، كما أنه يتعين عليها اتخاذ إجراءات عاجلة لإزالة الشكوك حولها و لضمان فعالية القيادة السياسية، كما أنها مطالبة بحل الغموض المؤسسي عن طريق إدماج المبادرة في هياكل الاتحاد الإفريقي فالعمليات حول هذا الشأن مستمرة لأكثر من 3 سنوات .

و بالرغم من فرص و مزايا المبادرة إلا أنها تنطوي على بعض المخاطر التي قد تهدد مستقبلها :

واقع و آفاق مبادرة النيباد

أولا:المخاطر السياسية

اختلاف و تنوع أهداف المبادرة و الأولويات السياسية ما بين الدول، و تأخر تقدم العديد من المبادرات.

ثانيا:مخاطر التنفيذ

عدم وضوح المسؤوليات، الافتقار للمصداقية، نقص الموارد.

و على ضوء ذلك فانه لأجل تقليل هذه المخاطر و الانتقال بالمبادرة من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي فانه من الضروري على قادة المبادرة:

- التأكيد على تبني الحكومات الإفريقية لاستراتيجيات تركز على التنمية البشرية بالدرجة الأولى مؤسسة على احترام حقوق الإنسان و الإدارة الجيدة للشؤون العامة .
- تقوية مشاركة المجتمع المدني و القطاع الخاص في سائر مراحل التنمية.
- وضع إستراتيجية تنموية و استثمارية تهدف إلى بلوغ أهداف الألفية للتنمية و تحقيق أهداف مبادرة النيباد.
- تحريك الحوار و تعميقه على المستويات الوطنية و الإقليمية و الدولية.
- تهيئة الموارد اللازمة بشكل حتمي و تأسيس شراكة إقليمية لتنفيذ برامج التنمية .
- تدعيم التبادل التجاري بين البلدان الإفريقية و ذلك لتشجيع الانتعاش الاقتصادي .
- ضرورة أن تكون هناك قيادة مشتركة ليست فقط في وضع الاستراتيجيات و لكن في مراحل التنفيذ و التقييم أيضا.
- ضرورة وجود ترابط و تكامل متأصل في جميع الاستراتيجيات التنموية .
- التأكيد على إعطاء الأولوية في تخصيص الموارد المالية المتاحة للمشاريع التي تترك أثرها على التنمية البشرية.
- اعتماد الآليات التي تركز على تاريخ و ثقافة و تقاليد السكان الأصلين.
- التأكيد على ضرورة الملكية الوطنية الإفريقية لبرامج الحكم.
- التأكيد على تعبئة موارد افريقية خاصة لتمويل خطط التنمية و إلا سيبقى تنفيذ البرامج و نجاحها مرهون بالإعلانات الخارجية .
- بناء قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية و قدرات السلطات المحلية.
- اتخاذ التدابير التي تهدف إلى تعزيز، مشاركة المرأة في الحياة السياسية و الاقتصادية.

و مما سبق نخلص إلى أن مستقبل المبادرة متوقف بالدرجة الأولى على الإرادة السياسية للقادة الأفارقة ومدى أخذهم بعين الاعتبار النقاط السابقة، إضافة إلى أن المبادرة مطالبة بتركيزها على التكامل الاقتصادي سواء على الصعيدين الإقليمي و القاري لأجل تحقيق أهدافها، كما أنه من الضروري توضيح مسؤوليات هياكل المبادرة و الدول الأعضاء و ذلك لتحقيق تناسق عملية التنفيذ داخل المبادرة, و الأهم من كل هذا فان تمكين المجتمع المدني و التركيز على الاستثمار في العنصر البشري هو الضمان الرئيسي لنجاح المبادرة.

المطلب الثاني: مستقبل المبادرة في ظل الواقع الدولي

يبرز الواقع الدولي وجود حقائق متنوعة تتعلق بمستقبل الشراكة من أبرزها التنافس الاقتصادي الدولي على القارة من قبل العديد من الدول الصناعية الكبرى على موارد القارة تتصدرها الولايات المتحدة الأمريكية (**تستورد 20% من النفط الإفريقي)** , بالإضافة إلى الصين، الهند، ألمانيا، بهدف التركيز على التوسع في الأسواق الإفريقية لاستعاب المنتجات و الاستثمارات، إضافة إلى دور اليابان من خلال مؤتمرات طوكيو للتنمية الأفريقية.

و إجمالا يتركز هذا التنافس حول السلعة الإستراتيجية للقارة" **البترول**" إذ تعتبر الصين ثاني أكبر مستورد له من إفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فأصبحت بذلك القارة تجسد مشهد حرب اقتصادية بين كبرى الشركات.

و من تأثيرات هذا التنافس الاقتصادي انتقاله إلى مجالات أخرى أكثر خطورة تتمثل في المجال السياسي و التدخل في الشؤون الداخلية للدول كوسيلة ضغط عليها و هذا ما يفسر إلى حد كبير دور الأطراف الدولية في بعض بؤر التوتر في إفريقيا. و التدخل تحركه مصالح هذه الدول و التي في اغلبها اقتصادية طبعا، و هناك من يرى على أن هذا التنافس على استغلال موارد القارة سيؤدي إلى استنزاف الثروات الإفريقية و بالتالي تداعيات ذلك على التنمية المستدامة في إفريقيا و تأثير الأجيال المستقبلية بذلك، ناهيك عن وجود معضلة حقيقة تتمثل في الإرهاب الدولي و ما له من تداعيات على استقرار القارة و استتباب حالة الأمن و السلم فيها كشرط لتحقيق التنمية و من ثم الحكم الراشد.

وأمام هذا التنوع فانه يضع مستقبل النيباد أمام تحديات فالشعوب الإفريقية غارقة في فقرها. كما أن مشاركتها ضعيفة بحكم ضعف الوعي السياسي كنتيجة لطبيعة نظم السياسية، كما أن النمو الاقتصادي مرتبط بسياسات حكومات الدول الإفريقية و بمعدلات انتشار الفساد، و لا يمكن أن تكون صورة مستقبل إفريقيا أقتم مما هي عليه، فإرادة دول النيباد في إبعاد شبح التهميش إلى الأبد و الحرص على الانخراط في مسيرة العولمة من خلال دعم الشركاء و الفاعلين الدوليين يعد شرطا أساسيا لتفعيل المبادرة.

و في ظل هذا الواقع الدولي فانه لن يكون باستطاعة إفريقيا تحقيق النجاح في حل مشاكلها إلا بتقليلهـــا مـــن الاعتماد على المساعدات الأجنبية و اعتمادها على مواردها الذاتية و ذلك طبعا بعد معالجة مشاكل الفســـاد و سوء الإدارة المحلية، كما أن القوى الكبرى مطالبة بتأسيس شراكة مع الدول الأقل نمو من أجل مســـــاعدتها على التغلب على صعوباتها بدلا من فرضها الشروط اللامتناهية كما يجب التركيز على التعاون الإقليمـــي و فيما بين الأقاليم و كذلك التعاون الدولي فيما يتصل بالتبادل التجاري و البنيات الأساسية و النقل و سياســيات الطاقة .

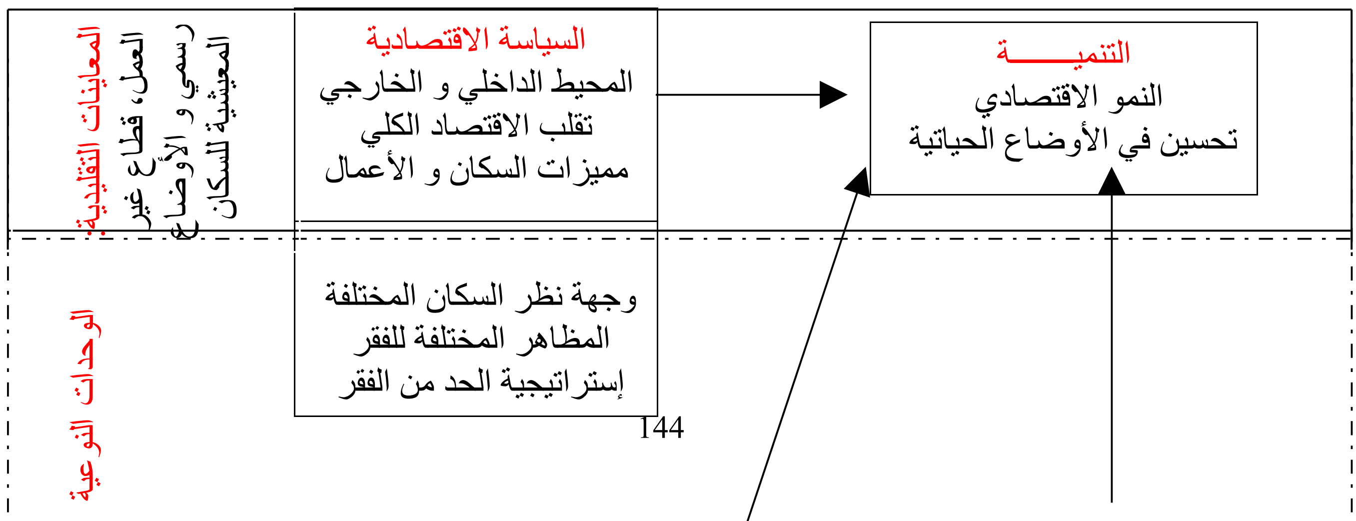
خلاصة الفصل الثالث:

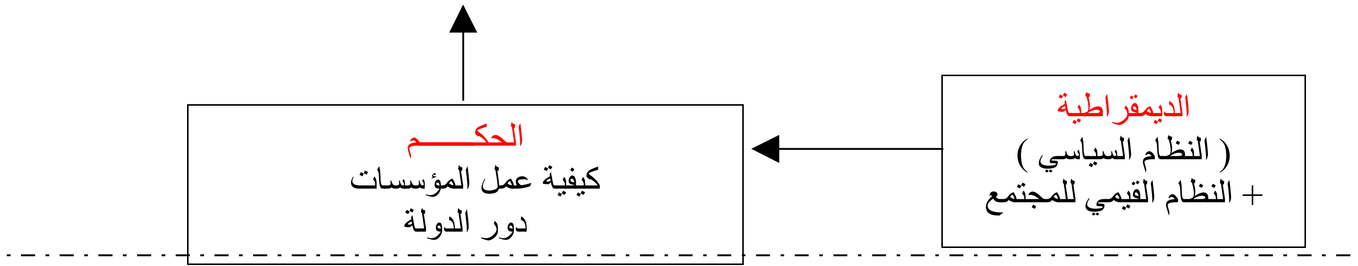
في الأخير نخلص إلى أن نجاح المبادرة و مستقبلها يعتمد بالدرجة الأولى على رغبة و استعداد الدول الإفريقية و مدى قدرتها على تنفيذ الإصلاحات الضرورية التي من شأنها تسريع وتيرة التنمية في إفريقيا، كما أن آلية مراجعة النظراء الإفريقية من الممكن أن تمثل فرصة مهمة لتعزيز الحكم الراشد و الممارسة الجيدة بالرغم من أنها ستستغرق وقتا لتصبح آلية عملية .

و تظل الأهداف الرئيسة للنيباد هي القضاء على الفقر، ووضع الدول الإفريقية في مسار التنمية المستدامة، و ترقية دور المرأة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و بناءا على ذلك يجب أن تؤمن إستراتيجية النيباد بشكل مستدام تحسين الأوضاع الحياتية للشعوب الإفريقية من خلال التشديد على الحكم الراشد و صيانة حقوق الإنسان كشرط أساسي لتطبيق السياسات التنموية التي تستهدف الإنسان بالدرجة الأولى حيث أنه و في حقيقة الأمر فان للديمقراطية و الحكم الراشد و حقوق الإنسان و نوعية السياسات الاقتصادية المطبقة دور هام في عملية التنمية و تحسين الأوضاع الحياتية للشعوب و الشكل رقم (08) يوضح هاته العلاقة:

إضافة إلى ما تقدم فان مستقبل المبادرة يتطلب نظاما للحكم يتسم بالشفافية و الجدية و المشاركة، يكون مؤسسا على مبادئ سيادة القانون، و معتمدا في ذلك على إدارة عامة تتسم بالكفاءة، و مساءلة عن أدائها و بقبول مشاركة الجميع في مراحل اتخاذ القرار و بالرغم من أهمية الجهود الذاتية للدول الإفريقية، إلا أن ذلك لا يمنع في أن الدعم الدولي سيكون ضروري لمساعدة إفريقيا تحقيق أهداف التنمية للألفية أو على الأقل الاقتراب من تحقيقها و لو في المراحل الأولى لها .

الشكل رقم) 08 :(الوحدات النوعية لفهم الربط ما بين الحكم، الديمقراطية, السياسات الاقتصادية و الأوضاع الحياتية





المصدر :

_Mireille Razafindrakoto, François Roubaud, Governance, democracy and poverty reduction: lessons drawn from the 1.2.3 surveys in francophone Africa, the African statistical journal, volume2, May 2006, p 51.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ-الكتب:

قائمة المراجع

1- إسماعيل، حلمي محروس, تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر: من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2004.

2- الكفاري، مصطفى العبد الله, الإصلاح الاقتصادي و التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية حسب المحافظات لعام 2002 – دراسة تحليلية–، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق 2004.

3- أعجمية,محمد عبد العزيز و آخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق ، النظريات الاستراتيجيات و التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007.

4- إمام، محمد محمود, تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004.

5- بادي ,أنيمود، ترجمة بهجت عبد الفتاح، إفريقيا: الطريق الآخر: البديل الإفريقي لبرنامج المواءمة الهيكلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995.

6- بيليس ,جون, سميث,ستيف عولمة السياسة العالمية ,مركز الخليج للأبحاث ,الطبعة الأولى ,دبي,2004.

7- بوعشة،محمد ,الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية، الاريترية، دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع، بيروت، 2004.

8- توفيق ، راوية ,الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا :دراسة تحليلية لمبادرة النيباد ،معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ،القاهرة ،2005.

9- تورد وف,وليم, ترجمة كاظم هاشم نعمة, الحكم و السياسة في إفريقيا, منشورات أكاديمية الدراسات العليا, طرابلس, الطبعة الاولى 2004.

10- حجاب، محمد منير, الإعلام و التنمية الشاملة، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة 2003.

11- خمش،مجد الدين, الدولة و التنمية في إطار العولمة ط 1،دار مجدلاوي، الأردن 2004.

12- دورتي،جيمس , بالستغراف،روبرت, ترجمة وليد عبد الحي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1985.

13- رزيق المخادمي ,عبد القادر,التعاون العربي الإفريقي:ضرورة حيوية لمواجهة العولمة ,دار الفجر للنشر و التوزيع ,القاهرة ,الطبعة الاولى 2007.

14- شعراوي ,حلمي, إفريقيا في نهاية قرن ,دار الأمين للنشر و التوزيع ,القاهرة ,الطبعة الأولى ,2001.

15- عصمت, مطاوع إبراهيم, التنمية البشرية بالتعليم و التعليم في الوطن العربي ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة 2002.

قائمة المراجع

16- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر, اتجاهات حديثة فـــي التنميـــة، الـــدار الجامعيـــة، الإسكندرية 1999.

17- كايد ، زهير عبد الكريم, الحكمانية قضايا و تطبيقات ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة 2003.

18- مجذوب ,أسامة ، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية،ط 2، الدار المصرية، اللبنانية، القاهرة،2002.

19- سمير ,محمد عبد العزيز,التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة ,مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ,الإسكندرية ,2001.

20- محمود, أحمد إبراهيم, الحروب الأهلية فـــي إفريقيـــا, مركـــز الدراســـات السياســـية و الإستراتيجية, القاهرة 2001.

21- منصور,ممدوح محمود,العولمة :دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد ,دار الجامعـــة للنشر,الإسكندرية 2003.

22- موستيش,ف.دوجلاس, ترجمة بهاء شاهين ، مبادئ التنمية المستدامة، ط 1، الدار الدولية للاستثمار الثقافية، القاهرة 2000.

23- هانتنجتون, صامويل, الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشـــرين ، ترجمة عبد الرحمن علوب، تقديم، د سعد الدين إبراهيم، دار سعاد الصباح، الكويت 1993

24- والى،عبد الهادي, محمد التنمية الاجتماعية،دار المعرفة،الإسكندرية 1988.

25- وردم،باش محمد علي, العالم ليس للبيع، الطبعة الأولى، دار الأهلية، الأردن 2003.

ب–الدوريات:

1- الصادق,هشام ,قمة الثماني:نمط جديد في التعاطي مع مشاكل القارة الإفريقيـــة, مجلـــة السياسة الدولية, العدد 162, أكتوبر 2005.

2- إدريس,محمد السعيد ,الإقليمية الجديدة و مستقبل النظم الإقليمية ,مجلة السياسة الدوليـــة ,مؤسسة الأهرام للنشر ,العدد 138,أكتوبر 1999.

3- بوناب،عبد المجيد ,ثروات إفريقيا... صراع على النفوذ وحروب على المصالح، مجلـــة العلم والإيمان، مؤسسة المعالي للنشر والإعلام, العدد 28، ديسمبر 2008.

4- بيبرس,سامية , قمة إفريقيا ...أوروبا و مسألة المديونية الإفريقية, مجلة السياسية الدولية ,مؤسسة الأهرام للنشر ,العدد 141,يوليو 2000.

5- حمدي ,عبد الرحمن، السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا من العزلة إلى الشـــراكة، مجلـــة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للنشر، العدد 144، أفريل 2001.

قائمة المراجع

6- جمعة ,حلمي شعراوي ,مفهوم إدارة الدولة و المجتمع ,المستقبل العربي ,مركز الدراسات للوحدة العربية ,لبنان ,العدد 249 ,نوفمبر 1999.

7- جابي، أحمد ,الأمن الغذائي و التنمية – حالة الجزائر–, مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد 20, ديسمبر 2007.

8- جمعة علاء, قمة النيباد: مبادرة ثلاث سنوات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للنشر ,العدد 159، 2005.

9- خنيش،سنوسي ,الأبعاد الإستراتيجية لإدارة حماية البيئة الدولية و الإقليمية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، العدد 01، جوان 2008.

10- خالد حنفي على, الإقليمية الجديدة في إفريقيا، أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء و السادك، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للنشر، العدد 144، أفريل 2001.

11- علي عمرو,المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية,مجلة السياسة الدولية, مؤسسة الأهرام للنشر ,العدد 149,جويلية 2002,.

12- عبد الخالق عبد الله ,التنمية المستدامة و العلاقة بين البيئة و التنمية ،المستقبل العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية, لبنان، العدد 167، 1999.

13- كامل،مها سراج الدين ,القمة العالمية للتنمية المستدامة :رؤية التحليلية، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام للنشر، العدد 150، أكتوبر 2002.

14- كريم، حسن, مفهوم الحكم الصالح، المستقبل العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية، لبنان، العدد 309، نوفمبر 2004.

15- ماضي،بلقاسم ,النفط الجزائري و التنمية الإنسانية المستدامة، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد 22، سبتمبر 2008.

16- محمد,احمد طه ,الأبعاد السياسية للشراكة بين أوروبا و إفريقيا ,مجلة السياسة الدولية, مؤسسة الأهرام للنشر,العدد 141,جويلية 200.

17- فائق،محمد, حقوق الإنسان و التنمية ، المستقبل العربي ،مركز الدراسات للوحدة العربية ,لبنان، العدد 251 ، جانفي 2000.

18- فرجاني، نادر, التنمية الإنسانية: المفهوم و القياس، المستقبل العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية، لبنان، العدد 283، سبتمبر 2002.

ج–المذكرات:

قائمة المراجع

1-بضياف عبد المالك ،التكامل الاقتصادي الإقليمي في إطار العولمة ،رسالة ماجستير ،قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة عنابة ،2004.

2- بورغدة ،وحيدة, حقوق الإنسان و إشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد و التنمية الإنسانية ،رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ,جامعة الجزائر ،2008.

3- زدام،يوسف, دور الحكم الراشد من تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية (2002–2004)، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر قيم العلوم الأساسية و العلاقات الدولية 2006– 2007.

4- زروني،مصطفى, النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق أسيا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر 1999/2000.

5- شليحي إيمان، التكامل الاقتصادي الإقليمي وإمكانيات التنمية بين النظرية والتطبيق، بحث لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة 2006.

6- بوشدوت،محمد فائز, التنمية المستديمة في ضوء القانون الدولي. رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003.

د–المؤتمرات:

1- حسن ,حمدي عبد الرحمن,إفريقيا و العولمة ,أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية ,برنامج الدراسات المصرية الإفريقية ,القاهرة 2004.

2- عاشور,محمد,التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا :الواقع و التحديات ,أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية ,معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ,الطبعة الأولى ,جامعة القاهرة 2005.

3- عاشور, محمد و أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا:رؤى وأفاق، أعمال المؤتمر الدولي الأولى لشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة 2005.

4-الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي ,بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي,الجزء الأول,جامعة فرحات عباس ,كلية الآداب و العلوم الاجتماعية ,قسم علم الاجتماع,سطيف,أفريل 2007.

ه–التقارير:

قائمة المراجع

1- أبو العنين, محمود السيد فليفل, التقرير الاستراتيجي الإفريقي, مركز البحوث الإفريقيـــة, القاهرة 2001-2002.
2- شرافي, عباس, التعاون و التكامل مع العالم ,التقرير الاستراتيجي الإفريقي,معهد البحوث و الدراسات الإفريقية,القاهرة 2002.
3- منظمة اليونسكو, تأثير برامج الإصلاح الهيكلي على التعليم و التدريب, المـــؤتمر العـــام, الدورة الثامنة و العشرون 'باريس 1995.
4- البنك الدولي, الدولة في عالم متغير: تقرير التنمية في العالم, البنك الدولي, واشنطن 1997
5- تقرير التجارة و التنمية 2009, مؤتمر الأمم المتحدة و التجارة و التنمية, الأمم المتحدة.
6- التقرير السنوي للبنك الدولي 2003 .

و-المحاضرات الغير منشورة:

1- بوريش رياض, تقييم السياسات الخاصة بالتعديل الهيكلي ,محاضرة في مقياس الحكم الراشد لطلبة السنة أولى ماجستير,جامعة قسنطينة ,كلية الحقوق ,قسم العلـــوم السياســـية ,19-02-2007.
2- جندلي عبد الناصر, نظرية التكامل الدولي, محاضرة في مقياس نظرية العلاقـــات الدوليـــة لطلبة السنة الثانية علوم سياسية,جامعة باتنة ,كلية الحقوق ,قسم العلـــوم السياســـية 30-04-2003.
3- زغدار عبد الحق , تطور نظرية التكامل ,محاضرة في مقياس نظرية التكامل و الانـــدماج لطلبة السنة رابعة علاقات دولية ,جامعة باتنة ,كلية الحقوق و العلـــوم السياســـية 06-04-2006.

ح- مقالات على شبكة الانترنيت:

1- التبتي،أحمد, قمتنا: النيباد قضايا ساخنة وآمال كبيرة :
[http ://www.aliss.net] (16-04-2009).

2- انطلاقة بدأت بقمة ديربان: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تمضي إلى الأمام :
[http:www.smc.net.] (16-04-2009).

قائمة المراجع

3- الحكم الرشيد:الشفافية و المساءلة :
[http://pogar.org/arabic /governance/ traspanency.asp] (01-06-2009)

4- الأمم المتحدة , إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية :
[http://www.un.org/arabic/milliniulgools/a-res-55-2.htm] (21-06-2009)

5- الشباب و التنمية:
[http://www. Shamspal.org /pages/-Arabic/ researches /tanmga.2.pdf] (19-06-2009)

6- الهيتي،نوا زد عبد الرحمن ,التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الحالة الراهنة و التحديات المستقبلية , مجلة العلوم الإنسانية السنة 03, عدد 25،نوفمبر 2005
(21-06-2009). [http :// www.ulum.nl]

7- أحمد سعيد أحمد ,كيف يمكن قياس التنمية المستدامة :
[http://www.zome.biomaegupt. Org /hiaa/ shows .t head. g. php.t 41] (15.06.2009).

8- بحث حول التنمية المستدامة :
[http://www.educdz.com/montada] (21-06-2009).

9- بحث شامل حول التنمية المستدامة :
[http://www.algerianhouse.com / mountada /showt hread.php?l=27329] (15.06.2009).

10- بوروينة,فتيحة ,لا خيار أمام إفريقيا سوى مواجهة مشاكلها بنفسها:
[http://www.ALRIYADH.COM.](07-05-2009) .

11- بشير مصطفى نحو ميثاق إفريقي للحكم الراشد، يومية الشروق الجزائرية 2007، العدد 1963:
http://www.echoroukonline.com] (07-05-2009). [

12- تقرير لجنة التنمية المستدامة بوضعها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنميـــة المستدامة:الدورة الثانية 2002، الأمم المتحدة ، بنيويورك 2002 :
[http://www.un .org.larabic / conférences / wssd / docs / second /A-confi 199.PC2.PDF] (15-06-2009).

13- حمدي عبد الرحمن، إفريقيا و تحديات الألفية الثالثة: الديون و الفقر:
[http://www.ishamonline .net/aol-arabic/ dowalia] (09-08-2008).

14- حنفي، خالد, الإقليمية الجديدة في إفريقيا.... ومواجهة العولمة :

قائمة المراجع

.(http://www.islamonline.net/sewed/satellito.article] p.1. (15-05-2009 [

15- رزيق، كمال, التنمية المستدامة في الوطن العربـــي مــن خلال الحكــم الصـــالح و الديمقراطية المحلية العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005:
[http://www.uluminsania.net] (15-06-2009).

16- عارف، نصر , مفهوم التنمية :
[http: //www. Ispamonline.net/iol-arabic/ dowalia /mafaheem.2.esp] (19-06-2009).

17- عزي ،الأخضر, غالم جلطي ،قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد : إسقاط على التجربة الجزائرية ،مجلة العلوم السياسية ،العدد 25 نوفمبر 2005, :
http://www.uluminsania.net] (01-06-2009). [

18- مؤشرات التنمية المستدامة:
[http://www.djelfa .info /vd/archive / mdex .php /t. 44318 . htmp] (21-06-2009) .

19- فلاح, حسين شفيع, التنمية المستدامة:
[http://www.iraqstudent . net / detail.phpnecrd I-697] (19-06-2009).

20- فرحات،محمد فايز , هل تصلح الإقليمية الجديدة كإطار للتعاون الإقليمي العربي:
[http://www.acpss.ahram.rg.eg/ahram/2001/01/1/ANAL57.htm]p2. (15-05-2009).

21- فودة،عبد الله, جاد نظريات التكامل الدولي، دراسة حالة للخبرة التكاملية العربية:
[http://www.umranyat.blogspot.com](26-03-2009).

22- ناجي, عبد النور, الاتحاد الأفريقي و تحقيق الحكم الراشد, دراسة مبادرة النيباد
[http://www.nadjiabdenour.maktoobblog.com] (21-06-2009)

23- نصير،عبد الله عبد القادر, البيئة و التنمية المستدامة.التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، وثيقة رقم 7، 29 يوليو 2002:
. (17-06-2009) [http://www.mngoce.org. / content/nseer.doc]

24- وردام،بدر , كيف يمكن قياس التنمية المستدامة :
[http://www.maroc.ecologie.net/article.php3] (21-06-2009).

25- وردم,محمد علي, القضايا العشر التي تحدد مستقبل التنمية في العالم:
[http://www. achewar. arg / de bat / show. art. asp. aid=13160] (24-06-2009).

ثانيا:باللغة الفرنسية:

أ-الكتب:

1- Mouhoubi, Salah, le NEPAD : Une chance Pour L'Afrique, Office des Publications Universitaires, Alger, 2005.

ب-الدوريات:

1- Belmihoub, Mohamed Cherif, les institutions de l'économie de marche a l'epreuve de la bonne gouvernance, Revue IDARA, N°30,2005.

2- Hugon, Philippe, l'Afrique dans la mondialisation ,ESPRIT vue d'Afrique ,N°317,Aout- septembre,2005.

3- Igué, John, le NEPAD : Initiative de la dernière chance, Revue International et stratégique, N°46,2002.

قائمة المراجع

ج-المقالات:

1- Kaouane ,Djamel, sur la voie de la bonne gouvernance, ELMOUDJAHID, 5November 2002.

2- Nouveau partenariat pour le développement de l'afrique (document), EL Moudjahid, 20 janvier 2002.

3- La bonne gouvernance est à la fois un objectif du NEPAD et un facteur de succès du NEPAD, EL MOUDJAHID, 10 Mars 2003.

د-الوثائق:

1- Méchanism africain d'évaluation par les pairs(MAEP), ministère fédéral de la coopération économique et du développement, Mai2007.

2- Résolution108/25/02 de l'union partenaire africaine, Khartoum le 24/10/2002.

ه-التقارير:

1-Rapport de la conférence sur le financement du NEPAD : Dakar , 15.17Avril 2002.

2-Rapport du séminaire sur le MAEP à Yaoundé, le Moniteur du MAEP, N°7, Juin2009.

3- Ranne Camp Bell, « gouvernance : un concept a politique » séminaire du HCCI le développment : pour un débat politique Dourdan (France)2000 : [http://wwww.er,uquan,ca/nobel] (01/06/2009).

ثالثا: باللغة الانجليزية:

أ-الكتب:

1-AKe, Claude, Democracy and Development in Africa, Brookings Institution, Washington, 1996.

2- Albert Opoku, Eric, effective stakeholder participation in the APRM process for the promotion of democratic governance: a case study of

قائمة المراجع

Ghana, United Nations Development Program me, OSIO governance center, December 2006.

3-Bates, Robert, Markets and States in Tropical Africa: The Political Basis of Agriculture Policy, Berkeley 1981.

4-Chazan, N. The Precarious Balance: state and society in Africa, West view Press, 1998.

5- Herbert, Ross, "The African Union and NEPAD in 2002: a Pivotal Year ", the South African Year Book of International Affairs "SAIIA" Johanesburg2002/2003.

6- Herbert, Ross, influencing APRM: a check list for civil society, the South African institute of international affaires "SAIIA" Johannes burg, 2007.

7- Ross Herbert, Planing An Effective Peer Review : a guid book for national focal points, SAIIA, February 2007.

8-Hyden, Goran, governance and the study of politics in: Goran Hydenand Michaael Bratton, governance and politics in Africa, Lynne Rienner Publisher, London, 1992.

9-Habib, Adam and Opuku Mensah ,Paul ,Mobilizing across Africa: civil society and democratization ,South African Year Book of International Affairs 2002/03,South African Institute of International Affairs ,2003.

10-- Kajee, Ayesha, Nepad's APRM: a progress report, practical limitations and challenges, SA year book of International Affairs 2003/2004 .

11-J.Maclean, Sandra et al (Eds), Crises of Governance in Asia and Africa, Ashgate, England, 2001.

12- Little, Ian, Economic Development : theory, Policy and International Relation, Basic Books, New York ,1982 .

13-Mills, Greg, Poverty to Prosperity: Globalization, Good Gouvernance and African Recovery, Tafelbery Publishers, Cape Town, 2002.

قائمة المراجع

14-Martinussen, John, society, state and Market: a guide to competing theories of development, Zed Books, London 1997.

15-Michael, Bratton and Vand DE Wall Nicholas, Democratic Experiment in Africa, Cambridge University Press, 1997 .

16- Naiman, Robert, Neil Watkins, A Survey of the Impacts of IMF structural Adjustment, Research Associates at the Preamble Center, April 1999 .

ب-الدوريات:

1-Arrichi, Giovanni, The African crisis :World Systemic and Regional aspects ,New Left Review ,N°15, May/June ,2002 .

2- Brempong.K.G and Traynor, T.L, Political Instability, Investement and Economic Growth in Sub-Saharan Africa, journal of African Economies .

3- G.M.Carew, Development theory and the promise of democracy : the future of post colonial African states, Africa today, vol40, 1993.

4- Martin Doornbos ,good governance :the rise and decline of a policy metaphor ,Journal of Development Studies ,vol37,Aug 2001 .

5-Edmond, Keller.J, Africa in transition: facing the challenges of globalization, Harvard International Review, summer 2007.

6- Elsenhans, Hermut, The Political Economy of good governance, Journal of developing societies, vol17, Issue2, November2001.

7-Stephen, Gelb, Effective State in NEPAD Goal, Financial Mail, 25-10-2007.

8-Gathi.J.T, Retelling Good Governance Narratives on Africa's economic and Political Predictments : continuities and discontinuities in legal out comes between markets and states , Villanova Law Review, vol45, 2000.

9-Leftwich, Adrian, governance, the state and the politics of development, development and change, vol25, N°2, April 1994.

10- Landsberg, Chris, looking for Peers to Pressure The African Democratic Governance: pivotal for Africa’s Future, Global Dialogue, Vol12, N°3, November 2002.

11-M.Alumona l kenna, understanding the crisis of development in Africa: reflections on Bedford u mer'sanalysis, African journal of political science and International relations, vol3, September 2009.

12-Manga, Charles Fonbad and Zein Kebonang, African Peer Review Mechanism: challenges and prospects, current African Issues N°32, Nordiska African, 2007.

13-M.MKWEZALAMBA, MAXWELL, EMMANUEL J.CHINYA, implementation of Africa’s integration and development agenda: challenges and prospects, African integration review, department of economic affairs, volume1, N°1, January 2007.

14- Mathoho, Malachia, An African Peer Review Mechanism: a panacea for Africa’s governance challenges, Center for Policy Studies, Johannesburg Policy Brief 29, August 2003.

15- O.R, O Laopa, New Partner hip for africa development : its challenges for local level governance, International Research Journal of finance and economics, Issue 5,2006 .

16- Okokapri, John K., The AU, NEPAD and the Promotion of Good Governance in Africa, Africa Research Bulletin, Nordic Journal of African Studies N°13, March 2004.

17- P, Vickers, Fowrie, B, African Economic pragmatism, NEPAD and Policy Prostitution, Africa Insight, Africa Institute of South Africa, 3september2003.

18-Weiss, Thomas, governance, good governance and global governance: conceptual and actual challenges, Third World Quarterly, vol21, N°05, October 2000.

19- civil society agrees that NEPAD is Africa’s plan for economic turnaround, NEPAD dialogue, N° 8, 8 July 2003.

20- NEPAD achievements during the first 5 years, NEPAD Briefing, N°15, Hanns Seidel Foundation, Namibia, October 2006.

21- The APRM: Process and Procedures, African Security Review, Vol 11, N°4, 2002.

ج- الورقات البحثية:

1- ADEDEJI ,ADEBAYO, « from the Lagos plan of action to the new partnership for African development and from the final act of Lagos to the constitutive act : wither Africa , keynote address prepared for presentation at the African forum for envisioning Africa , Nairobi, Kenya 26-29april 2002 .

2-BAAH, ANTHONY, HISTORY OF DEVELOPMENT INITIATIVES, Africa Labour Research Network workshop, Johannesburg.

3-Evarist Bainu, The APRM: a critical Appraisal, unpublished Paper, 2003.

4- Boyle, Brendan, Making the News: Why the African Peer Review Mechanism didn't, SAIIA occasional Paper, September 2008.

5- Barbara, Annie Chikwanhc, the APRM: a case study in democratic institution building, ISS, paperN°151, October2007.

6- Cilliers, Jakkie, Peace and Security through good governance : a guide to the NEPAD Peer Review Mechanism, Institute for Security Studies (ISS), paper N°70 ,April2003.

7- Déme, Ousmane, Between Hope and scepticism: civil society and the African Peer Review Mechanism, Partnership Africa Canada, October, 2005.

8- Economic Commission for Africa (1997), « Trade and investment Policy in Africa », working paper series ECA/ESPAD/WTO/97/9, UNCTAD (1999) foreign direct investment in Africa: performance and potential, UNCTAD/ITE/IIT/mise15, UNITED NATIONS, New York, USA.

9- Eicher, Carl, Flash back: Fifty years of donor aid to African agriculture, conference paper, N16, Pretoria, December1, 3, 2003.

قائمة المراجع

10-E.Stiglitz, Joseph, towards a new paradigm for development: strategies, policies and processes, a lecture given at the 1998 prebisch lecture, UNCTAD, Geneva.

11-Electoral Institute of Southern Africa, communique of the conference: strengthening Democracy through NEPAD: The Role of African Civil Society, Johannesburg, May 2003.

12-Gruzd, Steven: the African Peer Review Mechanism: Assessing Origins Institutional Relations and achievements, SAIIA, occasional paper, N°29, April2009.

13-Hope, Kempe Ronald, the UNECA and good governance in Africa, paper presented at the conference: governance and development in a dynamic world, Harvard International development Conference 2003, Boston, April2003.

14-Masterson, Grant, An analysis of the Implementation of the African peer review mechanism in Ghana, Kenya and Mauritius, EISA Occasional paper, N° 29, February 2005.

15-Mafeje Archie, democratic govemance and new democracy in Africa: Agenda for the future, paper prepared for presentation at the African forum for Envisioning Africa to be held in Nairobi, Kenya 26-29 April 2002.

16-M.Mulikita, Njunga, NEPAD's African Peer Review Mechanism APRM, Bureau critic Reform and the challenge of wealth creation in Africa, Paper prepared for the African Association of public administration and Management (AAPAM), February, 2005.

17-Turianskyi, Yarik, common African political governance Issues: lessons from six early APRM reports, occasional paper, N°28, SAIIA, March2009.

قائمة المراجع

18- The African Peer Review Mechanism (APRM) :Africa's Innovative Thinking on Governance Prepared by the APRM for the Eighth Gathering of the African Partnership Forum ,Berlin ,Germany 22 to 23 May 2007 .

د- الوثائق الرسمية:

1-African charter for popular participation in development and transformation, Arusha , 1990.

2-Assembly of Heads of state and government, Thirty –first Ordinary Session of the OAU, relaunching Africa's economic and social development: Cairo Agenda for action, Addis Ababa, Ethiopia, 26.28 June 1995.

3-Assembly of Heads of states and governments, 36 th ordinary session of the OAU, the African Peer review mechanism (APRM) base document, Durban, 8July2002.

4-African Peer Review Mechanism: Organization and Processes Nepad/HGSIC-3-2003/APRM/guidelines/9March2003.

5- AU CONSTITUTIVE ACT, LOMO, TOGO, 12 June2006 Conferences on Security, stability, development and cooperation in Africa, Kampala document, Kampala, May1991.

6-Challenges and Prospects in the Implementation of NEPAD, NEPAD and Regional Integration Department (NRID), ECA, Addis Ababa, September2007.

7- Prospects and Challenges in the implementation of NEPAD, UN Regional Coordination Mechanism (RCM), Africa Secretariat, 2007.

8- Economic Commission for Africa, Compact for African Recovery, Addis Ababa, April2001.

9- Economic Commission for Africa, The African Alternative Frame work for Structural Adjustment Programme for Socio-économique Recovery and Transformation, July 1989.

قائمة المراجع

10-France a Partner of NEPAD: An action plan for Africa, Ministry of Foreign affairs, France, May2003.

11-Fabrizio Pagani, « Peer Review: a tool for cooperation and change», organization of economic cooperation and development, september2002.

12-Guidelines for countries to prepare for and to participe in the african Peer review mechanism (APRM), NEPAD/APRM/panel3/Guidelines/11-2003/doc8.

13-Lagos Plan of the Economic Development of Africa 1980-2000, Lagos, April 1980.

14-Memorandum of under standing of the African Peer Review Mechanism (the MOU), NEPAD/HSGIC/03-2003/APRM/MOU.

15- Millennium Partnership for the African Recovery (MAP) Draft 3a, March2001.

16- NEPAD DECLARATION ON DEMOCRACY, POLITICAL, ECONOMIC AND CORPORATE, GOVERNANCE, DURBAN, July2002.

17- Organization of Economic Cooperation and Development, Participatory Development and good governance, OECD, Paris, 1995.

18- UN General Assembly, 8th Plenary meeting, UN Programme of Action for Africa Economic Recovery and Development, June 1986.

19- United Nations Development Programme, good governance and sustainable Human Development, UNDP Policy document, UNDP, June1998.

20- United Nations Development Programme, governance for sustainable human development, UNDP, New York, 1997.

21-Document of The New partnership for Africa’s development (NEPAD)., ABUJA, NIGERIA OCTOBER 2001

22-World Bank, sub-Saharan Africa: from crisis to sustainable growth, THE World Bank, Washington DC, 1989.

23-World Bank Accelerated Development in Sub-Saharan Africa: An Agenda for Action, Washington DC, 1981.

24- 6th Summit of the NEPAD Heads of states and government Implementation Committe, Objectives, Standards, Criteria and Indictors (OSCI) for APRM document, Abuja, 9March2003.

25- The World Bank, Governance and Development, The World Bank Publication, Washington DC, 1992.

ه–التقارير:

1-A UNDP Regional Report, The shrinking State, New York, 1997.

2- CorkeyJoan , Introductory Rapport in governance: concept and applications, International Institute for Administrative Studies, Brussels, 1999.

3- NEPAD Secretariat, NEPAD Annual Report 2003-2004, Midrand, South Africa, 2004.

4- NEPAD Secretariat, NEPAD Annual Report 2002, South Africa, Midrand, 2003.

5- Rawia Tawfic, Reviewing Good Governance: towards a methodology for the African Peer Review Mechanism, Johannesburg: the South African Institute of International Affairs (SAIIA), reports N°41, 2004.

6- World Development Raport 200/2001, attracting poverty, World Bank partnership for development, spring2001.

و– مقالات على شبكة الانترنيت:

1-APRM: time to address Government and civil society:

قائمة المراجع

[http:www.newsfrom Africa.org/news from Africa /articles /art 10850-html] (03-07-2009).

2- Africa's struggle with new challenges: the status of Democracy in Africa:
[http://www.african communities.ca/ Africa fest /Kenyan/speech. PDF] (25-09-2009).

3- Africa democracy- challenges of democratic consolidation:
[http://www.science –jnanr.org] (26-09-2009).

4- African forum for envisioning Africa: "Focus on Nepad":
[http://www.world summit 2002.org] (24-09-2009).

5-Bratton, Michael, building Democracy in Africa's weak states:
[http://www.democracyat large .org/vol 1-no3-tol-africas-weak-states – htm] (27-09-2009).

6- Challenges facing NEPAD on its fifth anniversary:
[http://www.news.ahibo.com/spip.php /article82](09-09-2009).

7- Chapter 3: public administration, governance and NEPAD/APRM: a critical literature review:
[http://www. upetd.up.ac.za/thesis/available/etd.../03chapter3.pdf] (03-07-2009).

8-Definition of governance:
http//www.adbi.org/discussion –paper/2005/09/26, 1379 governance] Indonesia .comments/definition of governance (01-06-2009) .

9- Governance:
[http://en.wiripedia .org/wiki/governance] (01-06-2009) .

10-Harsh, Ernest, Endoreses Nepad World Body, February2003.
http://www.ALRIYADH.com] (01-06-2009).

11-Harsch, Ernest, Endorses NEPAD World Body, February
[http:www.ALRIYADH.COM.](01-09-2009) .

12-Hersche, Ernest, Making good Governance a reality
[http://www.un.org] (01-10-2009).

قائمة المراجع

13- Kanbur ,Ravi, « the African Peer Review Mechanism (APRM) : an assessment of concept and design », January 2004: [http://www. Cornell.edu/pages/sk145] (26-02-2009).

14- Kebobang, Zein, NEPAD and the challenges of attracting foreign direct investment in Africa: [http:/www.jsd.africa.com/pdf] (15-09-2009).

15- Status of countries: [www.eneca.org/aprm/countries status. asp] (15-09-2009).

16- Manby, Browen, African Peer Review Mechanism: Lessons from Kenya: [http://www.panbazuka.org/en/category/features/47406] (03-07-2009).

17- Moundounga Mouity, Patrice, Le GABON et Le Nouveau Partenariat Pour Le Developpment De L'Afrique (NEPAD), Thèse pour le Doctorat en Science Politique, Décembre 2008 : [http://www.publibook.com/librairies/publibook/images/4630d.pdf] (17-05-2009).

18- New partnership for African development: [www.nepad.org] (26-02-2009).

19- Promoting Parliamentary Democracy in Africa for 25 years. [http://www.auepa .org] (28-09-2009).

20-Régional intégration : [http://en.wikipedia.org/wiki/régional-intérgation] (28-03-2009).

21- United Nations Programme of Action for African Economic Recovery 1986-1990: [http://www.thefreelibrary.com] (05-08-2009).

22- UNDP, Gouvernance for sustainable human développement : [http: www.popogar .org/publications /other found p/governance/ und policy doc 97a.pdf] (01-06-2009).

23- Understanding the concept of governance, un escap; what's good governance: [http://www.gdrc.org/u-gov/governance-understand.html] (01-06-2009).

: 24-United nations development programmer, democratic governance [http://www.undp.org/ Africa/ governance, htmp] (01-10-2009).

25- Tawfik, Rawia M, NEPAD and African Development: Towards a New Partnership between development Actors in African: [http:www.codesria.org/links/conferences/general.../tawfik.pdf] (30-07-2009).

26-« What is Good Govemance » UN .Escape: [http/www.gdrc.rg / u.gov/escape- govemance .html]. (01-06-2009).

27- ZO RANDRIMARO, «The Nepad gender and the poverty trap: the nepad and the challenges of financing for development in Africa agender perspectinent26avril2002:
[http://www.nepad.org] (21-06-2009).

الملاحق

خطة عمل النيباد للقرن الواحد و العشرين

أ- **الشروط الأولية:** تندرج تحت هذه الشروط شروط تتعلق بــ:

1- **مبادرة الحكم السياسي الرشيد:** في هذا الإعلان التزم رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي بالمبادئ التي وردت في وثيقة النيباد بالعمل الجماعي والفردي من أجل إزالة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والمشاركة الفعالة في السياسة العالمية، وفي هذا الإعلان يلتزم الرؤساء بالعمل الجماعي من أجل:

1/ الديمقراطية والحكم السياسي الرشيد:

حيث التزم فيه القادة بتعزيز الديمقراطية في البلدان الإفريقية ومضاعفة الجهود لأجل الاستقرار والسلام في القارة مؤكدين بالقيام بــ: ضمان أن كل الدساتير تعكس روح الديمقراطية، تعزيز التمثيل السياسي، كما اتفقوا لأجل دعم الحكم الراشد بــ: اعتماد قواعد واضحة ومعايير وطنية وإقليمية وقارية للحكم الراشد، ضمان الأداء الفعال والمساءلة في البرلمان، ضمان استقلال النظام القضائي.

2/ الإدارة الرشيدة للاقتصاد والشركات:

الإدارة الاقتصادية الحسنة والشفافية في إدارة النظم المالية هي شروط أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر، لهذا أعلن القادة الالتزام بمعايير وقواعد المنظمات الدولية: منها: معايير المحاسبية الدولية، المعايير الدولية للتدقيق.

3/ التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

فالقادة يرون أنه لا يمكن معالجة الفقر إلا من خلال تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد، والسلم والأمن تنمية الموارد البشرية والمادية، تخصص الأموال اللازمة للتنمية الاجتماعية، وبأن التنمية في إفريقيا هي مسؤولية الأفارقة لهذا أكدوا على الالتزام بتعزيز الموارد البشرية وتقديم أفضل الرعاية الصحية، والعمل من أجل إدماج المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والمساواة بين الجنسية وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتعزيز الجماعات الإقليمية الاقتصادية لتحريك النمو الاقتصادي.

4/ تنفيذ آلية مراجعة النظر:(APRM):

بصفة يمكن القول بأن آلية المراجعة تتيح للدول المشاركة الفرصة لإعداد خطط قومية لتطوير الأداء السياسي، الاقتصادي والمالي، وتحظى العقبات التي تواجه هذا التطوير، وتسمح بتبادل الخبرات بين الدول.

5/ الحكم الاقتصادي الجيد وحكومات الشركات:

فالعديد من الدول الإفريقية تواجه قيودا اقتصادية تؤثر على قدرة الدولة لصياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية، إضافة إلى انعدام وانخفاض مستوى المساءلة والشفافية للإدارة الاقتصادية، ولأجل إدارة

اقتصادية جيدة التزم القادة بــ: تنمية القطاع الخاص والاهتمام بالشركات الصــغيرة والمتوسـطة، تمكيـن المجتمع المدني من المشاركة في السياسات الاقتصادية، تعزيز القدرة الرقابية للبرلمان، تعزيز الشراكة بيـن القطاع العام والخاص، ولأجل هذا وضعت خطة عمل لتحقيق تلك الأهداف.

6/ الإطار العام لتنفيذ المعايير المصرفية والمالية:

إن جوهر تحسين الأداء الاقتصادي في إفريقيا هو مؤسسات قوية وسياسات سليمة بما يؤدي إلى استقرار القطاع المالي، والشفافية في الشؤون الاقتصادية الوطنية، اعتماد المعايير المعترف بها دوليـا للممارسـات الجيدة في المجال الاقتصادي والمالي.

فعلى الصعيد الإقليمي ينبغي اعتماد المعايير الدولية للمساعدة على تعزيز التكامل الإقليمي، بتسـيير عمليـة التنسيق بين السياسات الوطنية و الاستثمار، وقد دعت خطة العمل إلى الشراكة مع مؤسسات التمويل العالمية والتي لها السبق في (**FSF**) كصندوق النقد والبنك الدوليين، وبنك التنمية الإفريقية و منتدى الاستقرار المالي إعداد المعايير والمقاييس الخاصة بالتفتيش المالية والإداري.[1]

وفي هذا الإطار تعتبر آلية المراجعة محور لتسهيل النقد في اعتماد المعايير المالية والمصـرفية، ومعرفـة معوقات الحكم الراشد ذلك بما تتيحه من تبادل للخبرات.

7/ غسيل الأموال:

تشير الخطة إلى خطورة غسيل الأموال التي تضعف اقتصاد الدول الإفريقية عن طريق الفساد، وتهديد السلم العالمي بتغذية الإرهاب، إضافة إلى التأثير على النظم المالية و الازدهار الاقتصادي، لذا فعلى البلـدان الإفريقية الالتزام بالأطر القانونية المؤسسية لضمان الامتثال للمعايير والاتفاقات الدولية لهذا فإن تعزيز تنفيذ المعايير المالية والمصرفية هي من المجالات الرئيسية التي تركز عليها مبادرة النيباد، فقد وضـعت خطـة عمل لاتخاذ إجراءات محددة على المدى القصير والطويل.

ب- الأولية القطاعية:

1- الزراعة والوصول إلى الأسواق:

إن الاقتصاديات الإفريقية ضعيفة لأنها تعتمد على الإنتاج الابتدائي، لذلك فهناك ضرورة ملحة بتنويع الإنتاج ونقطة البدء المنطقية التي رسمها الإطار النظري لمبادرة النيباد هو تسخير إفريقيا لقاعدة الموارد الطبيعيـة، ودعم المشاريع الخاصة، وعلى الحكومات إزالة القيود المفروضة على النشاط التجاري[2]

---

(1) حسن وداعة الله الحسن، البعد التكاملي في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد" المرجع السابق، ص 119.

(2) NEPAD Document, OP. CIT, Article 156.

وهذا وركزت خطة العمل على ضرورة تكامل الأنظمة القومية الإنتاجية، مع التأكيد على الدور الهام لقطاعات النفط والتعدين والسياحة، فالوثيقة ترى أن أهمية الزراعة تكمن في تحسين المستوى المعيشي وضمان الأمن الغذائي للسكان، وزيادة الصادرات و تعميق العلاقات القطاعية.(1)

لهذا فقد حددت الخطة أربعة مسارات لتطور مجال الزراعة:

المسار الأول: الاستثمار عن تحسين الأرض وإدارة المياه، زيادة حجم الاستثمارات على المدى القصير، المتوسط، الطويل.

المسار الثاني: الاستثمار في البنية التحتية والوصول إلى الأسواق.

المسار الثالث: زيادة إنتاج الغذاء وتقليص الفقر.

المسار الرابع: زيادة الإنتاجية واستدامة الإنتاج الزراعي، زيادة الإنفاق على البحوث الزراعية.

الوصول إلى الأسواق: أحد أسباب مشكل وصول المنتج الإفريقي للأسواق الخارجية: سوء النقل والمواصلات، عدم القدرة على إدارة الأعمال، نظم الحماية في الدول المتقدمة، لهذا توصي الخطة بإتباع سياسة تحرير التجارة وسعر الصرف، ودفع الاستثمار والتجارة، كما تدعو إلى إزالة الحواجز بين الدول الإفريقية من أجل تطوير التكامل وتنسيق السياسات، وتوسيع الأسواق، وقد اعتمدت الخطة 7 مشروعات لأجل الوصول إلى الأسواق الخارجية نذكر منها:

- إعداد دليل للصادرات والواردات الإفريقية (يمول من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان).
- مشروع دعم القدرات التفاوضية في مجال التجارة العالمية (يمول من طرف منظمة التجارة العالمية- **WTO**).
- مشروع بناء القدرات في إفريقيا.
- مشروع التجارة الإلكترونية الإفريقية.

وكما نرى فهذه المشروعات تهدف إلى العمل الجماعي بهدف رفع قدرات القارة وطاقاتها مما يعزز التعاون بينهما ويسرع عجلة التكامل.

(1) Summary of NEPAD Action Plan, P26.

2- مبادرة تنمية الموارد البشرية:

التربية والتعليم: العلم والتكنولوجيا هي العوامل المحفزة والمشجعة على التنمية الوطنية، لهذا فقد أولت* خطة عمل النيباد أهمية قصوى للنهوض بالتعليم من أجل تطوير التكنولوجيا والبحث العلمي خاصة مع الحال المتردية للتعلم في إفريقيا (45 مليون من الأطفال في سن التعليم لا يجدون فرصة الاستيعاب) إضافة إلى الافتقار إلى المقومات الأساسية للتعليم، وتحدد الخطة إستراتيجية واضحة للنهوض بالتعلم في إفريقيا، أهم معالمها:

-تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في النهوض بالتعلم.

-وضع ضوابط قومية للتعلم وتوفير موارد كافية له.

-وضع برامج محددة بإطار زمني لمحو الأمية وتعميم التعلم الأولي.

-دعم التعلم الفني والمهني.

كما وضعت الخطة الخطوات التي يجب إتباعها من أجل الوصول إلى أهداف الألفية في مجال التعلم في إفريقيا، إضافة إلى دعوتها تأسيس مراكز قارية للبحث العلمي وكل ذلك إدراكا منها لأهمية التعلم من العملية التنموية.

الصحة: تدهور الخدمات الصحية في إفريقيا من أهم مسببات الفقر والإقصاء الاجتماعي وانعدام التنمية* المستدامة، فركزت الخطة على ضرورة تحقيق أهداف الألفية في مجال الصحة، وتؤكد خطة عمل النيباد على أن تخفيف حدة الفقر هو برنامج إستراتيجي للنيباد يؤدي إلى تحسن في المجال الصحي، لذلك تدعو الخطة إلى ترسيخ السلام، والتنمية الزراعية والإصلاح الزراعي، تحسين الخدمات الصحية، الطاقة، الطرق، المواصلات في المناطق الريفية والتي تؤثر مباشرة على قطاع الصحة.

3- مبادرة البنية التحتية: لقد أكدت خطة عمل النيباد أن التكامل الإقليمي هو أحد أهم أولويتها، والبنية التحتية المتحدث عنها تشمل الطاقة والمياه والنقل وتقنية المعلومات والمواصلات (**ICI**)، فالخطة ترى أن تطوير البنية التحتية الإقليمية ضرورة أولية لتحقيق التنمية الإقليمية المستدامة والتجارة، وتؤكد أن التحدي الذي تواجهه الدول الإفريقية في مجال تطوير البنية الأساسية هو خلق الأطر التي توفر مناخ المنافسة العادلة، وتدعم نهوض الأسواق الإقليمية، وتؤكد وصول الخدمات إلى مستخدميها وقد اعتمدت خطة عمل النيباد طريقة عملية للوصول إلى أهداف تنمية البنية التحتية على النحو التالي:

- تنفيذ خطة قصيرة الأجل تشمل مشروعات بنية تحتية جاهزة معدة من قبل الدول أو من قبل التجمعات الاقتصادية الإقليمية، تكون ذات صفة إقليمية.

- أمنت الخطة على ضرورة ربط المشروعات ذات الأمد القصير مع مشروعات أخرى يجرى إعدادها على المدى المتوسط والطويل.

4- مبادرة البيئة:

بيئة صحية نقية شرط مسبق لمبادرة النيباد فالمبادرة تؤمن بشدة بأن التصدي بفعالية لقضايا البيئة هو شرط ضروري لمكافحة الفقر والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا[1]، وقد استهدفت مبادرة البيئة ثمانية مواضيع أهمها:

مكافحة التصحر، حفظ الأراضي الرطبة، إدارة البيئة الساحلية، المحافظة على النظم الإيكولوجية، ورصد وتنظيم أثر التغيير المناخي، الإدارة البيئية كما أن لمبادرة البيئة ميزة وهي إتاحة عوائد جيدة على الاستثمار.

الثقافة : وهي جزء لا يتجزأ من جهود التنمية في إفريقيا لهذا أخذت مبادرة النيباد على عاتقها حماية معارف السكان الأصليين وثقافتهم وهو ما يمثل بعد رئيسيا لتقاسم الثقافة المعرفية بين البشرية، فالمبادرة تعهدت باتخاذ الإجراءات والخطوات المناسبة لحماية ثقافة السكان الأصليين، وذلك من خلال التشريعات المناسبة، وتعزيز حمايتها دوليا من خلال العمل مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية **(WIPO)** .

ج- تعبئة الموارد:

1- مبادرة تدفقات رؤوس الأموال:

لتخفيف معدل نمو سنوي بنسبة 7% لتلبية أهداف التنمية الدولية، وللحد إلى النصف من نسبة الأفارقة الذين يعيشون في الفقر بحلول 2015.

إفريقيا بحاجة لجعل فجوة الموارد السنوية 12% من ناتجها المحلي، وهذا ما يتطلب زيادة الادخار المحلي، فضلا عن تحسن تحصيل نظم الإيرادات العامة، المبدأ الأساسي لتدفق رأس المال هو تحسين الحكم وهو ضروري لزيادة تدفقات رأس المال.[2]

لذا ركزت مبادرة النيباد في وثيقتها على:

أ-زيادة تعبئة الموارد المحلية: وذلك على الصعيد المحلي الأجنبي **محليا:** زيادة مدخرات الشركات والأسر، ترشيد النفقات الحكومية، تحصيل فعالية أكثر للضرائب، تهيئة الظروف التي تشجع على استثمارات القطاع الخاص للمستثمرين المحليين والأجانب، هذا وقد اقترحت مبادرة النيباد إنشاء حقوق سحب لإفريقيا.

---

(1) NEPAD Document, OP, CIT Article 139.

(2) Ibid,article 147.

ب- تخفيف عبء الديون: الهدف الطويل للنيباد هو ربط التخفيف من الديون مع نتائج الحد من الفقر لأجل هذا يجب أن تكون سقوف خدمة الدين ثابتة مع العائدات الضريبية، المشاركة في مبادرة الحكم الاقتصادي

الرشيد، إضافة إلى هذا فالمبادرة تسعى إلى إقامة منتدى لتبادل البلدان الإفريقية الخبرات وتحسين تعبئة إستراتيجيات تخفيف عبء الديون عن دول أعضاء المبادرة

ج-إصلاحات المساعدة الإنمائية الرسمية "ODA": تسعى مبادرة النيباد لزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على المدى المتوسط فضلا عن إصلاح نظام تقديم المساعدة الإنمائية، وذلك لضمان أن التدفقات يتم استخدامها بفعالية من جانب البلدان الإفريقية.

إلا أن الجديد في مبادرة النيباد هو إنشائها لمنتدى المساعدة الإنمائية الرسمية لإفريقيا وذلك لتطوير الموقف الإفريقي بشأن إصلاح المساعدة الرسمية، وقد حددت الإدارة الاقتصادية للمبادرة أن الميثاق شرط أساسي لتعزيز قدرة البلدان الإفريقية للاستفادة من زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، هذا وقد اقترحت المبادرة إنشاء آلية لرصد وتقييم أداء الجهات المانحة.

د- تدفقات رؤوس الأموال الخاصة:

تسعى النيباد لزيادة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى إفريقيا باعتبارها عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة، فالمبادرة تعمل على تخفيض مخاطر المستثمرين لإفريقيا والمتعلقة بالأمن من حقوق الملكية، الأطر التنظيمية والأسواق فالأولوية المقبلة هي تنفيذ مشروع لتوعية الجمهور، الشراكة مع القطاع الخاص تعزيز وتعميق الأسواق المالية داخل البلدان، التركيز على البيئة التشريعية والتنظيمية للنظام المالي، وسوف يتم تشكيل فريق عمل لتنفيذ عمليات مراجعة التشريعات ذات الصلة بالاستثمار والتنظيم، وإجراء تقييم للاحتياجات، وإقامة فرقة عمل لتكامل الأسواق المالية لتسريع اندماج الأسواق المالية.

مؤشرات و معايير آلية مراجعة النظراء

قد تقسيم المؤشرات و المعايير إلى أربعة مجالات وفقا لإعلان الحكم السياسي و الاقتصادي الرشيد:

1-الحكم السياسي الرشيد:

هذا المجال ضمان على أن كل الدساتير الوطنية تعبر عن الروح الديمقراطية بما يوفر لجميـــع المـــواطنين المشاركة في العملية السياسية في بيئة سياسية حرة و ونزيهة, و قد حددت الوثيقة في مادتها الثانيـــة تســـعة أهداف هي:

- منع الصراعات الداخلية و الإقليمية و الحد منها .
- تطبيق الديمقراطية الدستورية بما في ذلك المنافسة السياسية الدورية, و الحق في الاختيار, و حكم القانون و أولوية الدستور.
- حماية حقوق الإنسان الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و المدنية.
- التأكيد على الفصل بين السلطات بما في ذلك التأكيد على استقلالية القضاء وكفاءة البرلمان.
- التأكيد على وجود خدمة مدنية تمتاز بالمساءلة و الكفاءة.
- مكافحة الفساد في المجال السياسي.
- حماية و دعم حقوق المرأة و الطفل و الجماعات المهمشة.

2- الحكم الاقتصادي الرشيد:

الإدارة الاقتصادية الجيدة بما في ذلك الشفافية في الإدارة المالية هي الشروط الأساسية اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي و الحد من الفقر, لهذا فهناك خمسة أهداف رئيسية و هي السعي إلى:

- تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي التي تدعم التنمية المستدامة.
- شفافية و مصداقية السياسات الاقتصادية للحكومة.
- تعزيز الإدارة المالية العامة.
- مكافحة الفساد و غسيل الأموال.
- تسريع التكامل الإقليمي من خلال المشاركة في تنسيق السياسات التجارية و النقديـــة و الاســـتثمار بيـــن المشاركة.

3- الحكم الرشيد في الشركات الخاصة :

ينصب الاهتمام في هذا المجال بالمبادئ الأخلاقية و القيم و الممارسات بهدف التوفيق بين أكبر قدر ممكـــن من مصالح الأفراد و الشركات و المجتمع ضمن إطار من الحكم السليم و المصلحة المشـــتركة, و حـــددت الوثيقة خمسة أهداف رئيسية و هي السعي إلى:

- توفير بيئة ملائمة و إطار تنظيمي فعال للأنشطة الاقتصادية .
- التأكيد من أن الشركات تعمل لصالح المواطنين مع مراعاة حقوق الإنسان و المسؤولية الاجتماعيـــة و الاستدامة البيئية.

- تشجيع اعتماد مدونات حسن أخلاقيات العمال التجارية مثل **CADBURG** و مدونات الملك **KING CODES** لتحقيق أهداف المنظمة.

- التأكيد من التعامل على نحو منصف و عادل بين الشركات و أصحاب المصلحة فيها.

- تقديم الشركات و المديرين للمساءلة.

4-التنمية الاقتصادية و الاجتماعية:

تعزيز الديمقراطية و الحكم الراشد و السلام و الأمن الدوليين ,تنمية الموارد البشرية و المادية ,وتعزيز شراكات جديدة بين الحكومات و القطاع الخاص و المجتمع المدني سبل ضرورية في مجال مكافحة الفقر.

وعليه حددت الوثيقة خمسة أهداف رئيسية و هي السعي إلى:

- تشجيع الاعتماد على الذات في التنمية و بناء القدرات لأجل تنمية مستدامة ذاتيا.

- الإسراع في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

- تعزيز السياسات و آليات التنفيذ في المجالات الرئيسية للتنمية الاجتماعية (التعليم للجميع, مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية و غيره من الأمراض المعدية)و التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة .

- ضمان تسير الحصول على المياه, الطاقة, المال, والاتصالات لجميع المواطنين .

- تشجيع المشاركة على نطاق واسع في عملية التنمية من جانب جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات.

فهرس الأشكال و الجداول

<u>فهرس الأشكال :</u>

فهرس المحتويات

: فهرس الجداول

فهرس المحتويات

<u>فهرس الخرائط :</u>

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

أ.د/بوحنيـــــة قـــوي	عضوا مناقشا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة

السنة الجامعية: 2010 – 2011.